الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

التاريخ : ٣٠ صفر 1436هـ
الموافق ٢٣ ديسمبر 2014 م

لجنة شئون المرأة والأسرة

يدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال
٢٠١٤/١٢/٢٣ م

التقرير الثاني

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثاني للجنة شئون المرأة والأسرة في شأن :

1- الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح .

2- الاقتراح بقانون في شأن حماية الطفل المقدم من السادة الأعضاء / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح ، عبد الله ابراهيم التميمي ، جمال حسين العمر ، د. خليل عبد الله علي .

3- مشروع القانون في شأن حقوق الطفل المقدم من الحكومة .

(المحال بصفة الاستعجال)

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

صالح أحمد عاشور

المحترم

www.kna.kw

التقرير الأول

للجنة شئون المرأة والأسرة

عـــن

1- الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح .

2- الاقتراح بقانون في شأن حماية الطفل المقدم من السادة الاعضاء / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح ، عبد الله ابراهيم التميمي ، جمال حسين العمر ، د. خليل عبد الله علي .

3- مشروع القانون في شأن حقوق الطفل المقدم من الحكومة .

(المحال بصفة الاستعجال)

أحال السيد / رئيس مجلس الأمة بتاريخ 2014/2/18م إلى اللجنة التقرير الحادي والأربعين للجنة الشئون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل المنوه عنه أعلاه في البند الأول .

كما أحال بتاريخ 2014/6/4م إلى اللجنة الاقتراح بقانون في شأن حماية الطفل والمنوه عنه أعلاه في البند الثاني ، لدراستهما وتقديم تقرير عنهما إلى المجلس .

وقدمت اللجنة خلال دور الانعقاد العادي السابق تقريرها الأول عن الاقتراحين المشار إليهما أعلاه .

ثم وافق المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 2014/11/19م بإعادة التقرير سالف الذكر إلى اللجنة ، على أن تقدم الحكومة مشروع قانون خلال مدة أقصاها اسبوع من تاريخ الجلسة .

www.kna.kw

بعد ذلك أحال السيد الرئيس بتاريخ 2014/12/08م مشروع القانون في شأن حقوق الطفل المقدم من الحكومة .

حيث تبين لها أن مشروع القانون المشار إليه يهدف وحسبما كشفت عنه مذكرته الإيضاحية إلى تحقيق الأغراض الآتية :- أعلاء حقوق الطفل وأحكام القانون التي تخصه اجتماعياً وتربوياً وثقافياً وغيرها من النواحي التعليمية ، حماية الطفل من كافة أنواع الإهمال أو الاستغلال أو العنف الأسري أو المجتمعي ، اعداد الطفل للحياة والحرية والكرامة الإنسانية في المجتمع القائم على مبادئ التكافل الاجتماعي المتضامن ، العمل على إنشاء المجلس الأعلى للطفولة باعتباره الآلية التي تعمل على تنفيذ تلك الأغراض .

وإعمالا لهذه المبادئ فقد أعد هذا المشروع وتضمن ستة أبواب تشتمل على تسع وثلاثين مادة موضحة كالتالي :-

الباب الأول : المبادئ العامة – المواد من (2 – 7) .

الباب الثاني : الحقوق الاجتماعية للطفل – المواد من (8 – 23) .

الباب الثالث : تعليم وثقافة الطفل – المواد من (24 – 29) .

الباب الرابع : المجلس الأعلى للطفولة – المواد من (30 – 31) .

الباب الخامس : العقوبات – المواد من (32 – 35) .

الباب السادس : أحكام عامة – المواد من (36 – 39) .

www.kna.kw

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2014/12/14م ، وحضره ممثلين :-

عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل :

1- السيدة / هند صبيح الصبيح	وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية .
2- السيد / د. زكي صالح السليمي	الوكيل المساعد للشئون القانونية .
3- السيدة / د. فاطمة الملا	الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية .
4- السيد / سالم الرشيدي	مدير إدارة الدراسات القانونية والفتوى .
5- السيدة / هبه الشمري	مراقب إدارة الدراسات القانونية .

عن جمعيات النفع العام

السيدة / د. سهام الفريح	رئيس الجمعية الوطنية لحماية الطفل
السيدة / أ. زهراء عبد الحسين السلطان	مستشاره قانونية – الجمعية الوطنية لحماية الطفل
السيدة / د. عبير عبد الله الشرهان	مساعد المدير العام للشئون الفنية – مركز تقويم وتعليم الطفل

هذا وقد استعرضت اللجنة مشروع القانون سالف الذكر ، ورأت أن فكرته جيدة وهدفه نبيل وأنه جاء خالياً من شبهة عدم الدستورية ، هذا فضلاً عن أن صياغته اللغوية والقانونية جاءت إلى حد ما مقبولة ومرضية إلا أن اللجنة لاحظت بعض المثالب على مشروع القانون نجتزئ منها البعض :-

1- أن مشروع القانون جاءت ألفاظه وعباراته عامة لا تفي بالغرض من اصداره .

2- هناك تكرار في كثير من النصوص لا مبرر له ، فعلى سبيل المثال تكررت جملة الحق في حضانة الطفل ورعايته أكثر من مرة في المواد (4 ، 6 ، 9) من المشروع .

www.kna.kw

3- هناك خلط واضح في بعض المضامين والمفاهيم الشرعية المتعلقة برؤية الصغير وكذلك أجر مسكن الحضانة وأسباب موانع الحضانة فهذه المصطلحات الشرعية مكانها الصحيح في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وليس مكانها قانون الطفل .

4- أن السيدة / وزير الشئون الاجتماعية والعمل في معرض كلامها ودفاعها عن مشروع القانون لم تعترض أو تتحفظ على أياً من نصوص القانون الواردة بالاقتراحين المقدمين من السادة الأعضاء وإنما اكتفت بمقولة أن هناك ارتباط وثيق بين مشروع قانون الطفل وقوانين أخرى لم تصدر بعد من المجلس الموقر مازالت قيد البحث والدراسة مثل قوانين الحضانة العائلية والأحداث وفي رأينا واعتقادنا أن هذا لا يقلل من شأن الجهد المبذول على مدار دوري انعقاد كاملين واللجنة تقوم بتنقيح وتفنيد نصوص الاقتراحين المقدمين وتستطلع رأي هيئات المجتمع المدني بشأنهما ، كما أن التأخر في اصدار القوانين المشار إليها لا يعوق اصدار قانون الطفل .

5- جاء مشروع القانون المقدم من الحكومة قاصراً ولم يغط جميع جوانب الحماية القانونية للطفل ، وما زال ينقصه الكثير من الحقوق التي تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة في 20 نوفمبر 1989م والتي صادقت عليها دولة الكويت في 6 اكتوبر 1991م ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر حماية الطفل من الاستغلال الجسدي والنفسي والجنسي والرعاية الاجتماعية للطفل ورعاية الطفل العامل والأم العاملة ، فضلاً عن حماية الطفل من التعرض للخطر وجرائم الاهمال في رعاية الطفل أو التجاوز في حق التأديب والحاق ضرر بدني أو نفسي أو عقلي بالطفل وحماية الطفل من جميع صور العنف من ذويه أو المقيمين معه أو المتولين تربيته أو الغير وما أكثر هذه الصور في المجتمع .

6- العقوبات التي جاء بها مشروع القانون هشة وضعيفة ولا تؤدي الغرض منها ولا تحقق الردع العام والردع الخاص للمعتدي على الطفل وهو الهدف من العقوبة .

7- لم يتحدث مشروع القانون عن حقوق الطفل المعاق وكيفية حمايته ، كما أنه لم يراع حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم .

www.kna.kw

8- لم يلتزم مشروع القانون بالمعايير المحددة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل .

9- أغفل مشروع الحكومة دور مراكز حماية الطفل ودورها في تنشئة الطفل النشأة الصحيحة والسليمة وحمايته من التعرض للانحراف وعلاج وتقويم الأطفال المنحرفين .

وبناء على ما تقدم وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى عدم الموافقة على مشروع القانون المقدم من الحكومة للأسباب سالفة الذكر ، ومن ثم فإن اللجنة ترى أن الاقتراحين بقانون المقدمين من السادة الأعضاء منضبطين في الصياغة اللفظية والقانونية وليست فيهما شبهة عدم الدستورية وأنهما متوافقين مع نص المادة (10) من الدستور التي تنص على أن " ترعى الدولة النشئ وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي " .

لذا فإن اللجنة تؤكد على ما انتهت إليه في تقريرها السابق بالموافقة بعد التعديل على الاقتراحين ودمجهما وذلك على النحو المبين بالجدول المقارن المرفق .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة

عسكر عويد العنزي

المرفقات :

- **الاقتراحين بقانون كما انتهت إليه اللجنة مع مذكرته الإيضاحية .**
- **الجدول المقارن .**
- **الاقتراحات المقدمة من السادة الاعضاء .**
- **مشروع القانون**

www.kna.kw

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

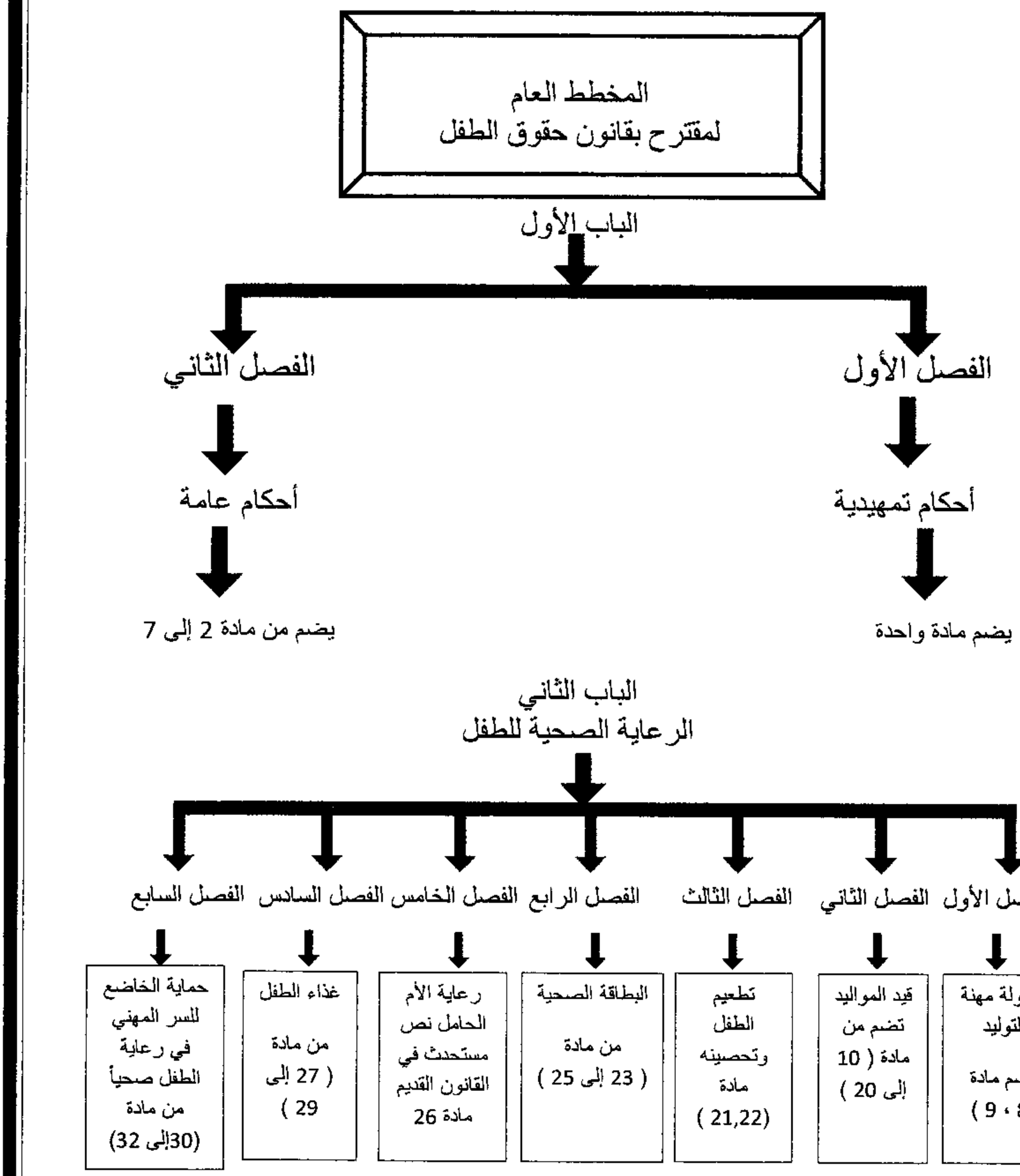
مرفق رقم (1)

الاقتراح بقانون كما انتهت إليه اللجنة مع مذكرته الإيضاحية

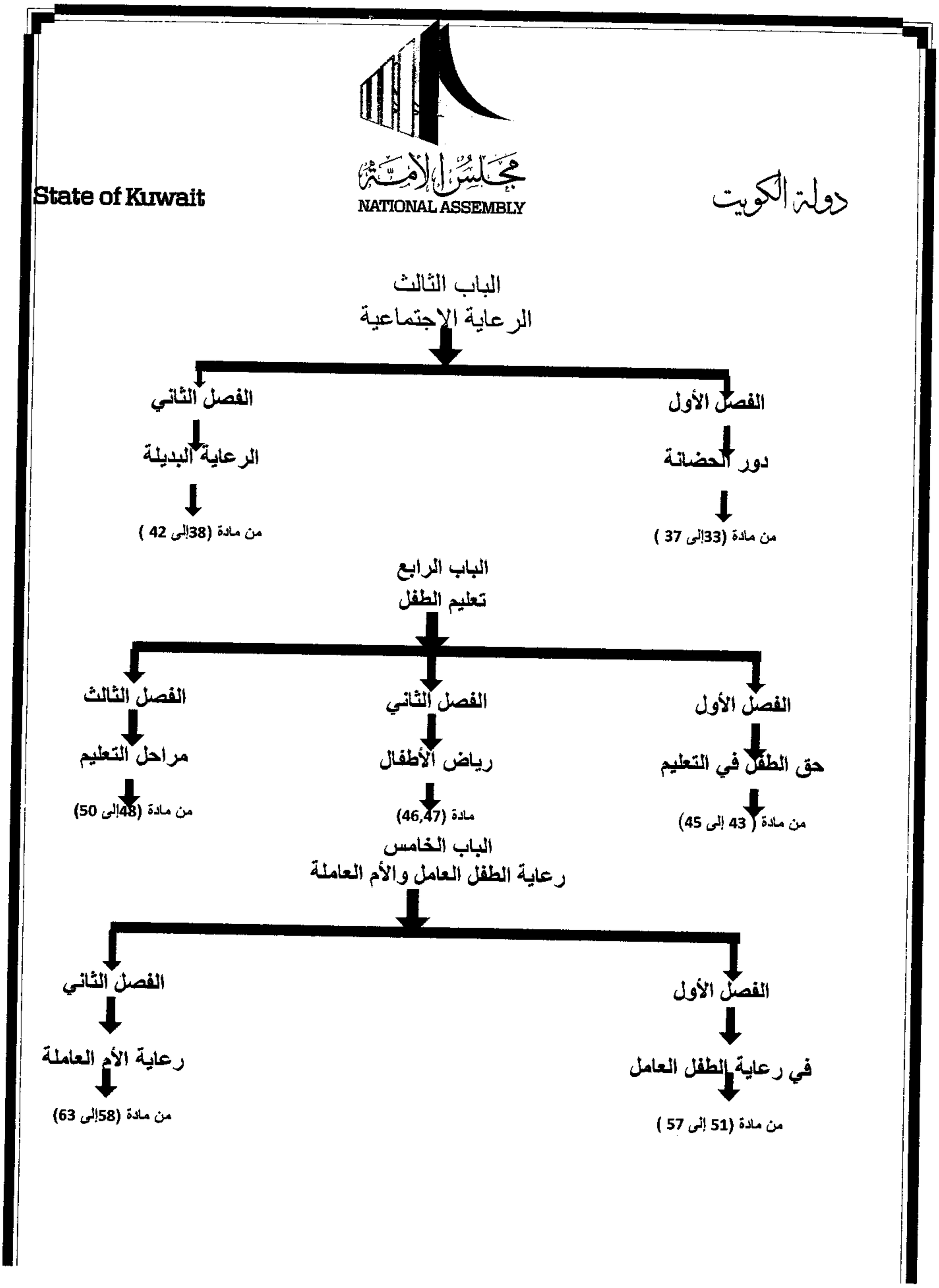
www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت


المخطط العام
لمقترح بقانون حقوق الطفل
الباب الأول
الفصل الأول
أحكام تمهيدية
يضم مادة واحدة
الفصل الثاني
أحكام عامة
يضم من مادة 2 إلى 7
الباب الثاني
الرعاية الصحية للطفل
الفصل الأول
مزاولة مهنة التوليد
تضم مادة
(9 ، 8)
الفصل الثاني
قيد المواليد
تضم من
مادة (10
إلى 20)
الفصل الثالث
تطعيم
الطفل
وتحصينه
مادة
(21,22)
الفصل الرابع
البطاقة الصحية
من مادة
(23 إلى 25)
الفصل الخامس
رعاية الأم
الحامل نص
مستحدث في
القانون القديم
مادة 26
الفصل السادس
غذاء الطفل
من مادة
(27 إلى
29)
الفصل السابع
حماية الخاضع
للسر المهني
في رعاية
الطفل صحياً
من مادة
(30إلى 32)

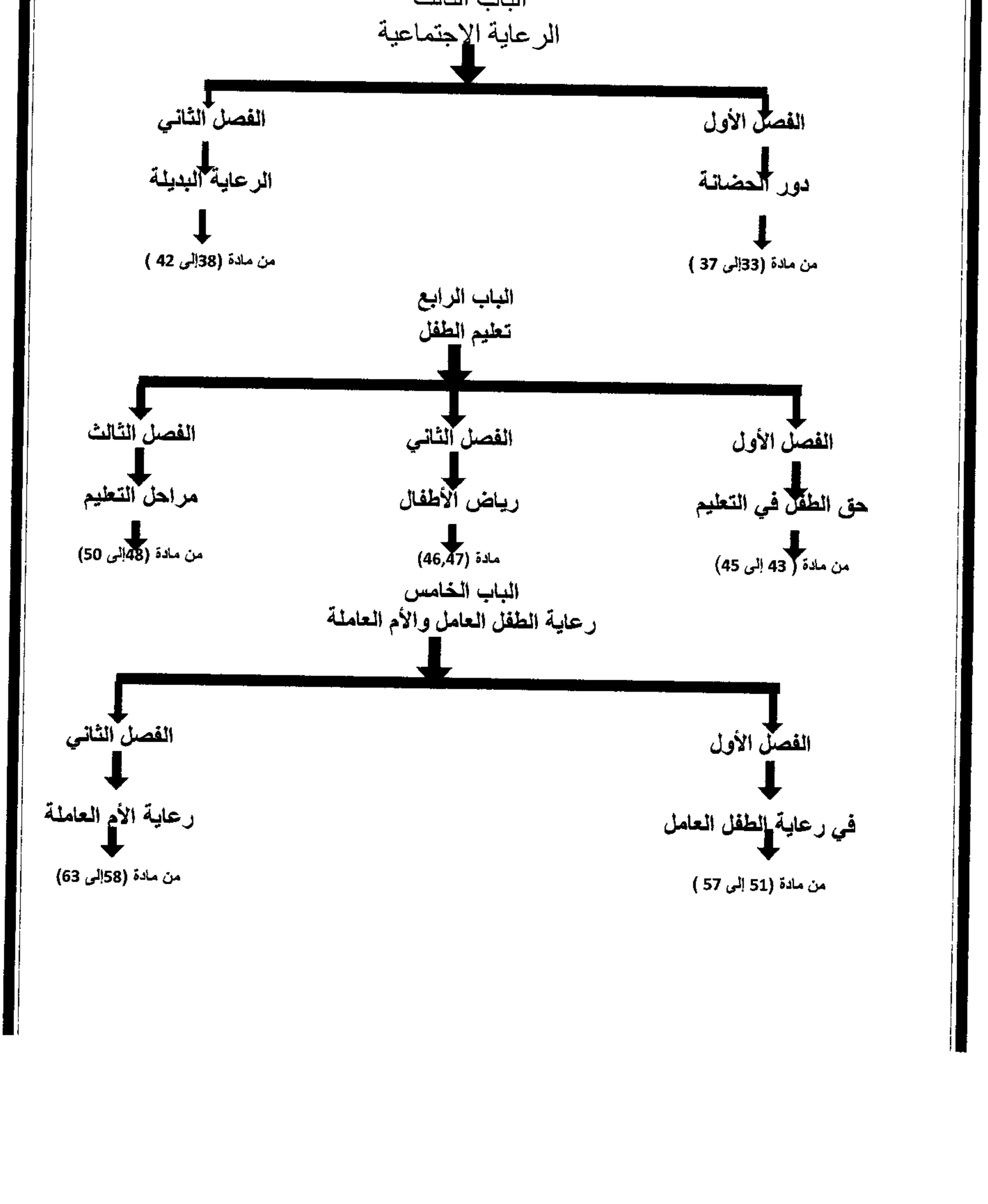
www.kna.kw



www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت



www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

الباب السادس
حماية وتأهيل الطفل ذي الإعاقة

من مادة (64 إلى 71)

الباب السابع
ثقافة الطفل

من مادة (72 إلى 77)

الباب الثامن
الحماية الجزائية للطفل

- الفصل الأول
  - تعريفات تشريعية خاصة لهذا الباب
  - إحالة لقوانين الجزاء
  - من مادتين (78، 79)
- الفصل الثاني
  - الحماية من أخطار المرور
  - من مادة (80إلى 84)
- الفصل الثالث
  - حماية الطفل من التعرض للخطر
  - من مادة (85إلى 90)

الباب التاسع
الإجراءات التأهيلية والعقابية للطفل المتهم

الفصل الأول
- التدابير والعقوبات للطفل المتهم
من مادة (91إلى 104)

الفصل الثاني
اجراءات محاكمة الطفل المتهم
(من مادة إلى 126)

الباب العاشر
المعاملة الجزائية للمعتدي على الطفل
تشمل من مادة (127 إلى 132)

الباب الحادي عشر
المجلس الأعلى للطفولة

الفصل الأول
- كيفية انشائها
- أهدافها واختصاصاتها
من مادة 133إلى135

الفصل الثاني
- الأمانة العامة للمجلس
- تشكيلها
- إدارتها
- شروط عضويتها.
- مرتبات الموظفين
- مدة العضوية
- اختصاصات الأمانة العامة للمجلس
من مادة (136 إلى 140)

الفصل الثالث
الشئون المالية
مادة 141

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

اقتراح بقانون في شأن حماية الطفل

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الالزامي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم 36 لسنة 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات،
- وعلى القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (82) لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1981 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لها في دولة الكويت،
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 1983 في شأن الأحداث،
- وعلى القانون رقم (51) لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 38 لسنة 2002 في شأن تنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة،
- وعلى القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر،
- وعلى قانون قمع الغش التجاري رقم 62 لسنة 2007،
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين،
- وعلى القانون رقم 2013/112 بشأن انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية ،
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

www.kna.kw

الباب الأول

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

مادة (1)

تعريفات :

في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها:

- الوزير المختص : الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء
- المجلس : المجلس الأعلى للطفولة.
- الجهات الحكومية : الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة.
- الطفل : كل ذكر أو أنثى لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية.

الفصل الثاني

احكام عامة

مادة (2)

يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في القانون ، كل من لم يجاوز سنة الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة ، ويثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو البطاقة المدنية

تعريفات فئات الطفل وتقسيمه :-

1- منذ الميلاد وحتى عمر أربع سنوات كونه مميز .

2- اربع سنوات حتى سبع سنوات يستمع له ولشكواه والتحقق منها .

3- سبع سنوات حتى خمس عشر سنه باعتبار أنه في عمر يكون له رأي ويتم سماعه والآخذ به إن استلزم الامر .

4- خمس عشر سنه حتى ثمانية عشر سنه يسمح لهم بالعمل وفق قانون العمل بشروط وضوابط .

www.kna.kw

مادة (3)

يكفل هذا القانون للطفل كافــة الحقــوق الانساسية بما في ذلك :

أ- حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية ، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير ، أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال .

ب- الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال ، بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر ، أو الإعاقة ، أو أي وضع آخر ، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق .

ج- حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء وفي التعبير عنها ، والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به ، بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية وفقا لما يحدده القانون .

وتكون لحماية الطفل ومصالحه الاولوية في جميع القرارات والاجراءات المتعلقة بالطفولة أياً كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها .

مادة (4)

للطفل الحق في نسبه إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما وله الحق في إثبات نسبه الشرعي إليهما بكافة وسائل الإثبات بما فيها الوسائل العلمية المشروعة حتى بعد بلوغه سن الرشد .

مادة (5)

لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ، ولا يجوز أن يكون الاسم له معنى يحط من شأنه وقدره ويسبب له الحرج في ما بين أقرانه أو منافي للعقائد الدينية ، ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام قيد المواليد لهذا القانون .

مادة (6)

لكل طفل سواء كان ثابت أو مجهول النسب الحق في أن يكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية .

www.kna.kw

مادة (7)

1- يتمتع كل طفل بجميع الحقوق وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله وفقا للقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية .

2- لكل طفل الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وعلاج الأمراض ، وتتخذ الدولة كافة التدابير لضمان تمتع الأطفال بأعلى مستوى ممكن من الصحة ، وتكفل الدولة تزويد الوالدين والطفل وجميع قطاعات المجتمع بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية ومبادئ حفظ الصحة وسلامة البيئة والوقاية من الحوادث ، والمساعدات في الافادة من هذه المعلومات .

3- تكفل الدولة للطفل ، في جميع المجالات ، حقه في بيئه صالحة وصحية ونظيفة ، واتخاذ جميع التدابير الفعالة لإلغاء الممارسات الضارة بصحته .

4- مع مراعاة واجبات وحقوق متولى رعاية الطفل وحقه في التأديب البسيط غير المؤذي ، يحظر تعرض الطفل عمداً لأي إيذاء بدني أو نفسي أو عاطفي ضار أو ممارسة ضارة أو غير مشروعة .

5- تكفل الدولة أولوية الحفاظ على حياة الطفل وتنشئته تنشئة سالمة آمنة تكفل احترام حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب .

الباب الثاني

الرعاية الصحية للطفل

الفصل الاول : في مزاولة التوليد

مادة (8)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يحال إلى القانون الخاص رقم (25) لسنة 1981م بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان المهني المعاون لها في الكويت .

مادة (9)

لا يجوز لغير الأطباء البشريين المرخصين وفقاً لوزارة الصحة مزاولة مهنة التوليد بأي صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمه مقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات بوزارة الصحة بإشراف من الأطباء المختصين .

www.kna.kw

الفصل الثاني

في قيد المواليد

مادة (10)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل يحال إلى القانون رقم (36) لسنه 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات .

مادة (11)

يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث الولادة ما عدا الحالات الخاصة التي تستدعي تقرير طبي ، ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك من قبل وزارة الصحة ، وعلى وزارة الصحة ابلاغ الهيئة العامة للمعلومات المدنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ بالولادة .

مادة (12)

الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

أ- والد الطفل إذا كان حاضراً .

ب- والدة الطفل شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

ج- ولي الأمر الشرعي .

د- مديرو المستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات الاصلاحية وغيرها من الأماكن التي قد تقع فيها الولادات .

ويسأل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به ، و لا يجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم .

ويجب على الأطباء والمرخص لهم بالتوليد إعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات تؤكد صحة الواقعة وتاريخها واسم أم المولود ونوعه ، كما يجب على وزارة الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع شهادة الكشف الطبي للمولود .

www.kna.kw

مادة (13)

يجب أن تشتمل شهادة الميلاد على البيانات الآتية :

أ- يوم الولادة وتاريخها ونوع الولادة (فردي أو توأم) .

ب- نوع الطفل (ذكر أو انثى) واسمه ولقبه .

ج- اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما .

د- محل قيدهما إذا كان معلوما للمبلغ .

هـ- أي بيانات أخرى يضيفها وزير الداخلية بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة والهيئة العامة للمعلومات المدنية .

مادة (14)

على وزارة الصحة إصدار شهادة الميلاد على النموذج المعد لذلك عند قيد الواقعة وتتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا القانون . وتسلم شهادة ميلاد الطفل الأولى إلى المنصوص عليه في المادة (12) بعد التحقق من شخصيته وتحدد اللائحة التنفيذية غيره من الأشخاص الذين يمكن تسليمهم شهادة الميلاد .

مادة (15)

إذا توفي المولود قبل التبليغ عن ولادته وجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته .

مادة (16)

إذا حدثت واقعة الميلاد في أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى السفارة أو القنصلية الكويتية في الجهة التي يقصدها المسافر او إلى وزارة الصحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول بعد إحضار جميع أوراق الإثبات الخاصة بالولادة من البلد الذي ولد بها المولود مصدقة من السفارة أو القنصلية الكويتية .

وإذا حدثت واقعة الميلاد في أثناء العودة ، كان التبليغ لوزارة الصحة الكويتية خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الوصول .

www.kna.kw

مادة (17)

كل من عثر على طفل حديث الولادة أن يسلمه بالحالة التي عثر عليه إلى قسم الشرطة والتي يجب بدورها أن تحرر محضر اثبات حالة بذلك يتضمن جميع البيانات الخاصة بالطفل ثم يخطر الجهة الصحية المختصة لتقدير سنه وتسميته تسميه ثلاثية واثبات بياناته في دفتر المواليد وترسل الجهة الصحية صورة المحضر وغيره من الأوراق إلى وزارة الصحة خلال سبعة أيام من تاريخ القيد بدفتر المواليد وعلى وزارة الصحة قيد الطفل في سجل المواليد ويسلم الطفل إلى أحدى المؤسسات المعده لاستقبال الأطفال مجهولي النسب .

مادة (18)

استثناء من حكم المادة السابقة ، لا يجوز لوزارة الصحة ذكر اسم الوالد او الوالدة او كليهما معاً وإن طلب منها ذلك في الحالتين الآتيتين :

1-إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر أسماؤهما .

2-إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها .

مادة (19)

يعاقب على مخالفة أحكام المواد 12 ، 13 ، 15 ، 16، 17 من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف دينار .

مادة (20)

دون الإخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل على مائة دينار ولا تزيد عن خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أدلى عمداً ببيان غير صحيح من البيانات التي يوجب القانون ذكرها عند التبليغ عن المولود.

www.kna.kw

الفصل الثالث

تطعيم الطفل وتحصينه

مادة (21)

يجب تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية من الأمراض المعدية وذلك دون مقابل بالمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة ، وفقا للنظم والمواعيد التي تبينها اللائحة التنفيذية ووفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية .

ويقع واجب تقديم الطفل للتطعيم أو للتحصين على عاتق والده أو والدته أو الشخص الذي يكون الطفل في حضانته.

ويجوز تطعيم الطفل أو تحصينه بالطعوم الواقية بواسطة طبيب خاص مرخص له بمزاولة المهنة بشرط أن يقدم من يقع عليه واجب تقديم الطفل للتطعيم أو التحصين شهادة تثبت ذلك إلى وزارة الصحة قبل انتهاء الميعاد المحدد .

مادة (22)

يعاقب بالحبس مدة ستة أشهر وغرامة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل ولى أمر أو وصي ، وكل مكلف قانوناً برعاية الطفل المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقاً للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الاجراء مخالفاً للقانون .

الفصل الرابع

البطاقة الصحية للطفل

مادة (23)

يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجلات خاصة بوزارة الصحة وتسلم لوالده أو المتولي تربيته بعد إثبات رقمها على شهادة الميلاد .

تحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم وبيانات هذه البطاقة .

www.kna.kw

مادة (24)

تقدم البطاقة الصحية عند كل فحص طبي للطفل بالمراكز الصحية أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة أو غيرها من الجهات الطبية المختصة .

ويثبت بها الطبيب المختص الحالة الصحية للطفل كما يسجل بها تطعيم الطفل أو تحصينه وتاريخ إجراء التطعيم أو التحصين .

مادة (25)

يجب تقديم البطاقة الصحية مع أوراق التحاق الطفل بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وتحفظ البطاقة بالملف المدرسي ويسجل بها طبيب المدرسة نتيجة متابعة الحالة الصحية للطفل طوال مرحلة التعليم .

ويجب على المدرسة ان تتحقق من وجود البطاقة الصحية بالنسبة إلى الأطفال الذين التحقوا بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا لم توجد هذه البطاقة تعين على والد الطفل او المتولي تربيته إنشاء بطاقة وفقاً لأحكام المادة (23) من هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم الفحص الدوري لصحة الطفل بالمدرسة خلال مرحلة التعليم قبل الجامعي على أن يتم هذا الفحص مرة على الأقل كل سنة ويشمل جميع الأمراض المزمنة التي قد تصيب الأطفال .

الفصل الخامس

رعاية الأم الحامل

مادة (26)

ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الارشادية والمتابعة الطبية والاعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال .

www.kna.kw

الفصل السادس

غذاء الطفل

مادة (27)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل يحال إلى القانون رقم 112 لسنة 2013 بشأن انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية وكافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالغذاء والتغذية والرضاعة الطبيعية التي أبرمتها الكويت وأي قوانين لاحقه تصدر بشأن غذاء الطفل .

مادة (28)

لا يجوز إضافة مواد ملونة أو حافظة أو أي إضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام والتي يتم تحديدها من قبل الجهات الحكومية المختصة على أن تكون وفقاً للضوابط التالية :

أ- يجب أن تكون أغذية الأطفال وأوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ومن الجراثيم المرضية التي تحددها وزارة الصحة .

ب- يحظر تداول تلك الأغذية والمستحضرات أو الإعلان عنها بأي طريقة من طريق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وبطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من وزارة التجارة والصناعة .

ج- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من خالف أيا من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية المواصفات القياسية لغذاء الطفل .

www.kna.kw

مادة (29)

مع عدم الاخلال بأحكام القوانين الخاصة بموافقة المواد الغذائية المستوردة والقرارات المنفذة لها يجب لصق بطاقة تعريف على كل عبوة من الأغذية التي تخضع لأحكام هذا القانون تكتب بصورة واضحة وبارزة وسهلة القراءة والفهم باللغة العربية وتتضمن المعلومات الضرورية للاستعمال السليم للمنتج الغذائي .

وعلى وجه الخصوص يجب أن تتضمن البطاقة البيانات التالية :

1-اسم المنتج وعنوانه .

2-ملحوظة تشير إلى أهمية الرضاعة الطبيعية وتفوقها على أي منتج غذائي آخر .

3-بيان وجوب عدم استعمال المنتج إلا للضرورة الملحة وبمشورة أحد الأطباء أو الفنيين العاملين في مجال تغذية الرضع فيما يتعلق بالحاجة إلى استعماله والطريقة الصحية لاستعماله .

4-العناصر الداخلية في تركيب المنتج الغذائي ونسبة تركيب كل عنصر .

5- شروط التخزين المطلوبة .

6-رقم التشغيلة والدفعة وتاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء صلاحية الاستعمال .

ويجب في جميع الاحوال الأ توضع على العبوة أو بطاقة التعريف أي صورة لطفل أو أم أو أية نصوص توحي بمثالية استعمال أغذية الرضع .

الفصل السابع

حماية الخاضع للسر المهني في رعاية الطفل صحياً

المادة (30)

على كل شخص بما في ذلك الخاضع للسر المهني واجب اشعار مركز حماية الطفل بكتاب خطي إذا تبين له أن هناك ما يهدد صحة الطفل أو سلامته البدنية إذا كان ذلك الشخص ممن يتولى بحكم مهنته العناية بالأطفال ورعايتهم .

www.kna.kw

المادة (31)

إذا تبين لفريق حماية الطفل أن الحالة الصحية للطفل تستوجب ابقائه في المستشفى وفي حال خروجه يعرض حياته وسلامته للخطر ورفض والديه أو متولي رعايته أو من في حكمهم بقائه في المستشفى وجب على الفريق التحفظ على الطفل وإبقائه في المستشفى وتبلغ إدارة شرطة الأحداث لاتخاذ الإجراء اللازم .

المادة (32)

لا يسأل جزائياً أو مدنياً الأشخاص الوارد ذكرهم في المادتين السابقتين اذا تم تبليغ الجهات المختصه بمعلومات وأمدتهم بتقرير يفيد سوء المعامله والاهمال على الطفل .

الباب الثالث

الرعاية الاجتماعية

الفصل الأول : دور الحضانة

مادة (33)

يُعتبر داراً للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (34)

لا يجوز لدار الحضانة قبول الاعانات والهبات والوصايا المقدمة من الأفراد أو الهيئات الكويتية ، إلا بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

وتخصص لإعانة دور الحضانة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية نسبة من الجزء المخصص من زكاة الشركات للخدمات عن طريق بيت الزكاة ، ويجوز لتلك الدور الحصول على دعم من قبل الحكومة .

www.kna.kw

مادة (35)

تتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التفتيش الفني والإشراف المالي والإداري على دور الحضانة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .
وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إخطار الدار بما يتبين لها من أوجه المخالفة مع إنذارها بتصحيحها خلال مهلة مناسبة تحددها لها فإذا لم تقم بتلافيها وتصحيحها رفع الأمر إلى إدارة شئون دور الحضانة بالوزارة لاتخاذ ما تراه ملائماً في هذا الشأن .

مادة (36)

تنشأ بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل إدارة تسمى إدارة شؤون دور الحضانة ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيلها ونظام عملها ، وتختص هذه الادارة بالبت فيما يلي :
أ-تظلمات أصحاب الشأن من قرارات الوزارة برفض الترخيص بإنشاء الدار او استكمال النقص الموجود بها أو تغيير مكانها أو نقل ملكيتها أو غلقها .
ب-غلق الدار مؤقتاً أو سحب الترخيص بصفه مؤقته أو الغاؤه إذا ثبت لدى فللإدارة أن إدارة الدار قد ساءت بحيث يتعذر عليها أداء رسالتها أو قيامها بالتزاماتها على الوجه الصحيح أو أن الدار تستغل في غير أغراضها .

ج- منح مهلة إضافية للدار لإزالة اسباب المخالفة ، فإذا لم تقم بذلك فالادارة أن تتخذ الإجراءات المقررة وفقاً لأحكام البند (ب) .
وتفصل اللجنة فيما يعرض عليها من أمور خلال ثلاثين يوما على الأكثر وإلا اعتبر انقضاء هذه المدة دون البت فيها قراراً بالرفض .

مادة (37)

تعتبر السجلات والدفاتر التي تمسكها دور الحضانة أوراقاً رسمية وتطبق أحكام التزوير الواردة في قانون الجزاء .

www.kna.kw

الفصل الثاني

في الرعاية البديلة

مادة (38)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل يحال إلى المرسوم بقانون رقم 82 لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية .

مادة (39)

يهدف نظام الأسر البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوز سنهم سنتين والذين حالت ظروفهم دون أن ينشئوا في أسرهم الطبيعية وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان. وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط المنظمة لمشروع الأسر البديلة والفئات المنتفعة به .

مادة (40)

يعتبر نادي الطفل مؤسسة اجتماعية وتربوية تكفل توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال بصفة عامة من سن السابعة إلى الخامسة عشرة عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ، ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض الآتية :

أ- رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً خلال أوقات فراغهم في أثناء فترة الأجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعده .

ب- استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة أم الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للانحراف .

ج- تهيئة الفرص للطفل لكي ينموا نموا متكاملاً من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة .

د- معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي .

هـ- تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال .

www.kna.kw

و- تهيئة أسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لنوادي الطفل .

مادة (41)

يقصد بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، كل دار لإيواء الأطفال الذين لا يقل سنهم عن ست سنوات ولا تزيد على ثماني عشرة سنة المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتم أو تصدع الأسر أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل .

ويجوز استمرار الطفل في المؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلى أن يتم تخرجه متى كانت الظروف التي أدت إلى التحاقه بالمؤسسة قائمة ، واجتاز مراحل التعليم بنجاح .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لتلك المؤسسات .

مادة (42)

يكون للأطفال الآتي بيانهم الحق في الحصول على معاش شهري من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل :

1- الأطفال الأيتام أو مجهولو الأب أو الأبوين .

2- أطفال الأم المعيلة ، وأطفال الأم المطلقة إذا تزوجت أو توفيت ما لم يصدر حكم بالوصاية على الطفل .

3- أطفال المحبوس أو المحبوسة المعيلان لمدة لا تقل عن شهر .

4- إضافة إلى حالات أخرى لم يرد ذكرها تحددها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

www.kna.kw

الباب الرابع

تعليم الطفل

الفصل الأول - حق الطفل في التعليم

مادة (43)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يحال إلى القانون رقم (11) لسنة 1965 في شأن التعليم الإلزامي .

مادة (44)

يجب أن يهدف تعليم الطفل وفقاً لمراحل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية :

أ-تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها مع مراعاة تمكينه على التعلم باستقلالية وكيفية استخدام الأدوات التي تساعده على التفكير وكيفية استخدام مهارات التفكير بالمعلومات .

ب-تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان .

ج-تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية .

د-تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له ، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر ، وعلى احترام الآخر .

هـ- اعتماد أسلوب التعلم ومنح الطالب في جميع مراحله التعليمية قدرة التعبير عن ذاته .

و- ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب معتقد الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وجه آخر من أوجه التمييز.

د-تنمية احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها .

ن-إعداد الطفل لحياة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات .

ك- تنمية قدرات ومهارات الطفل من خلال مسارات التعليم الفني والتقني .

www.kna.kw

مادة (45)

التعليم حق لجميع الأطفال ولا يجوز حرمانهم منه ، وتكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن سواء كان الأب أو الأم أو الوصي أو القيم على ما يحقق مصلحة الطفل وتتولى وزارة التربية تسجيل الطفل بالمرحلة التعليمية التي تناسب سنه .

الفصل الثاني

رياض الأطفال

مادة (46)

رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها .

مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القانون تعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية.

مادة (47)

تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية ولإشرافها الإداري والفني وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية انشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها .

الفصل الثالث

مراحل التعليم

مادة (48)

تكون مراحل التعليم قبل الجامعي على النحو التالي :

1-مرحلة التعليم الأساسي والإلزامي : وتتكون من مرحلتين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة .

2-مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني) .

3-ويجوز إضافة مرحلة أخرى ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

www.kna.kw

مادة (49)

يجب على من أتم مرحلة التعليم الأساسي الحق في أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى .

مادة (50)

يهدف التعليم الثانوي إلى إنشاء مسارات للتعليم الفني والتقني .

الباب الخامس

رعاية الطفل العامل والأم العاملة

الفصل الأول

في رعاية الطفل العامل

(مادة 51)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل ترجع أحكامه إلى القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل بالقطاع الأهلي .

مادة (52)

يحظر تشغيل وتدريب الطفل قبل بلوغه خمس عشرة سنة ميلادية ، كما يحظر تشغيل الطفل في أي من أنواع الأعمال التي يمكن ، بحكم طبيعتها أو ظروف القيام بها أن تعرض صحة أو سلامة أو اخلاق الطفل للخطر .

مادة (53)

يجري الفحص الطبي للطفل قبل الحاقه بالعمل للتأكد من أهليته الصحية للعمل الذي يلحق به ، ويعاد الفحص دورياً مرة على الأقل كل سنة ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يسبب العمل آلاماً أو أضراراً بدنية أو نفسية للطفل ، أو يحرمه من فرصته في التعليم والترويح وتنمية قدراته ومواهبه ويلزم صاحب العمل بالتأمين عليه وحمايته من أضرار المهنة خلال فترة عمله .

وتزداد إجازة الطفل العامل السنوية عن إجازة العامل البالغ سبعة أيام ولا يجوز تأجيلها أو حرمانه منها لأي سبب .

www.kna.kw

مادة (54)

لا يجوز تشغيل الطفل اكثر من ست ساعات في اليوم ويجب ان تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وتتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من اربع ساعات متصلة .

ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل اضافية او تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية او العطلات الرسمية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الأطفال فيما بين الساعة السادسة مساءً والسادسة صباحاً.

مادة (55)

يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون الخامسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

المادة (56)

على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل طفل أو اكثر مراعاة الآتي :

1-أن يعلق في مكان ظاهر من محل العمل نسخة تحتوي على الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل .

2-أن يحرر أولا بأول كشفاً بالبيانات الأساسية المتعلقة بكل طفل من المشتغلين لديه ، يشتمل على اسمه وتاريخ ميلاده وطبيعة نشاطه وعدد ساعات عمله وفترات راحته ومضمون الشهادة المثبته لأهليته للعمل ويقدم الكشف للمختصين عند طلبه .

3-أن يبلغ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء الأطفال الجاري تشغيلهم وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم .

4-أن يقوم بتوفير سكن منفصل للأطفال عن البالغين ، إذا اقتضت ظروف العمل مبيتهم .

5-أن يحتفظ بمقر العمل بالوثائق الرسمية التي تثبت سن جميع العاملين لديه من الأطفال ومقدرتهم الصحية ، ويقدمها عند الطلب ، ويعتبر صاحب العمل مسئولا عن التأكد من سن الأطفال العاملين لديه .

6-أن يوفر جميع احتياطات الصحة والسلامة المهنية وأن يدرب الأطفال العاملين على استخدامها .

www.kna.kw

على صاحب العمل أن يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره او مكافأته ، وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرئا لذمته .

الفصل الثاني

في رعاية الأم العاملة

مادة (58)

للأم العاملة في القطاع الخاص الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها وتستحق ذلك الحق ثلاث مرات طوال خدمتها بعد موافقة صاحب العمل .

مادة (59)

على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين أم عامله فأكثر في مكان واحد أن ينشىء داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (60)

للأم العاملة في الدولة والقطاع الخاص سواء كانت تعمل بصفة دائمة أو بطريق التعاقد المؤقت الحق في إجازة وضع مدتها شهران بعد الوضع بأجر كامل وأربعة شهور بنصف الأجر بعد موافقة رب العمل .

وتخفض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل ساعتين على الأقل اعتباراً من الشهر السادس للحمل ولا يجوز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل وحتى تاريخ الوضع .

مادة (61)

يكون للأم العاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع الحق في ساعتين يومياً لرضاعة طفلها ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر .

مادة (62)

يحق للأم العاملة عند مخالفة صاحب العمل أحكام المادتين (60) ، (61) رفع دعوى قضائية مستعجلة للمطالبة بذلك .

www.kna.kw

مادة (63)

يعاقب كل من يخالف أحكام الباب الخامس من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار .

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وفي حالة العود تزاد العقوبة بمقدار المثل .

الباب السادس

حماية وتأهيل الطفل ذي الاعاقة

(مادة 64)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يحال للقانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة .

مادة (65)

تكفل الدولة وقاية الطفل من الإعاقة ومن كل عمل من شأنه الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي وتعمل على اتخاذ التدابير اللازمـــة للكشف المبكر عن الإعاقة وتأهيل وتشغيل المعاقين عند بلوغ سن العمل .

وتتخذ التدابير المناسبة لإسهام وسائل الإعلام في برامج التوعية والإرشاد في مجال الوقاية من الإعاقة والتبصير بحقوق الأطفال المعاقين وتوعيتهم والقائمين على رعايتهم بما ييسر إدماجهم في المجتمع .

مادة (66)

للطفل ذي الاعاقة الحق في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تنمي اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته في المجتمع .

وللطفل ذي الاعاقة الحق في التربية والتعليم وفي التدريب والتأهيل المهني في ذات المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للأطفال غير المعاقين وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية المتعلقة بطبيعة ونسبة الإعاقة .

www.kna.kw

وفي هذه الحالات الاستثنائية تلتزم الدولة بتأمين التعليم والتدريب في فصول أو مدارس أو مؤسسات أو مراكز تدريب خاصة بحسب الأحوال تتوافر فيها الشروط التالية:

أ- أن تكون مرتبطة بنظام التعليم النظامي وبنظام التدريب والتأهيل المهني لغير المعاقين .

ب- أن تكون ملائمة لاحتياجات الطفل المعاق وقريبة من مكان إقامته .

ج- أن توفر تعليما أو تأهيلاً كاملاً بالنسبة لكل الأطفال المعاقين مهما كان سنهم ودرجة إعاقتهم وعلى وزارة التربية تسجيل بعض الحالات بعد اجراء الاختبارات اللازمه .

مادة (67)

للطفل ذي الاعاقة الحق في التأهيل ويقصد بالتأهيل تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية الطبيعية والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للطفل ذي الاعاقة وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه.

وتقدم الدولة خدمات التأهيل والأجهزة التعويضية دون مقابل .

مادة (68)

تنشأ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المعاهد والمنشآت اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للأطفال المعاقين .

ويجوز لها الترخيص في إنشاء هذه المعاهد والمنشآت بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ولوزارة التربية أن تنشئ مدارس أو فصولاً لتعليم المعاقين من الأطفال بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها .

مادة (69)

تسلم الجهات المشار إليها في المادة السابقة – دون مقابل أو رسوم – شهادة لكل طفل معاق تم تأهيله وتبين بالشهادة المهنة التي تم تأهيله لها بالإضافة إلى البيانات الأخرى وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة (70)

تقوم جهات التأهيل بإخطار ديوان الخدمة المدنية والقطاع الأهلي والنفطي بما يفيد تأهيل المعاق ويقيد الديوان أسماء الأطفال الذين تم تأهيلهم في سجل خاص وتسلم للطفل المعاق أو من ينوب عنه شهادة بحصل القيد دون رسوم .

www.kna.kw

ويلتزم الديوان بمعاونة المعاقين المقيدين لديه في الالتحاق بالأعمال التي تناسب أعمارهم وكفايتهم ومحال إقامتهم ، وعلى جهة العمل إخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ببيان شهري عن الأطفال المعاقين الذين تم تشغيلهم .

مادة (71)

يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية والقطاع الأهلي والنفطي قراراً بتحديد أعمال معينة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الدولة رأس مالها بالكامل تخصص للمعاقين من الأطفال الحاصلين على شهادة التأهيل وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك .

وتعفي من جميع أنواع الضرائب والرسوم الأجهزة التعويضية والمساعدة وقطع غيارها ووسائل وأجهزة إنتاجها ووسائل النقل اللازمة لاستخدام الطفل المعاق وتأهيله .

ويحظر استخدام هذه الأجهزة والوسائل لغير المعاقين دون مقتضى ، ويعاقب على مخالفة ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف والمصادرة .

الباب السابع

ثقافة الطفل

مادة (72)

تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل للثقافة في شتى مجالاتها من أدب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني والتقدم العلمي الحديث ، كما تقوم الدولة على وضع الخطط والبرامج الخاصة بتعزيز هويتهم الوطنية وتنمية ثقافتهم وشخصيتهم والعمل على تنفيذها وذلك من خلال ما يلي :

أ- توفير وسائل المعرفة والاتصال واتاحة استخدامه التقنيات الحديثة .

ب- بث البرامج التعليمية الهادفة ونشر المعلومات التي تساعد على تنمية قدرات الطفل .

ج - تشجيع البحث العلمي بالتعامل مع المؤسسات الثقافية ودور النشر والمكتبات والعمل على توفير الكتب والوسائل التي ترفع من مستوى وعي الطفل وتنمية معارفه ومهاراته .

www.kna.kw

مادة (73)

يتم إنشاء مكتبات للطفل في المناطق السكنية كما تنشأ نوادي ثقافة الطفل ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية إنشاء هذه المكتبات أو النوادي وتنظيم العمل بها .

مادة (74)

يحظر نشر أو عرض أو تداول أي مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة أو الكترونية خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا ، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف ويعاقب على أحكام الفقرة السابقة القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر .

مادة (75)

يكون حظر ما يعرض على الأطفال في دور السينما والأماكن العامة المماثلة والمسرح طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحظر على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التي يصدر بتحديدها قرار من وزارة الإعلام وعلى مستغليها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات والمسئولين عن إدخال الجمهور ، السماح للأطفال بدخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان العرض محظوراً عليهم طبقاً لما تقرره جهة الاختصاص كما يحظر اصطحاب الأطفال عند الدخول لمشاهدة هذه الحفلات .

مادة (76)

على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة أن يعلنوا في مكان العرض وفي كافة وسائل الدعاية الخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض علـــى الأطفال ، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة ، وباللغتين العربية والإنجليزية .

مادة (77)

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الإعلام صفة الضبطية القضائية في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا الباب والقرارات الصادرة بتنفيذه .

www.kna.kw

الباب الثامن

الحماية الجزائية للطفل

الفصل الاول : تعريفات تشريعية

مادة (78)

يقصد بالمصطلحات التالية ما يلي :

1- تعريف الإهمال:عدم تقديم الاحتياجات الاساسية للطفل من قبل أحد والديه أو الشخص الذي يقوم برعايته في مجالات : الصحة،التعليم،التطور العاطفي ،التغذية ،المسكن،والظروف الحياتية الآمنة (لأسباب غير قلة الامكانيات) ، مما يؤدي إلى الاخفاق في الرقابة المناسبة وحماية الطفل من الأذى ويؤثر على تطوره الجسدي والعقلي والعاطفي والاجتماعي والاخلاقي ، ومن أمثلته :

- عدم تقديم الرعاية الصحية الوقائية للطفل (مثل التطعيمات) .
- عدم الحصول على العناية الطبية اللازمة عند مرض الطفل في الوقت المناسب .
- عدم توفير الطعام أو الكساء الملائمين .
- عدم توفير بيئة منزلية آمنة من المخاطر .
- عدم إلحاق الطفل بالمدرسة أو عدم الانتظام بها .
- عدم توفير الدعم النفسي والعاطفي .

2- تعريف الإساءة الجسدية : التعدي على الطفل الذي ينتج عنه أذية جسدية (قد تكون نتيجة للضرب ، الهز ، الركل ، العض ، الحرق ، الخنق ، التسميم) وقد لا يتعمد المتعدي إيذاء الطفل ولكن تحدث الاصابة بسبب شدة العقاب أو بسبب الإهمال الشديد .

3- تعريف الإساءة النفسية (العاطفية) : سلوك تدميري للنفس يقوم به المتعدي على الطفل ويشمل :

الرفض،العزل،الترهيب،التجاهل،الاهانة،تقييد حريته،تحميله مسؤوليات تفوق قدراته،ممارسة التمييز ضده،او أي شكل من أشكال التعامل السيئ المبنى على الكره والرفض والذي يؤدي بدوره أذى في تطوير الطفل الجسدي والعقلي والعاطفي والاخلاقي والاجتماعي .

www.kna.kw

4- تعريف الاساءة الجنسية : تعرض الطفل لأي أنشطة أو سلوكيات جنسية من ممارسات الراشدين من قبل شخص بالغ وتشمل الممارسة ذات الطبيعة الجنسية بالفم أو اللمس أو الاحتضان أو الايلاج للأعضاء التناسلية أو أي جزء من إجزاء الجسم أو استخدام أداة ، أو التحرش اللفظي كما تشمل استغلال الطفل في أغراض الدعارة أو إنتاج الصور العارية أو استغلاله لأغراض جنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت .

5- تعريف المعالج النفسي : هو المتخصص بالنظريات العملية الذي يقوم بتشخيص الحالات التي تعاني من اضطرابات نفسية مختلفة ووضع الخطط العلاجية لها .

6- تعريف الأخصائي الاجتماعي والنفسي الطبي : هو الشخص الحاصل على مؤهل علمي في الخدمة الاجتماعية أو علوم النفس وقد تم تأهيله علمياً وفنيا في جامعات مختلفة ، هو المسئول المهني عن جميع عمليات الخدمة الاجتماعية والنفسية الطبية داخل المؤسسات الصحية والتأهيلية .

7- تعريف المراقب الاجتماعي : خبير اجتماعي مختص بالنظر في حالات الاطفال المعرضين للخطر أو الاطفال المتهمين ودراسة حالتهم وإعداد تقارير دورية عنهم وحضور جلسات التحقيق والمحاكمة وتنفيذ أي أمر أو حكم يصدر من محكمة الاحداث .

8-تعريف فريق حماية الطفل : هو فريق متخصص بالتعامل مع حالات الاشتباه الناتجة عن سوء معاملة الطفل وتأخذ الاجراءات اللازمة لحمايتهم ويتكون الفريق من أطباء اطفال وباطنية وممرض وإخصائي اجتماعي ومعالج نفسي وضابط من الإدارة العامة للأدلة الجنائية تابع لوزارة الداخلية .

مادة (79)

كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يرجع أحكامه إلى قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 وقانون الاحداث رقم 3 لسنة 1983 في شأن الاحداث .

www.kna.kw

الفصل الثاني

الحماية من أخطار المرور

مادة (80)

لا يجوز منح الطفل ترخيصاً بقيادة أي مركبة آلية ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أجر للطفل أو مكنه على أي نحو من قيادة مركبة آلية ، ويجوز للمحكمة إيقاف رخصة المركبة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وايقاف رخصة المكان المخصص للتأجير لذات المدة ، وفي حالة العود يجب الحكم بإلغاء رخصة المكان أو غلقه إن لم يكن مرخصاً به .

مادة (81)

لا يجوز قيادة الدراجات النارية في الطريق العام او المركبات البحرية ووسائل الترفيه الجوية لمن تقل سنه عن ثمانية عشر عاماً ، ويكون متولي أمر الطفل مسئولاً عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه .

ولا يجوز لمؤجري الدراجات النارية والبحرية الركوب وعمالهم تأجيرها في الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانية عشر عاماً وإلا كانوا مسئولين عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه .

مادة (82)

يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار .

مادة (83)

يجب على قائد المركبة أن يحافظ على سلامة الطفل أثناء القيادة وربط حزام الأمان وإبقائه في المقاعد الخلفية ما لم يجاوز عشر سنوات على أن يخصص من في عمره في المقاعد الخلفية وفي حال إصابة الطفل بسبب عدم جلوسه في المقاعد الخلفية وربط حزام الأمان ويعتبر ناتج عن اهمال قائد المركبة يعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بأحدى العقوبتين .

www.kna.kw

مادة (84)

لا يجوز سفر الطفل إلى خارج البلاد إلا بموافقة ولي أمر الطفل أو الحاضن أو متولي رعايته أو من في حكمهم وفق ضوابط تحددها وزارة الداخلية .

الفصل الثالث

حماية الطفل من التعرض للخطر

مادة (85)

يعد الطفل معرضاً للخطر لأي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي أو الاهمال أو إذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له ، وذلك في أي من الأحوال الآتية :

1-إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر .

2- إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر أو كان معرضاً للإهمال أو للإساءة أو العنف أو الاستغلال أو التشرد.

3- إذا حرم الطفل ، بغير مسوغ ، من حقه ولو بصفة جزئية في حضانة أو رؤية أحد والديه أو من له الحق في ذلك .

4- إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو تعرض لفقد والديه أو أحدهما أو تخليهما أو متولي أمره عن المسئولية قبله .

5- إذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو تعرض مستقبله التعليمي للخطر .

6- إذا تعرض داخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحريض على العنف أو الأعمال المنافية للآداب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال التجاري أو التحرش أو الاستعمال غير المشروع للكحوليات أو المواد المخدرة المؤثرة على الحالة العقلية.

7- إذا وجد متسولاً في الاماكن العامة مما يعرضه للخطر ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة وغير ذلك مما يصلح مورداً جدياً للعيش .

www.kna.kw

8- إذا مارس جمع الفضلات والمهملات .

9- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.

10-إذا خالط المنحرفين أو المشتبه فيهم أو الذين أشتهر عنهم سوء السيرة .

11-إذا كان الطفل سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو متولي أمره أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الطفل ، ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على شكوى من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو متولي أمره بحسب الأحوال .

12-إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن .

13-إذا كان مصاباً بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير.

14-إذا كـــان الطفل دون سن السابعة وصدرت منه واقعة تشكل جناية أو جنحة .

15- اذا اعتاد الهروب من البيت أو معاهد التعليم أو التدريب .

16- اذا تخلى الاب أو متولي رعاية الطفل السوي أو ذوي الاعاقة عن طفله في أحدى المؤسسات العلاجية او أحدي مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

www.kna.kw

مادة (86)

يقوم المجلس الأعلى للطفولة بإنشاء مراكز حماية الطفولة في كل محافظة من محافظات الدولة وتختص بالتالي :

أ- معالجة الاطفال المعرضين للأذى بأي شكل من الاشكال سواء النفسي أو الاجتماعي أو البدني واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجتهم .

ب- معالجة ذوي الاطفال مسببي الأذى للطفل حتى يعاد تأهيلهم ويتمكنوا من رعاية طفلهم بشكل طبيعي ومن ثم يتمكن الطفل وذويه من الاندماج في المجتمع .

ج- تلقي الشكاوي عن حالات تعرض الطفل للخطر المنصوص عليها في المادة 85 ولها الحق في بحث مدى جدية الشكوى استدعاء الطفل أو أبويه أو متولي أمره أو من في حكمهم والاستماع لأقوالهم حول موضوع الشكوى .

- وللمركز الحق في سبيل تنفيذ مهامه الانتقال إلى محل إقامة الطفل ومتابعته دورياً حتى يتمكن الطفل وذويه من الاندماج في المجتمع .

- ويجب أن يضم كل مركز من هذه المراكز متخصصين نفسيين واجتماعيين وأطباء وقانونيين ، كما يجب أن يشكل جهاز إداري يضم في عضويته إضافة هؤلاء المتخصصين ممثلين من وزارة الصحة والداخلية والتربية والشئون الاجتماعية والعمل وممثلين من جمعيات النفع العام المهتمة بقضايا الدولة .

مادة (87)

إذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المنصوص عليها في المادة (85) أو حضر الطفل بنفسه أو تقدم أحد ذويه أو المتخصصين في مجال رعاية الطفل بشكوى لمراكز حماية الطفل .

يقوم المركز بدوره بعد التحقق من جدية الشكوى استدعاء الطفل أو أبويه أو متولي أمره والتحقق في موضوع الشكوى وعلى المركز فحص الشكوى والعمل على إزالة اسبابها .

ولها في هذه الحالة التحفظ على الطفل مؤقتاً لدى المركز اذا كانت حالة الطفل تستدعي ذلك أو إحالته إلى الجهات المختصة إذا كان مصاباً بأذى .

www.kna.kw

وللمركز توقيع تعهد على ولي أمر الطفل أو المتولي رعايته بعدم تعريض الطفل للخطر عند تسلمه الطفل .

فاذا تكرر ذلك أو عجز المركز عن معالجة الحالة أو الشكوى أو شكلت الواقعة جريمة يرفع المركز تقرير إلى نيابة الأحداث للتحقيق والتصرف في موضوع الشكوى .

وعلى كل من علم بتعرض الطفل للخطر أن يقدم إليه ما في مكنته من المساعدة العاجلة الكفيلة بتوقي الخطر أو زواله عنه .

مادة (88)

تقوم مراكز حماية الطفل باتخاذ ما تراه من التدابير والإجراءات الآتية :

1- إبقاء الطفل في عائلته مع التزام الأبوين باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق به وذلك في آجال محددة ورهن رقابة دورية من مركز حماية الطفل .

2- ابقاء الطفل في عائلته مع تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية اللازمة للطفل وعائلته ومساعدتها .

3- ابقاء الطفل في عائلته مع أخذ الاحتياطيات اللازمة لمنع كل اتصال بينه وبين الأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية .

4- التوصية لدى المحكمة المختصة بإيداع الطفل مؤقتاً مركز حماية الطفل التابع لمنطقة سكنه لحين زوال الخطر ويقوم المركز بعلاجه صحياً ونفسياً واجتماعيا طبقاً للإجراءات المقررة في هذا القانون .

5- التوصية لدى المحكمة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوضع الطفل في أحد مراكز الإيواء التابعة لمنطقة سكنه لعلاجه وإعادة تأهيله للمدة اللازمة حتى زوال الخطر عنه وكذلك علاج ذويه مسببي الأذى وإعادة تأهيلهم .

6- أن ترفع الأمر عند الاقتضاء إلى المحكمة المختصة للنظر في الحكم على المسئول عن الطفل بنفقه وقتية ، ويكون حكم المحكمة في ذلك واجب التنفيذ ولا يوقفه الطعن فيه .

www.kna.kw

7- في حالات الخطر المحدق تقوم مراكز حماية الطفل التابعة لمنطقة سكن الطفل باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجله لإخراج الطفل من المكان الذي يتعرض فيه للخطر ونقله إلى مكان آمن بما في ذلك الاستعانة برجال الشرطة عند الاقتضاء .

ويعتبر خطراً محدقاً كل عمل يهدد حياة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية على نحو لا يكون تلافيه بمرور الوقت .

وتقوم حماية الطفل بصفة دورية بمتابعة إجراءات ونتائج تنفيذ التدابير المتخذه في شأن الطفل .

(ولها أن توصي عند الاقتضاء بإعادة النظر في هذه التدابير وتبديلها أو وقفها بما يحقق قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي وعدم فصله عنه إلا كملاذ أخير ، ولأقصر فترة زمنية ممكنه ، وإعادته إليه في أقرب وقت) .

مادة (89)

مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر كل من عرض طفلا أو اهمل بعد تسلمه الطفل وتعهد بمراقبة الطفل وأهمل ذلك وترتب عليه ارتكاب الطفل جريمة تعرضه لإحدى حالات الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو أحدى هاتين العقوبتين .

مادة (90)

يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة .

www.kna.kw

الباب التاسع

الإجراءات التأهيلية والتدابير العقابية

للطفل المتهم

الفصل الاول

التدابير والعقوبات للطفل المتهم

مادة (91)

إذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي أفقد الطفل القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصاباً بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره ، حكم بإيداعه أحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة .

ويتخذ هذا التدبير وفقا للأوضاع المقررة في القانون بالنسبة إلى من يصاب بإحدى هذه الحالات في أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم .

مادة (92)

اذا ارتكب الطفل الذي اتم السابعة ولم يكمل الخامسة عشر سنة ميلادية كاملة ، جناية أو جنحه أمر القاضي باتخاذ أحد التدابير الآتية :

1- التوبيخ.
2- التسليم
3- الإلحاق والتأهيل المهني .
4- الإلزام بواجبات معينة .
5- الاختبار القضائي.
6- العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته ، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع هذا العمل وضوابطها .
7- الإيداع في أحد المستشفيات المتخصصة.
8- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وعدا المصادرة وإغلاق المحال ورد الشيء إلى أصله لا يحكم على هذا الطفل بأي عقوبة أو تدبير منصوص عليه في قانون آخر.

www.kna.kw

مادة (93)

التوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الطفل على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى .

مادة (94)

يسلم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر في أيهم الصلاحية في القيام بتربيته سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك .

وإذا كان الطفل ذا مال أو كان له من يلزم بالإنفاق عليه قانوناً وطلب من حكم بتسليمه إليه تقرير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بتسليم المبلغ الذي يحصل من مال الطفل أو ما يلزم به المسئول عن النفقه وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقة ويكون الحكم بتسليم الطفل إلى غير الملتزم بالإنفاق لمدة لا تزيد على سنتين .

مادة (95)

يكون تأهيل الطفل بأن تعهد المحكمة به لأحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر التي تقبل تدريبه وبما يتناسب مع ظروف الطفل ، مدة تحددها المحكمة في حكمها ، على ألا تزيد مدة بقاء الطفل في الجهات المشار إليها على سنتين ، وذلك بما لا يعيق انتظام الطفل في التعليم الأساسي .

مادة (96)

الالتزام بواجبات معينة بحظر ارتياد أنواع من المحال أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين .

مادة (97)

يكون الاختبار القضائي بوضع الطفل في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على سنتين فإذا فشل الطفل في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى الواردة بالمادة (92) من هذا القانون .

مادة (98)

يكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو المعترف بها منها ، فإذا كان الطفل معاقاً يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله ، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع ، ويجب على المحكمة متابعة أمر الحدث عن طريق تقرير تقدمه المؤسسة التي أودع بها الطفل كل شهرين على الأكثر لتقرر المحكمة إنهاء التدبير فوراً وإبداله حسب الاقتضاء على أن تراعي أن يكون الإيداع لأقصر فترة ممكنة وفي جميع الأحوال يتعين ألا تقضي المحكمة بتدبير الإيداع إلا كملاذ أخير .

وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة الإيداع على ما ورد في قانون الاحداث .

مادة (99)

يلحق المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة بالجهات التي يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته وتتولي المحكمة الرقابة على بقائه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك .

مادة (100)

إذا ارتكب الطفل الذي لم يجاوز سنه خمسة عشر سنة جريمتين أو أكثر ، وجب الحكم بتدبير مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الطفل ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم .

www.kna.kw

مادة (101)

ينتهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات التي تناسب حالته وفقاً لما نصت عليه المادة (99) من هذا القانون .

مادة (102)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الاحداث ، إذا أرتكب الطفل الذي تجاوز سنه خمس عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الحبس المؤبد حكم عليه بالحبس المؤقت ، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بعقوبة الحبس أن تحكم عليه بأحد التدابير المنصوص عليها في البنود (5) ، (6) ، (8) من المادة (92) من هذا القانون .

مادة (103)

لا يجوز احتجاز الأطفال أو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد ، ويراعى في تنفيذ الاحتجاز تصنيف الأطفال بحسب السن والجنس ونوع الجريمة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أحتجز أو حبس أو سجن طفلاً مع بالغ أو أكثر في مكان واحد.

مادة (104)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخفى طفلاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو ساعده على ذلك .

www.kna.kw

الفصل الثاني

اجراءات محاكمة الطفل المتهم

مادة (105)

يكون للأطفال المجني عليهم والأطفال المتهمين في جميع مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ الحق في الاستماع إليهم وفي المعاملة بكرامة وإشفاق على ان يكون بحضور المراقب الاجتماعي أو الاخصائي أو المعالج النفسي ، مع الاحترام الكامل لسلامتهم البدنية والنفسية والأخلاقية ، والحق في الحماية والمساعدة الصحية والاجتماعية والقانونية وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع ، في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن توفير العدالة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها .

مادة (106)

تختص إدارة شرطة الاحداث بالجرائم المرتبطة بالأطفال وحالات تعريضهم للخطر وسائر الجرائم المنصوص عليها في القانون .

مادة (107)

يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل .

ينشأ المراقبون في هذا القانون لكل طفل متهم بجناية أو جنحة وقبل التصرف في الدعوى ملفاً يتضمن فحصاً كاملاً لحالته النفسية والعقلية والبدنية والاجتماعية ويتم التصرف في الدعوى على ضوء ما ورد فيه .

ويجب على المحكمة قبل الحكم في الدعوى أن تناقش واضعي تقارير الفحص المشار إليها فيما ورد بها ولها أن تأمر بفحوص إضافية .

مادة (108)

لا يحبس احتياطيا الطفل الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة ، ويجوز لنيابة الاحداث إيداعه إحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد على أسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه : على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بمدها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية .

www.kna.kw

ويجوز بدلا من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأمر بتسليم الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ، ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بغرامة لا تجاوز ألف دينار .

مادة (109)

تنشأ في نطاق التنظيم القضائي محكمة احداث واحده أو اكثر تشكل من قاضٍ واحد وتعين المحكمة مراقب اجتماعي لكل طفل متهم وتكلفه بمتابعة الطفل متابعة دورية وحضور جلسات المحاكمة وتقديم التقارير الخاصة بالطفل المتهم ويجب أن ترفق بملف القضية قبل صدور الحكم .

ويكون استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث أمام دائرة استئنافية تشكل بالمحكمة الكلية من ثلاثة قضاة ويحضور المراقب الاجتماعي .

مادة (110)

لمحكمة الاحداث سلطه قضائية جزائية لجميع قضايا الاطفال المتهمين وسلطه وصائيه للنظر في ظروف الاطفال المعرضين للخطر الذين ترى هيئة رعاية الاحداث عرضهم على المحكمة أو بناءاً على طلب مراكز حماية الطفل عن طريق نيابة الاحداث .

مادة (111)

للطفل الحق في المساعدة القانونية ، ويجب أن يكون له في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوياً محام يدافع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، فإذا لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة ندبه ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية .

مادة (112)

لا يجوز أن يحضر محاكمة الطفل أمام محكمة الأحداث إلا أقاربه والشهود والمحامون ومراقب اجتماعي ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص ، وللمحكمة أن تأمر بإخراج الطفل من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد ممن ذكروا إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الطفل أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إفهام الطفل بما تم في غيبته من إجراءات ، وللمحكمة إعفاء الطفل من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفي بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً .

www.kna.kw

مادة (113)

إذا رأت المحكمة أن حالة الطفل البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة في أحد الأماكن المناسبة المدة التي تلزم لذلك ، ويوقف السير في الدعوى إلى أن يتم هذا الفحص .

مادة (114)

كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الطفل وكل حكم يصدر في شأنه يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الطفل طرق الطعن المقررة في القانون .

مادة (115)

يجوز استئناف جميع الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث.

مادة (116)

يترتب على الصلح أو التنازل الصادر عن ولي أمر الطفل المجني عليه أو المتولي رعايته أو من في حكمه ضد الطفل المتهم انقضاء الدعوى الجزائية في أي مرحلة من مراحل الدعوى باستثناء جرائم الجنايات التي يرتكبها الطفل المتهم المنصوص عليها في قانون الجزاء .

مادة (117)

اذا حكم على طفل متهم بعقوبة لم يثبت أن سنه لم يجاوز الخامسة عشر أو الثامنة عشر رفع أمره بناءاً على طلب ولي الطفل أو من يمثله قانونياً وترفع نيابة الاحداث الامر إلى المحكمة التي اصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون .

مادة (118)

لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث .

مادة (119)

يكون الحكم الصادر على الطفل بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف .

www.kna.kw

مادة (120)

تختص نيابة الإحداث بالتنسيق مع المراقب الاجتماعي بمتابعة القرارات والاحكام الصادرة من محكمة الاحداث ومتابعة تنفيذها مع الجهات المختصة لها في سبيل ذلك الانتقال إلى دور الملاحظة ومراكز التدريب والتأهيل ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستشفيات المتخصصة والمؤسسات العقابية وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الاحداث وذلك مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر ويحق لنيابة الاحداث رفع تقرير لمحكمة الاحداث مرفق طيه تقرير المراقب الاجتماعي بما تم في تنفيذ الحكم أو في حال تغيرت الظروف وتتطلب ذلك تغيير الحكم الصادر بحق الطفل المتهم .

مادة (121)

مع مراعاة احكام المادة (100) إذا خالف الطفل حكم التدبير المفروض عليه كان للمحكمة أن تأمر بعد سماع أقواله بإطالة مدة التدبير أو أن تستبدل به تدبيراً آخراً يتفق مع حالته .

مادة (122)

للمحكمة أن تأمر بعد إطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الطفل أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، وإذا رفض هذا الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقــل من تاريخ رفضه ، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن .

مادة (123)

لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون الذين لم يجاوزا من العمر ثماني عشرة سنة كاملة وقت التنفيذ .

مادة (124)

لا يلزم الأطفال بأداء أي رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوي المتعلقة بهذا الباب .

www.kna.kw

مادة (125)

يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على الأطفال في مؤسسات اصلاحية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الداخلية فإذا بلغ سن الطفل واحدا وعشرين سنة نفذت عليه العقوبة أو المدة الباقية منها في السجن المركزي ، ويجوز مع ذلك استمرار التنفيذ عليه في المؤسسة العقابية إذا لم تكن هناك خطورة من ذلك وكانت المدة الباقية من العقوبة لا تجاوز ستة أشهر .

مادة (126)

ينشئ لكل طفل محكوم عليه ملف تنفيذ يضم إليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ويثبت فيه ما يصدر في شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وأحكام ، ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ إي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب العاشر

المعاملة الجزائية للمعتدي على الطفل

مادة (127)

كل الجرائم الواقعة على الطفل الذي تسبب له اذى بدني أو نفسي أو جنسي تطبق عليها أحكام قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1961م .

مادة (128)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن الفي دينار كويتي او بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يمنع تمكين الطفل من الحصول على حقوقه الواردة بالمادتين (3) و (7) من هذا القانون .

مادة (129)

تضاعف العقوبة المقررة لأي جريمة إذا وقعت من بالغ على طفل ، أو إذا ارتكبها أحد والديه أو من له الولاية أو الوصاية أو المسئول عن ملاحظته وتربيته أو من له سلطة عليه ، أو كان خادماً عند من تقدم ذكرهم .

www.kna.kw

مادة (130)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل ، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المحصلة منها ، وغلق الأماكن محل ارتكابها ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية .

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة كل من :

أ- استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة أو غيرها من الوسائل لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم .

ب- استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب ، ولو لم تقع الجريمة فعلاً .

مادة (131)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ، نص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لاتقل عن عشرة آلاف دينار كويتي ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من نشر أو أذاع بأحد أجهزة الإعلام أي معلومات أو بيانات ، أو أي رسوم أو صور تتعلق بهوية الطفل حال عرض أمره على الجهات المعنية بالأطفال المعرضين للخطر أو المخالفين للقانون .

مادة (132)

يحرم الأب أو المتولي رعاية الطفل من كافة المزايا العينية التي تمنحها الدولة اذا صدر ضده حكم نهائي بإدانته بجريمة من الجرائم الواقعة على الطفل .

www.kna.kw

الباب الحادي عشر

المجلس الأعلى للطفولة

الفصل الاول

كيفية انشائه وأهدافه واختصاصه

مادة (133)

ينشأ مجلس يسمى (المجلس الأعلى للطفولة) يتبع مجلس الوزراء ويشرف عليه الوزير المختص ويؤدي مهامه باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (134)

يهدف المجلس إلى تحقيق ما يلي :

أ- إرساء وترسيخ كل ما يتعلق بحقوق الطفل بما يحقق التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل.

ب- تطبيق أحكام هذا القانون واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل .

ج- العمل على كفالة الحقوق الأساسية للطفل وحمايته .

د- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية في مجال حماية الطفل.

هـ- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المختصة بحماية الطفل وتوعية أفراد المجتمع بكافة الجوانب المرتبطة بقضايا الطفل .

مادة (135)

يتولى المجلس ممارسة المهام والاختصاصات التالية :-

1- وضع إستراتيجية متكاملة لكافة الجوانب المتعلقة بالطفل وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية .

2- تلقي التقارير والشكاوي والمعلومات الخاصة بجرائم الأطفال والتي تعرضهم للخطر ودراستها.

3- التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بقضايا الطفل والمشاركة في البرامج الهادفة لحماية الطفل وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الدولية.

www.kna.kw

4- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بمخاطر الجرائم الواقعة سواء على الطفل أو من الطفل وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها .

5- إجراء الدراسات والبحوث والمسوح الشاملة لتقويم أوضاع الطفل في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والتعليمية والثقافية بهدف رعاية الطفل .

الفصل الثاني

الامانة العامة للمجلس

مادة (136)

يتولى إدارة المجلس (الامانة العامة) تتكون من سبعه اعضاء ممن تتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس ويصدر بتعيينهم مرسوم على ان تضم العضوية ممثلين عن الجهات التالية :

1- ممثل عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

2- ممثل عن وزارة العدل .

3- ممثل عن وزارة الداخلية .

4- ممثل عن وزارة الصحة .

5- ممثل عن وزارة التربية .

6- عضوين من مؤسسات المجتمع المدني المختصة بحماية الطفل لابداء رأيهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات .

مادة (137)

يشترط في عضو الأمانة العامة ما يلي :

1- أن يكون كويتي الجنسية .

2- ألا يقل عمره عن أربعين عاماً .

3- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي على الأقل .

4- أن يكون حسن السمعة وان لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في جريمة مخلة بالشرف والامانة .

ويجب أن يكون العضو متفرغاً للعمل بالأمانة العامة .

www.kna.kw

مادة (138)

يحدد بمرسوم مرتبات ومكافآت وبدلات رئيس المجلس وأعضائه وذلك بناءاً على عرض الوزير المختص .

مادة (139)

مدة العضوية في الامانة العامة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وإذا خلا منصب الرئيس أو نائبه أو أي من اعضاء الامانة العامة يتم تعيين بديل له ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط .

مادة (140)

تختص الامانة العامة بما يلي :

1- وضع الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية للشئون المالية والادارية والقرارات المنظمة للعمل بالمجلس .

2- تشكيل اللجان التي يراها المجلس ضرورية لعمله .

3- إقرار مشروع الموازنة العامة للمجلس وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة .

4- إقرار ونشر التقرير السنوي العام للمجلس .

5- النظر فيما يحال إليها من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات بشأنها.

6- إنشاء مراكز حماية الطفل وفق الاحكام المقررة بهذا القانون وإعداد اللائحة التنفيذية المنظمة لهذه المراكز .

7- تنفيذ اختصاصات ومهام المجلس حسب ما هو منصوص عليه في المادة (135) من هذا الباب .

www.kna.kw

الفصل الثالث

الشئون المالية للمجلس

مادة (141)

يكون للمجلس موازنة ملحقه ضمن الميزانية العامة للدولة ويتبع في إعدادها القواعد والاجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة .

وتبدأ السنة المالية للمجلس من شهر ابريل من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر مارس من العام التالي وتبدأ السنة المالية الأولى للمجلس من تاريخ سريان أحكام هذا القانون .

احكام ختامية

مادة (142)

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على ما جاء في احكام قانون حماية الطفل .

مادة (143)

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة (144)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به خلال ستة اشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الاحمد الصباح

www.kna.kw

للاقتراح بقانون في شأن حماية الطفل

عُنى الدستور الكويتي بالأسرة والطفل إذ نص في المادة (9) منه على أن " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها ، ويقوى أواصرها ، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة " كما نصت المادة (10) من ذات الدستور على أن ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي .

كما نصت المادة (13) من الدستور أيضاً على " أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه .

تأكيداً بالاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة وبحقوقهم المتساوية ، وإيماناً بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره والرغبة بالرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة دون أي نوع من أنواع التمييز ، وتأكيداً أن للطفولة الحق في رعاية وحماية خاصتين وبأن الأسرة باعتبارها هي اللبنة الأساسية الأولى في المجتمع لنمو الأطفال ينبغي أن تولي لها رعاية خاصة لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها وإذ ينبغي للطفل أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من الاهتمام والرعاية والراحة وتربيته بروح المثل الأعلى ، وبسبب عدم النضج البدني والعقلي للطفل فأنه يحتاج إلى إقرار تشريعات خاصة توفر له الحماية القانونية اللازمة حتى نهاية مرحلة الطفولة وبحكم ضعف الطفل وقلة حيلته فإن المجتمع والأسرة وكافة مؤسسات الدولة مسئولة عن رعايته وحمايته.

ـــ ويجدر زيادة الوعي والاهتمام بالطفل في كافة المجالات العلمية والنفسية والصحية حيث أثبتت الدراسات النفسية والعلمية أهمية مراحل الطفولة في تكوين شخصية الفرد وفي تكوين أنماط سلوكه ويعتبر الاهتمام بالطفل وحمايته أمر وقائي إزاء ما قد يحدث لو أهمل شأنه من انحراف أو أصابته بأي أذى نفسي أو بدني أو غيره وبالتالي يؤثر على قدرته على التكيف مع المجتمع .

وترسيخاً لنصوص الدستور التي أولت رعاية خاصة للطفل وتنفيذاً للمعاهدات الدولية التي أبرمتها دولة الكويت بشأن حقوق الطفل حيث نص الدستور في مادته التاسعة على " أن الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها ويقوي أوامرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة " كما نصت المادة العاشرة على أن " ترعى الدولـة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي " .

ـ وإنبثاقاً من هذه المبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي يحرص الدستور عليها كجزء من كيان المجتمع الكويتي ، وتحتاج مراجعة حقوق الطفل الشرعية والقانونية والصحية والتربوية والتعليمية والثقافية التي يجب أن يتمتع بها .

ـ وتأكيداً لواجبات الدولة والمجتمع والأسرة إزاء توفير المتطلبات الخاصة للطفل وتوعيته وضمان حقوقه وعدم المساس بها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ـ وتحديد الجهات المنوط بها الرقابة على مدى الالتزام بتنفيذ أحكام هذا القانون والعمل على نشر الوعي بأهمية حقوق الطفل باعتباره مصلحته الفضلى .

ـ وتطبيقاً لذلك كله أعد الاقتراح بقانون الخاص بشأن حماية الطفل الذي شمل حماية الطفل لكل جوانبه سواء الصحية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الثقافية او الجزائية .

ـ فقد تضمن هذا الاقتراح في بابه الأول لأحكام تمهيدية وعامة تضمنت تعريف الطفل وتحديد الفئات العمرية والحقوق والواجبات العامة للطفل .

ـ أما في بابه الثاني (باب الرعاية الصحية للطفل) تحتاج مراجعة الطفل منذ ولادته حتى بلوغـه الثامنـة عشر عاماً فتطرق الفصل الأول عن مزاولة مهنـة التوليـد وشـروطه وكيفيته ، والفصل الثاني تضمن كيفية قيد المواليد والفصل الثالث نظم تطعيم الطفل وتحصينه والفصل الرابع استحدث البطاقة الصحية للطفل ، والفصل الخامس رعى الأم الحامل فأولى رعاية للطفل حتى قبل ولادته ، وفي الفصل السادس نص على كيفية حماية الطفل وأحكام غذاء الطفل صحياً ، وفي الفصل السابع حمى من يخضعون للسر المهني في رعاية الطفل صحياً وحمايته من التعرض للأذى .

www.kna.kw

ـ وجاء الباب الثالث (الرعاية الاجتماعية للطفل) في فصله الأول الذي تطرق لدور الحضانة وتأكيداً لأهميتها وتنظيمها أما في الفصل الثاني تطرق إلى الرعاية البديلة وذلك ضماناً لحماية الطفل ورعايته من كافة الجوانب .

ـ أما في الباب الرابع فقد أفرد في فصله الأول حق التعليم للطفل (تعليم الطفل) .

وفي فصله الثاني تضمن مرحلة رياض الأطفال لأهميتها وفي الفصل الثالث تطرق لمراحل التعليم .

ـ وجاء في الباب الخامس رعاية للطفل العامل والأم العاملة فتطرق في الفصل الأول عن رعاية الطفل العامل ، وأفرد أحكام خاصة لرعاية الأم العاملة في الفصل الثاني .

ـ وفي الباب السادس أولى رعاية خاصة للطفل ذي الإعاقة تأكيداً على حماية حقوقه من المساس.

ـ وفي الباب السابع تطرق لثقافة الطفل التي لا تقل أهميته عن تعليم الطفل وتنشئته في بيئة سليمة ومثقفة .

ـ أما في الباب الثامن فتطرق للحماية الجزائية للطفل وأفرد تشريعات خاصة لهذا الباب إضافة إلى حماية الطفل من أخطار المرور في الفصل الثاني وأفرد حماية خاصة جديدة في الفصل الثالث وهى حماية الطفل من التعرض للخطر الذي أستحدث نصوصاً لم ترد في قانون سابق وتواكب متطلبات المجتمع الحالية وما يطرأ عليها من تغييرات .

ـ وفي الباب التاسع نظم الإجراءات التأهيلية والعقابية للطفل المتهم فنظم في الفصل الأول التدابير والعقوبات التي تتخذ في حق الطفل المتهم وفي الفصل الثاني إجراءات محاكمة الطفل المتهم .

أما في الباب العاشر نظم المعاملة الجزائية للمعتدي على الطفل وشدد على حماية الطفل من التعرض لأي أذى وتغليظ العقوبة لكل من تسول له نفسه إيذاء الطفل وأتى بنصوص تحمي الطفل من أي نوع من أنواع الاعتداء .

www.kna.kw

ـ وفي الباب الحادي عشر نظم المجلس الأعلى للطفولة وتطرق في الفصل الأول إلى أهداف واختصاصات المجلس ، وفي الفصل الثاني تناول الهيكل التنظيمي للمجلس وكيفية تشكيله وإدارته وشروط عضويته أما في الفصل الثالث نظم الشئون المالية للمجلس ويعتبر إنشاء هذا المجلس بمثابة الدرع الواقي لحماية حقوق الطفل والمنفذ لكافة أحكام هذا القانون بالتعاون مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

ـ وأخيراً جاءت الأحكام الختامية التي تتعلق بتنفيذ القانون وإلغاء الأحكام المتعارضة معه في القوانين الأخرى وإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية وتاريخ العمل به .

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

مرفق رقم (2)

الجدول المقارن

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

جـــدول مقارن عـــن
- الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل
المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد ماشور ، خليل ابراهيم الصالح
- الاقتراح بقانون في شأن حماية الطفـل
المقدم من السادة الأعضاء / صالح أحمد ماشور ، خليل ابراهيم الصالح ،
عبد الله ابراهيم التميمي ، جمال حسين العمر ، د. خليل عبد الله علي
-مشروع القانون في شأن حقوق الطفل المقدم من الحكومة

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
اقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل	اقتراح بقانون في شأن حماية الطفل	مشروع القانون في شأن حقوق الطفل	اقتراح بقانون في شأن حماية الطفل	
– بعد الاطلاع على الدستور،	– بعد الاطلاع على الدستور،	– بعد الإطلاع على الدستور ،	– بعد الاطلاع على الدستور،	
– وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	– وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بالقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،	
– وعلى قانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،	– وعلى قانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،	– وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،	
– وعلى القانون رقم (38) لسنة 1964 في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،	– وعلى قانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم 26 لسنة 1962 في شأن تنظيم السجون والقوانين المعدلة له ،	– وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،	
– وعلى المرسوم بالقانون رقم (82) لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية،	– وعلى القانون رقم (38) لسنة 1964 في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الإلزامي والقوانين المعدلة له ،	– وعلى القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الالزامي والقوانين المعدلة له،	
– وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،	– وعلى المرسوم بالقانون رقم (82) لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية،	– وعلى القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطي والقوانين المعدلة له ،	– وعلى القانون رقم 36 لسنة 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات،	
– وعلى القانون رقم (3) لسنة 1983 في شأن الأحداث،	– وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم 36 لسنة 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات والقوانين المعدلة له ،	– وعلى القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور والقوانين المعدلة له،	
– وعلى القانون رقم (51) لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم (3) لسنة 1983 في شأن الأحداث،	– وعلى المرسوم بالقانون رقم 82 لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية والقوانين المعدلة له ،	– وعلى المرسوم بالقانون رقم (82) لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية،	
– وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،	– وعلى القانون رقم (51) لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،	– وعلى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .	– وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،	
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،	– وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،	– وعلى القانون رقم 10 لسنة 2010 في شأن تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء ،	– وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،	
	– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،	– وعلى القانون رقم 112 لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية .	– وعلى القانون رقم (25) لسنة 1981 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لها في دولة الكويت،	
		– وعلى القانون رقم 22 لسنة 2014 في شأن دور الحضانة ،	– وعلى القانون رقم (3) لسنة 1983 في شأن الأحداث،	
		– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	– وعلى القانون رقم (51) لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،	
			– وعلى القانون رقم 38 لسنة 2002 في شأن تنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة،	
			– وعلى القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر،	
			– وعلى قانون قمع الغش التجاري رقم 62 لسنة 2007،	
			– وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،	
			– وعلى القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،	
			– وعلى القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين،	
			– وعلى القانون رقم 2013/112 بشأن انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية ،	
			– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
الفصل الأول **أحكام تمهيدية** مادة (1) تعريفات : في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها: – الـوزير : وزيـر الشـئون الاجتماعيـة والعمل. – المجلـس : المجلـس الأعلـى للأمومـة والطفولة. – الجهـات الحكوميـة : الـوزارات والإدارات والـهيئات والمؤسسات العامة. – الطفل : كل شخص لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية.	**الباب الاول** **احكام عامة** مادة (1) تكفل الدولة حماية الطفولة وترعى الاطفال ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحي في اطار من الحرية والكرامة والانسانية .	مادة (1) في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها . **الوزير المختص** : الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء . **الطفـل** : كل من لم يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة ميلادية كاملة . **الرعاية البديلة** : الرعاية اللازمة للأطفال الذين يعانون من ظروف أسرية صعبة أو حرموا من أسرهم . **مؤسسة الرعاية الاجتماعية** : كل مؤسسة حكومية أو جمعية أهلية أو دار ينشأ لتحقيق الرعاية الاجتماعية .	**الباب الأول** **الفصل الأول** **أحكام تمهيدية** مادة (1)	

نصوص مضافة

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (2) يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في القانون ، كل من لم يجاوز سنة الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة . ويثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو البطاقة المدنية .	مادة (1) في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها . **الوزير المختص** : الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء . **الطفل** : كل من لم يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة ميلادية كاملة . **الرعاية البديلة** : الرعاية اللازمة للأطفال الذين يعانون من ظروف أسرية صعبة أو حرموا من أسرهم . **مؤسسة الرعاية الاجتماعية** : كل مؤسسة حكومية أو جمعية أهلية أو دار ينشأ لتحقيق الرعاية الاجتماعية . مادة (3) يثبت سن الطفل بموجب شهادة الميلاد أو البطاقة المدنية فإذا لم يوجد أي منهما يكون إثبات السن بشهادة رسمية تصدر من الجهة المختصة بوزارة الصحة .	**الفصل الثاني** **احكام عامة** مادة (2) يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في القانون ، كل من لم يجاوز سنة الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة . ويثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو البطاقة المدنية تعريفات فئات الطفل وتقسيمه :- 1- منذ الميلاد وحتى عمر أربع سنوات كونه مميز . 2- أربع سنوات حتى سبع سنوات يستمع له ولشكواه والتحقق منها . 3- سبع سنوات حتى خمس عشر سنه باعتبار أنه في عمر يكون له رأي ويتم سماعه والآخذ به ان استلزم الامر . 4- خمس عشر سنه حتى ثمانية عشر سنه يسمح لهم بالعمل وفق قانون العمل بشروط وضوابط .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	الملاحظات
		الباب الأول **المبادئ العامة** مادة (2) تكفل الدولة حماية الطفولة ، وترعى الأطفال ،وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة السليمة في بيئة تقوم على احترام الحرية والكرامة والقيم الروحية والاجتماعية .		**ليس لها مقابل**

النص كما ورد بالمشروع الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما أضافت أسرة الجمعية	ملاحظات
الفصل الثاني **حقـــوق الطفـــل** مادة (2) (1)تكفل الدولة لكل طفل الحماية وتقديم الخدمات المنتظمة والمستمرة للأطفال في المجالات الآتية: أ-الحق في الحياة ، فلكل طفل الحق في أن ينشأ في بيئة أسرية ومجتمع عائلي قادر على تربيته وتعليمه بما يحقق له الحياة والحق في المشاركة كعضو عامل في المجتمع. ب- توفير وضمان الحياة الآمنة لكل طفل من حيث النمو البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي ومكنات التعليم وممارسة حياة الطفولة بطبيعتها. ج- الحق في التعليم الأساسي واستكمال مراحله بمناهج تربوية تحقق له إظهار قدراته في الإبداع والابتكار وتنمية الشخصية والقدرات البناءة في إطار من المبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتعزيز الانتماء للوطن والارتباط بالأسرة والمجتمع.	مادة (3) يكفل هذا القانون للطفل كافة الحقوق الانسانية بما في ذلك : أ- حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية ، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير ، أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال . ب- الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال ، بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر ، أو الإعاقة ، أو أي وضع آخر ، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق . ج- حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء وفي التعبير عنها ، والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به ، بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية وفقا ما يحدده القانون . وتكون لحماية الطفل ومصالحه الاولوية في جميع القرارات والاجراءات المتعلقة بالطفولة أياً كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها .	مادة (4) يكون لكل طفل منذ ولادته على والديه والدولة والمجتمع الحق في الحضانة والتربية والتعليم والحماية والرعاية . مادة (7) يحظر ممارسة جميع صور العنف والإساءة البدنية والنفسية والإهمال والقسوة والاستغلال للأطفال .	مادة (3) يكفل هذا القانون للطفل كافة الحقوق الأساسية بما في ذلك : أ- حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية ، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير ، أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال . ب- الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال ، بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر ، أو الإعاقة ، أو أي وضع آخر ، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق . ج- حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء وفي التعبير عنها ، والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به ، بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية وفقا لما يحدده القانون . وتكون لحماية الطفل ومصالحه الاولوية في جميع القرارات والاجراءات المتعلقة بالطفولة أياً كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها .	

النص كما ورد بالاسراع الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مسرع الخطوة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
د- توفير جميع وسائل الحماية من الاستغلال الجسدي أو النفسي وضمان سائر حقوقه بالتساوي مع الآخرين دون تمييز بسبب النوع أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي. هـ- توفير الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية . (2) وعلى المؤسسات والإدارات والمرافق المسئولة عن رعاية أو حماية الأطفال التقيد بالمعايير المحددة في النظم واللوائح ، ومتابعة مدى التزام الهيئات المحلية المعنية بشئون الأطفال بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل بما لا يتعارض مع القوانين الكويتية أو أحكام الشريعة الإسلامية.				

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
مادة (3) لكل طفل الحق في النسب إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما. ويثبت النسب الشرعي للوالدين أو أحدهما بكافة طرق الإثبات، وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل. وتتولى الحكومة توفير هذا الرعاية بدعم أسر اليتامى وتوفير المقر المناسب لمجهولي النسب. مادة (4) التبني محظور بكل صوره أو أسبابه أو وسائله.	مادة (4) للطفل الحق في نسبه إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما وله الحق في إثبات نسبه الشرعي إليهما بكافة وسائل الإثبات بما فيا الوسائل العلمية المشروعة . وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل ، وعلى الدولة ان توفر رعاية بديلة لكل طفل حرم من رعاية اسرته ، وحظر التبني بكفالة اليتيم .	الباب الثاني الحقوق الاجتماعية للطفل الفصل الأول الحق في النسب والحضانة مادة (8) للطفل الحق في إثبات نسبه وفقاً لما يقرره القانون .	مادة (4)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
مادة (5) لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام القانون، كما أن لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية.	مادة (5) لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ، ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام هذا القانون . مادة (6) لكل طفل شرعياً أو مجهول النسب الحق في أن يكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية .	مادة (5) لكل طفل الحق في اسم يميزه ، ويسجل هذا الاسم بالطريق الذي رسمه القانون ، على أن يكون الاسم متفقاً والعرف العام ، وإلا ينطوي على تحقير أو مهانة ، وإلا امتنعت الجهة المختصة عن تسجيله .	مادة (5) لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ، ولا يجوز أن يكون الاسم له معنى يحط من شأنه وقدره ويسبب له الحرج في ما بين أقرانه أو منافي للعقائد الدينية ، ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام قيد المواليد لهذا القانون . مادة (6) لكل طفل أو مجهول النسب الحق في أن يكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية .	الفقرة الأخيرة من المادة (5) من مشروع الحكومة لا تتفق مع العقل والمنطق فكيف يتأتى لموظف عام وهو من يقوم بتسجيل المواليد الامتناع عن أداء عمله فأنه في هذه الحالة يعرض نفسه للمساءلة التأديبية والجزائية .

النص كما ورد بالمشروع الأول	النص كما ورد بالمشروع الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
مادة (6) تكفل الحكومة للطفل الوسائل الكاملة للحصول على الخدمات الصحية والوقائية. و أن يزود والديه أو ولي الأمر أو الوصي أو المكلف قانوناً برعايته بالوسائل اللازمة والكاملة لصحة الطفل والوسائل الإرشادية للرعاية والتغذية والمتابعة الصحية بالتطعيم والتحصين ضد أمراض الطفولة والأمراض المعدية المقررة طبياً في هذه الحالات. وتتولى الدولة مراعاة حقوق الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل له التمتع بالرعاية المناسبة لدرجة الإعاقة سواءاً مباشرة أو لدى الجهة متولية الرعاية وإعادة التأهيل. مادة (7) لمتولي الرعاية أو الولاية الحق في التأديب والتهذيب والإرشاد والتوجيه المباح وفي الحدود المقررة دون تجاوز أو تعريض حياة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو العقلية لأي إيذاء أو ممارسة غير مشروعة أو تجاوز لحق التأديب والتهذيب ينجم عنه ضرر للطفل أو يمثل إيذاء بدني أو نفسي أو عقلي للطفل .	مادة (7) 1- يتمتع كل طفل بجميع الحقوق الشرعية وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية امواله وفقا للقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية . 2- لكل طفل الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وعلاج الامراض ، وتتخذ الدولة كافة التدابير لضمان تمتع الاطفال ب?أعلى مستوى ممكن من الصحة ، وتكفل الدولة تزويد الوالدين والطفل وجميع قطاعات المجتمع بالمعلومات الاساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية ومبادئ حفظ الصحة وسلامة البيئة والوقاية من الحوادث ، والمساعدات في الافادة من هذه المعلومات . 3- تكفل الدولة للطفل ، في جميع المجالات ، حقه في بيئة صالحة وصحة ونظيفة ، واتخاذ جميع التدابير الفعالة لإلغاء الممارسات الضارة بصحته . 4- مع مراعاة واجبات وحقوق متولى رعاية الطفل وحقه في التأديب البسيط غير المؤلم ، يحظر تعرض الطفل عمداً لأي إيذاء بدني أو نفسي أو عاطفي ضار أو ممارسة ضارة أو غير مشروعة . 5- تكفل الدولة أولوية الحفاظ على حياة الطفل وتنشئته سالمة آمنة تكفل احترام حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب .	مادة (6) يتمتع الطفل بجميع حقوقه ، وعلى الأخص الحق في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ، ورؤية والديه ، ورعاية أمواله وفقاً لأحكام القانون .	مادة (7) 1- يتمتع كل طفل بجميع الحقوق وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله وفقا للقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية. 2- لكل طفل الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وعلاج الأمراض ، وتتخذ الدولة كافة التدابير لضمان تمتع الأطفال بأعلى مستوى ممكن من الصحة ، وتكفل الدولة تزويد الوالدين والطفل وجميع قطاعات المجتمع بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية ومبادئ حفظ الصحة وسلامة البيئة والوقاية من الحوادث ، والمساعدات في الافادة من هذه المعلومات . 3- تكفل الدولة للطفل ، في جميع المجالات ، حقه في بيئه صالحة وصحية ونظيفة ، واتخاذ جميع التدابير الفعالة لإلغاء الممارسات الضارة بصحته . 4- مع مراعاة واجبات وحقوق متولى رعاية الطفل وحقه في التأديب البسيط غير المؤذي ، يحظر تعرض الطفل عمداً لأي إيذاء بدني أو نفسي أو عاطفي ضار أو ممارسة ضارة أو غير مشروعة . 5- تكفل الدولة أولوية الحفاظ على حياة الطفل وتنشئته تنشئة سالمة آمنة تكفل احترام حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الباب الثاني **الرعاية الصحية للطفل** **الفصل الاول** **في مزاولة مهنة التوليد** مادة (8) لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد بأي صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمها مقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات بوزارة الصحة بإشراف من الأطباء المختصين .		**الباب الثاني** **الرعاية الصحية للطفل** **الفصل الاول** **في مزاولة التوليد** مادة (8) كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يحال إلى القانون الخاص رقم (25) لسنة 1981م بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان المهني المعاون لها في الكويت . مادة (9) لا يجوز لغير الأطباء البشريين المرخصين وفقاً لوزارة الصحة مزاولة مهنة التوليد بأي صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمه مقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات بوزارة الصحة بإشراف من الأطباء المختصين .	

النص كما ورد بالميراج الدولة	النص كما ورد في الخروج الثاني	النص كما ورد في مسودة الحكومة	النص كما ورد بلجنة الصحة	ملاحظات
	مادة (9) على من رخص له بمزاولة مهنة التوليد أن يلتزم في مباشرة مهنته بالواجبات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة ، وإلا تعرض للمساءلة التأديبية . ولوزارة الصحة ان تقرر شطب اسم المرخص له من السجل أو حرمانه من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة لأمور تمس الاستقامة أو الشرف او الكفاءة في المهنة أو أي مخالفة أخرى تتعلق بمزاولة المهنة . مادة (10) لمن رخص له بمزاولة مهنة التوليد ، التظلم من القرار الصادر بمجازته بشطب اسمه او حرمانه من مزاولة المهنة خلال شهر واحد من تاريخ إخطاره بكتاب موصى عليه . وتفضل في التظلم لجنة من خمسة اعضاء يصدر بتشكيلها قرار من وزير الصحة برئاسة احد رؤساء القطاعات الاساسية بوزارة الصحة على أن يكون من بين اعضائها المسؤول عن الشئون القانونية بالوزارة . مادة (11) لوزير الصحة بناء على تقرير من الإدارة الصحية المختصة ، أن يشطب اسم المرخص له بمزاولة المهنة من السجل إذا ثبت أنه اصبح في حالة صحيحة لا يسمح له بالاستمرار في ممارسة المهنة .		حذف حذف حذف	حذفت من هذا الجدول لأنه ورد المضمون بالمادة (8) حذفت من هذا الجدول لأنه ورد المضمون بالمادة (8) حذفت من هذا الجدول لأنه ورد المضمون بالمادة (8)

النص كما ورد بالمشروع الأول	النص كما ورد في المشروع الثاني	النص كما أقرته لجنة الخبراء	النص كما أقرته لجنة العدل	ملاحظات
الفصل الثالث **الرعاية والأمومة** مادة (8) الرعاية : يجب على الولي أو الوصي وكل مكلف قانونا بالطفل ورعايته المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقا للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الإجراء مخالفة للقانون تستوجب المساءلة وفقا لأحكام المادة (20) من القانون.	مادة (12) دون إخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من زاول مهنة التوليد على وجه يخالف أحكام هذا القانون ، ويعاقب بالعقوبتين معا في حالة العود .	**الفصل الثالث** **الرعاية الصحية** مادة (17) يجب تطعيم الطفل وتحصينه من الأمراض المعدية دون مقابل بالمراكز والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة ، ويصدر وزير الصحة قراراً يحدد الحالات التي يجوز فيها التطعيم خارج هذه الجهات والشروط المتطلبة لذلك ، وتحديد أنواع الطعون والأمراض التي يتعين تحصين الطفل ضدها والمواعيد المحددة لذلك ، وتحديد المدة التي يتم فيها الفحص الدوري على صحة الأطفال بالمدارس خلال مراحل التعليم قبل الجامعي على ألا تقل عن سنة .	**حذف** نقلت المادة إلى الباب الثاني في الفصل الثالث ص (25)	حذفت من هذا الجدول لأنه ورد المضمون بالمادة (8)

النص كما ورد بالاصدار الأول	النص كما ورد في الاصدار الثاني	النص كما ورد في مسودة التعديلات	النص كما اقترح إلى اللجنة	ملاحظات
مادة (9) البطاقة الصحية يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجل خاص لدى الجهة المختصة وفقاً للنموذج الذي تقرره وزارة الصحة . وتعد هذه البطاقة أو صورة منها إحدى متطلبات سجل الطفل لتقلي المتابعة الصحية والوقائية والعلاجية في مراحلة السنية حتى سن السابعة . وتعد هذه البطاقة إحدى مسوغات القيد في مرحلتي الحضانة والابتدائي .	مادة (25) يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجلات خاصة بوزارة الصحة وتسلم لوالده أو المتولي تربيته بعد إثبات رقمها على شهادة الميلاد . تحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم وبيانات هذه البطاقة .	مادة (18) يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في وزارة الصحة ، وتسلم لوالده أو القائم بتربيته بعد إثبات رقمها بشهادة الميلاد ، وتصدر البطاقة وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير الصحة على نحو يكفل تدوين جميع البيانات حتى بلوغ الطفل تمام الثامنة عشر من عمره وتخصص فيه مساحة لصوره في المراحل العمرية المختلفة .	نقلت المادة إلى الباب الثاني في الفصل الرابع ص (28)	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
مادة (10) نطاق التعليم : يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى : – ترسيخ انماط القيم الدينية والانتماء للوطن والوفاء له والارتباط بالمجتمع. – تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية. – تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ومراعاة إتقانه البرامج والمناهج التعليمية مع الحفاظ على كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمه الشخصية وقدرته على المشاركة وتحمل المسئولية. – تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للأشخاص. – تعزيز دور الاسرة في التربية وتوفير سبل الارتباط الأسري داخلها.	مادة (60) يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية : 1- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى اقصى إمكاناتها ، مع مراعاة اتفاق برامج التعليم مع كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمة الشخصية وتهيئة للمشاركة وتحمل المسئولية . 2- تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان . 3- تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية . 4- تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له ، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر ، وعلى احترام الآخر . 5-ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وجه آخر من أوجه التمييز 6-تنمية احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها . 7-إعداد الطفل لحياة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات		نقلت المادة إلى الباب الرابع الفصل الاول ص (58)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثاني **في قيد المواليد** مادة (13) يجب التبليغ عن المواليد خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الولادة ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك من قبل وزارة الصحة وعلى وزارة الصحة ابلاغ الهيئة العامة للمعلومات المدنية خلال إحدى وعشرين يوماً من تاريخ التبليغ بالولادة .	**الفصل الرابع** **قيد المواليد** مادة (20) يجب التبليغ عن المواليد واستخراج شهادة ميلاد لهم وفقاً لأحكام القانون .	**الفصل الثاني** **في قيد المواليد** مادة (10) كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل يحال إلى القانون رقم (36) لسنه 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات . مادة (11) يجب التبليغ عن المواليد خلال ، ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك من قبل وزارة الصحة ، وعلى وزارة الصحة ابلاغ الهيئة العامة للمعلومات المدنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ بالولادة .	

النص كما ورد في المشروع الأولي	النص كما ورد في المشروع الثاني	النص كما ورد في مشروع اللجنة	النص كما تم نقله إلى الباب الثاني	ملاحظات
مادة (11) ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الارشادية والمتابعة الطبية والاعلامية في شأن الامراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال .			**نقلت المادة إلى الباب الثاني** **الفصل الخامس** **ص (30)**	

النص كما ورد بالتشريع الدولي	النص كما ورد في التشريع الكويتي	النص كما ورد دون صفة الجنوب	النص كما أصبح في النص	ملاحظات
مادة (12) تمنح المرأة الكويتية العاملة بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع الأهلي أو النفطي بخلاف الإجازات المنصوص عليها للمرأة الحامل في قوانين أخرى إجازة خاصة براتب كامل لمدة سنة على ألا تتجاوز هذه الإجازة مدة أربع سنوات طوال مدة خدمتها لرعاية الأسرة ، مع سريان القواعد المقررة في هذا الشأن في اللوائح المنظمة للهيئة التي تعمل بها إذا ما كانت أفضل لها. واستثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية تتحمل الجهة التابعة لها العاملة بإشتراكات التأمين عليها وعلى العاملة وفق احكام القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها.	مادة (77) للعاملة في الدولة والقطاع الخاص سواء كانت تعمل بصفة دائمة أو بطريق التعاقد المؤقت الحق في إجازة وضع مدتها شهران بعد الوضع بأجر كامل وأربعة شهور بنصف الأجر . وتخفض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل ساعة على الأقل اعتبارا من الشهر السادس للحمل ولا يجوز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل وحتى نهاية ستة أشهر من تاريخ الولادة . ويحق للأم العاملة التمتع بإجازة أمومة لمدة خمس سنوات بمرتب كامل .		نقلت المادة إلى الباب الخامس الفصل الثاني ص (69)	

النص كما ورد في المشروع الأول	النص كما ورد في المشروع الثاني	النص كما ورد في لجنة الخدمة	النص كما أصبح في القانون	ملاحظات
مادة (13) يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين للوضع (فضلاً عن مدة الراحة) الحق في فترتين أخريتين لهذا الغرض ، لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان ضمن ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.	مادة (78) يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع – فضلاً عن مدة الراحة المقررة – الحق في فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن ساعتين يومياً ، وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر .		نقلت المادة إلى الباب الخامس في الفصل الثاني ص (69)	

النص كما ورد بالقرار الأول	النص كما ورد في القرار الثاني	النص كما ورد في مشروع اللجنة	التعديل المقترح إلى اللجنة	ملاحظات
الفصل الثالث **المجلس الأعلى للطفولة** **مادة (14)** يشكل بقرار من مجلس الوزراء مجلس يسمى (المجلس الأعلى للطفولة) برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من: (1) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2) وكيل وزارة الصحة. (3) وكيل وزارة الداخلية. (4) عضو من كل محافظة من المحافظات الست يرشحه محافظ المنطقة. (5) عضوين من ذوي الكفاءة والخبرة من المهتمين بشؤون ورعاية الأطفال يرشحهما الوزير المختص. (6) رئيس نقابة الأطباء الكويتية. وللمجلس الاستعانة بمن يرى الاستفادة منهم من الخبراء والأطباء والمتخصصين لإبداء رأيهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات. ويضع المجلس لائحة بنظام العمل به بشروط وضوابط اجتماعاته وإصدار قراراته، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس.			**نقلت المادة إلى الباب الحادي عشر**	

النص كما ورد في التشريع الأول	النص كما ورد في التشريع الثاني	النص كما ورد في مشروع التعديل	النص كما اصبح بعد التعديل	ملاحظات
	مادة (14) الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم : 1- والد الطفل إذا كان حاضراً . 2- والدة الطفل شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . 3- ولي الأمر الشرعي . 4- مديرو المستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات العقابية ودور الرعاية وغيرها من الأماكن التي قد تقع فيها الولادات . وتسأل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به ، و لا يجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم . ويجب على الأطباء والمرخص لهم بالتوليد إعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات تؤكد صحة الواقعة وتاريخها واسم ام المولود ونوعه ، كما يجب على وزارة الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع شهادة الكشف الطبي للمولود .		**مادة (12)** الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم : أ- والد الطفل إذا كان حاضراً . ب- والدة الطفل شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . ج- ولي الأمر الشرعي . د- مديرو المستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات الاصلاحية وغيرها من الأماكن التي قد تقع فيها الولادات . ويسأل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به ، و لا يجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم . ويجب على الأطباء والمرخص لهم بالتوليد إعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات تؤكد صحة الواقعة وتاريخها وأسم أم المولود ونوعه ، كما يجب على وزارة الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع شهادة الكشف الطبي للمولود .	

التعديلات المقترحة من اللجنة	التعديلات المقترحة من الحكومة	التعديلات المقترحة من اللجنة	ملاحظات
		مادة (13) **يجب أن تشتمل شهادة الميلاد على البيانات الآتية :** **أ- يوم الولادة وتاريخها ونوع الولادة (فردي او توأم) .** **ب- نوع الطفل (ذكر أو انثى) واسمه ولقبه .** **ج-اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما .** **د- محل قيدهما إذا كان معلوما للمبلغ .** **هـ-أي بيانات أخرى يضيفها وزير الداخلية بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة والهيئة العامة للمعلومات المدنية .**	
		مادة (14) **على وزارة الصحة إصدار شهادة الميلاد على النموذج المعد لذلك عند قيد الواقعة وتتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا القانون . وتسلم شهادة ميلاد الطفل الأولى إلى المنصوص عليه في المادة (12) بعد التحقق من شخصيته وتحدد اللائحة التنفيذية غيره من الأشخاص الذين يمكن تسليمهم شهادة الميلاد .**	
مادة (15) **يجب أن يشتمل على البيانات الآتية :** **1- يوم الولادة وتاريخها .** **2- نوع الطفل (ذكر أو انثى) واسمه ولقبه .** **3- اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما .** **4- محل قيدهما إذا كان معلوما للمبلغ .** **5- أي بيانات أخرى يضيفها وزير الداخلية بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة والهيئة العامة للمعلومات المدنية .**			
مادة (16) **على وزارة الصحة إصدار شهادة الميلاد على النموذج المعد لذلك عند قيد الواقعة وتتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة (15) من هذا القانون . وتسلم شهادة ميلاد الطفل الأولى إلى رب أسرة المولود بعد التحقق من شخصيته وتحدد اللائحة التنفيذية غيره من الأشخاص الذين يمكن تسليمهم شهادة الميلاد .**	**مادة (21)** **تسلم شهادة ميلاد الطفل الأولى إلى رب أسرة المولود مجاناً ، ويجوز تسليمها إلى والدته أو أحد أجداده أو أعمامه أو أخواله أو إخوته ، وذلك بعد التحقق من شخصية المستلم .**		

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
		الفصل الخامس **غذاء الطفل** مادة (22) لكل طفل الحق في الرضاعة الطبيعية من الأم حتى يبلغ السنتين ، وفي الحالات التي تتطلب استخدام بدائل ، يجب أن يتوافر في المنتج الشروط والمواصفات والمعايير المقررة في دساتير الأدوية عالمياً ومحلياً .		**ليس لها مقابل**

النص كما ورد بالاتفاق الأول	النص كما ورد في الاتفاق الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما اقترحت إدارة الفتوى	ملاحظات
	مادة (17) إذا توفي المولود قبل التبليغ عن ولادته وجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته . **مادة (18)** إذا حدثت واقعة الميلاد في أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى السفارة أو القنصلية الكويتية في الجهة التي يقصدها المسافر او إلى وزارة الصحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول بعد إحضار جميع أوراق الإثبات الخاصة بالولادة من البلد الذي ولد بها المولود مصدقة من السفارة او القنصلية الكويتية . وإذا حدث واقعة الميلاد في أثناء العودة ، كان التبليغ لوزارة الصحة الكويتية خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الوصول .		**مادة (15)** إذا توفي المولود قبل التبليغ عن ولادته وجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته . **مادة (16)** إذا حدثت واقعة الميلاد في أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى السفارة أو القنصلية الكويتية في الجهة التي يقصدها المسافر او إلى وزارة الصحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول بعد إحضار جميع أوراق الإثبات الخاصة بالولادة من البلد الذي ولد بها المولود مصدقة من السفارة أو القنصلية الكويتية . وإذا حدثت واقعة الميلاد في أثناء العودة ، كان التبليغ لوزارة الصحة الكويتية خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الوصول .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (19) على كل من عثر على طفل حديث الولادة ان يسلمه فوراً بالحالة التي عثر عليه بها إلى إحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة (المجهولي الوالدين) أو إلى أقرب قسم للشركة الذي يجب عليه ان يرسله إلى إحدى تلك المؤسسات . وفي الحالة الأولـــى يجب على المؤسسة إخطار قسم الشرطة المختص والذي بدوره يبلغ وزارة الصحة . وعلى قسم الشرطة في جميع الأحوال ان يحرر محضرا يتضمن جميع البيانات الخاصة بالطفل ومن عثر عليه ما لم يرفض الأخير ذلك ، ثم يخطر القسم الجهة الصحية المختصة لتقدير سنة وتسميته تسمية ثلاثية واثبات بياناته في دفتر المواليد ، وترسل الجهة الصحية صورة المحضر وغيره من الأوراق إلى وزارة الصحة خلال سبعة أيام من تاريخ القيد بدفتر المواليد . وعلى وزارة الصحة قيد الطفل في سجل المواليد . وإذا تقدم احد الوالدين إلى قسم الشركة بإقرار بأبوته أو أمومته للطفل ، حرر محضر بذلك تثبت فيه البيانات المنصوص عليها في المادة (15) من هذا القانون وترسل صورة من المحضر إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الصحة خلال سبعة أيام من تاريخ تحرير المحضر .		مادة (17)	استبدلت المادتين (19 ، 20) بنص ما انتهت إليه اللجنة

النص كما ورد في مشروع القانون	النص كما ورد في مشروع القانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (20) يكون قيد الطفل المشار إليه في المادة السابقة طبقا للبيانات التي يدلي بها المبلغ وتحت مسئوليته ، عدا إثبات اسم الوالدين او احدهما فيكون بناء على طلب كتابي صريح ممن يرغب منهما . ولا يكون لهذا القيد حجية تتعارض مع القواعد المقررة في شأن الأحوال الشخصية . **مادة (21)** استثناء من حكم المادة السابقة ، لا يجوز لوزارة الصحة ذكر اسم الوالد او الوالدة او كليهما معاً وإن طلب منها ذلك في الحالتين الآتيتين : 1- إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر اسماؤهما . 2- إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها .		هذه المادة مرتبطة بالمادة السابقة قبل التعديل **مادة (18)** استثناء من حكم المادة السابقة ، لا يجوز لوزارة الصحة ذكر اسم الوالد او الوالدة او كليهما معاً وإن طلب منها ذلك في الحالتين الآتيتين : 1- إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر أسماؤهما . 2- إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها .	

الحي حارق بالفعل لكن	الحي حارق في الحي الثاني	الحي حارق في رغوة الحريق	الحي حارق في أي الحي	ملاحظات
	مادة (22) **يعاقب على مخالفة أحكام المواد 14 ، 15 ، 17 ، 18 ، 19 من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف دينار .** **مادة (23)** **دون إخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أدلى عمداً غير صحيح من البيانات التي يوجب القانون ذكرها عند التبليغ عن المولود .**		**مادة (19)** **يعاقب على مخالفة أحكام المواد 12 ، 13 ، 15 ، 16، 17 من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف دينار .** **مادة (20)** **دون الإخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أدلى عمداً ببيان غير صحيح من البيانات التي يوجب القانون ذكرها عند التبليغ عن المولود .**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثالث **تطعيم الطفل وتحصينه** مادة (24) يجب تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية من الأمراض المعدية وذلك دون مقابل بالمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة ، ووفقا للنظم والمواعيد التي تبينها اللائحة التنفيذية وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية . ويقع واجب تقديم الطفل للتطعيم أو للتحصين على عاتق والده أو والدته أو الشخص الذي يكون الطفل في حضانته. ويجوز تطعيم الطفل او تحصينه بالطعوم الواقعية بواسطة طبيب خاص مرخص له بمزاولة المهنة بشرط ان يقدم من يقع عليه واجب تقديم الطفل للتطعيم أو التحصين شهادة تثبت ذلك إلى وزارة الصحة قبل انتهاء الميعاد المحدد . مع عدم الإخلال بأي عقوبة نص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار لا يزيد على خمسة آلاف دينار .	**الفصل الثالث** **الرعاية الصحية** مادة (17) يجب تطعيم الطفل وتحصينه من الأمراض المعدية دون مقابل بالمراكز والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة ، ويصدر وزير الصحة قراراً يحدد الحالات التي يجوز فيها التطعيم خارج هذه الجهات والشروط المتطلبة لذلك ، وتحديد أنواع الطعون والأمراض التي يتعين تحصين الطفل ضدها والمواعيد المحددة لذلك ، وتحديد المدة التي يتم فيها الفحص الدوري على صحة الأطفال بالمدارس خلال مراحل التعليم قبل الجامعي على ألا تقل عن سنة .	**الفصل الثالث** **تطعيم الطفل وتحصينه** مادة (21)	

النص كما ورد في القانون الأصلي	النص كما ورد في المشروع المعدل	النص كما ورد في لجنة الشؤون	النص كما اقترحت لجنة المعنى	ملاحظات
		الباب الخامس **العقوبات**		
	مادة (152) يعاقب بالحبس ستة اشهر وغرامة الف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل ولى أمر أو الوصي وكل مكلف قانوناً برعاية الطفل المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والامصال واللقاحات ضد الامراض المعدية وامراض الطفولة وفقاً للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الاجراء مخالفاً للقانون .	**مادة (32)** يعاقب كل من يخالف أحكام أي من المادتين 7 ، 17 من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.	**مادة (22)** يعاقب بالحبس مدة ستة أشهر وغرامة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل ولى أمر أو وصي ، وكل مكلف قانوناً برعاية الطفل المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقاً للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الاجراء مخالفاً للقانون .	

النص كما ورد بالتشريع الوطني	النص كما ورد في الاتفاق الدولي	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما اضيف إلى المشروع	ملاحظات
مادة (15) يختص المجلس برسم السياسات العامة لحماية الطفل أسرياً واجتماعياً وصحياً والمحافظة على حقوقه ضمن خطة التنمية العامة للدولة وله على نحو خاص: (1) العمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لتجميع الإمكانيات المادية والإدارية والإعلامية للعمل على رعاية حقوق الأطفال وتأهيل الذات والانتماء للوطن والأسرة. وإعادة تأهيل المرضى منهم نتيجة التعدي أو إساءة استعمال حق التأديب أو التهذيب. (2)إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشئون الأسرة. (3) إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الإساءة أو تجاوز حدود التربية أياً كانت صور المعاملة التي تؤثر سلباً على تربية الأطفال واقتراح الحلول المعالجة لها. (4) التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله. (5) الإسهام مع الجهات المختصة في إعداد البرامج الإعلامية والإرشادية ذات الارتباط بالجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للأطفال. (6) قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي تتوافق مع رعاية الأطفال وحماية حقوقهم. (7) النظر في شروط وضوابط منح المساعدات المادية والعون الأدبي والإرشادي لأسر الأطفال ذوي الحاجة لهذا الدعم من بين الأسوياء أو ذوي الاحتياجات الخاصة. (8) النظر فيما يحال إليه من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات في شأنها .				تفاصيل المادة (15) ذكرت في الباب الاول في اختصاصات المجلس الأعلى للطفولة .

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (26) تقدم البطاقة الصحية عند كل فحص طبي للطفل بالمراكز الصحية أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة أو غيرها من الجهات الطبية المختصة . ويثبت بها الطبيب المختص الحالة الصحية للطفل كما يسجل بها تطعيم الطفل او تحصينه وتاريخ إجراء التطعيم أو التحصين .	مادة (18) يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في وزارة الصحة ، وتسلم لوالده أو القائم بتربيته بعد إثبات رقمها بشهادة الميلاد ، وتصدر البطاقة وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير الصحة على نحو يكفل تدوين جميع البيانات حتى بلوغ الطفل تمام الثامنة عشر من عمره وتخصص فيه مساحة لصورة في المراحل العمرية المختلفة .	**الفصل الرابع** **البطاقة الصحية للطفل** مادة (23) يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجلات خاصة بوزارة الصحة وتسلم لوالده أو المتولي تربيته بعد إثبات رقمها على شهادة الميلاد . تحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم وبيانات هذه البطاقة . مادة (24) تقدم البطاقة الصحية عند كل فحص طبي للطفل بالمراكز الصحية أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة أو غيرها من الجهات الطبية المختصة . ويثبت بها الطبيب المختص الحالة الصحية للطفل كما يسجل بها تطعيم الطفل أو تحصينه وتاريخ إجراء التطعيم أو التحصين .	هذه المادة تطابق المادة في المقترح الأول والثاني ص (12)

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (27) يجب تقديم البطاقة الصحية مع أوراق التحاق الطفل بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وتحفظ البطاقة بالملف المدرسي ويسجل بها طبيب المدرسة نتيجة متابعة الحالة الصحية للطفل طوال مرحلة التعليم . ويجب على المدرسة ان تتحقق من وجود البطاقة الصحية بالنسبة إلى الأطفال الذين التحقوا بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا لم توجد هذه البطاقة تعين على والد الطفل او المتولي تربيته إنشاء بطاقة وفقاً لحكم المادة (26) من هذا القانون . وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم الفحص الدوري لصحة الطفل بالمدرسة خلال مرحلة التعليم قبل الجامعي على أن يتم هذا الفحص مرة على الأقل كل سنة ويشمل جميع الأمراض المزمنة التي قد تصيب الأطفال .		مادة (25) يجب تقديم البطاقة الصحية مع أوراق التحاق الطفل بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وتحفظ البطاقة بالملف المدرسي ويسجل بها طبيب المدرسة نتيجة متابعة الحالة الصحية للطفل طوال مرحلة التعليم . ويجب على المدرسة ان تتحقق من وجود البطاقة الصحية بالنسبة إلى الأطفال الذين التحقوا بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا لم توجد هذه البطاقة تعين على والد الطفل او المتولي تربيته إنشاء بطاقة وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم الفحص الدوري لصحة الطفل بالمدرسة خلال مرحلة التعليم قبل الجامعي على أن يتم هذا الفحص مرة على الأقل كل سنة ويشمل جميع الأمراض المزمنة التي قد تصيب الأطفال .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
		مادة (13) تقوم الجهة المختصة بالإشراف على سجون النساء بتوفير الرعاية الصحية الكاملة والعلاج للأم الحامل قبل الولادة وبعدها ولا يثبت مكان الولادة في شهادة ميلاد الطفل .	**الفصل الخامس** **رعاية الأم الحامل** مادة (26) ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الارشادية والمتابعة الطبية والاعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال .	هذه المادة مقابلة للمادة (13) من مشروع الحكومة

النص كما ورد بالمشروع الأول	النص كما ورد في العنوان الثاني	النص كما ورد في مضبطة الجلسة	النص كما أصبح إليه القطع	ملاحظات
مادة (16) يكون للمجلس ميزانية ملحقة تدرج ضمن ميزانية الجهة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء. **الفصل الرابع** **الجـــــزاءات** مادة (17) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على ألفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو في اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب ، إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر سواء بدني تزيد مدة علاجه عن (30) يوماً أو نفسي أو عقلي للطفل أو أدى إلى إلحاق ضرر بدني خلف عاهة مستديمة .	ذكرت بتفصيل بعدة مواد بالباب العاشر		جاءت في الباب الحادي عشر	

النص كما ورد بالمشروع الأول	النص كما ورد في المشروع الثاني	النص كما ورد في لجنة الصحة	النص كما اصبح في القانون	ملاحظات
مادة (18) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة والغرامة التي لا تزيد على ألف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التأديب أو التهذيب أو التدريب أو التعليم المقرر قانوناً. ويعاقب بذات العقوبة كل شخص شهد ارتكاب هذه الجريمة أو علم بوقوعها ولم يبادر إلى إبلاغ جهات الشرطة أو التحقيق ، ويعاقب من امتنع عن التبليغ بعقوبة الامتناع عن الشهادة المحددة بالمادة (140) من القانون رقم (16) لسنة 1960 المشار إليه ويجري ذات الحكم على أي من ولي الأمر أو أصول أو فروع أو زوج الأم أو زوج الأب المكلف برعاية الطفل أو تعليمه أو علاجه.	مادة (153) يعاقب بالحبس سنتين وبغرامة لا تزيد عن الفي دينار كويتي أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وقام بالاعتداء جسدياً عليه ولم يترتب على ذلك الاعتداء عاهة .		ذكرت بالتفصيل بالباب العاشر	

النص الحالي لمشروع القانون	النص المقترح من اللجنة	تعديلات لجنة الشؤون القانونية	ملاحظات
مادة (19) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر مؤثرا بدنيا أو نفسيا أو عقليا على الطفل إذا كانت تحتاج لعلاجها مدة تزيد عن ثلاثين يوماً.			- ذلك أن من المبادئ الأساسية في الدستور ما نصت عليه المادة (34) منه بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها " الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع " - ولما كان حظر اختصام الطبيب المحرر للتقرير الطبي يكون وبلا شك إخلالاً بالحق الدستوري للمواطن في الدفاع عن نفسه بالطريقة التي يراها مناسبة إذ قد يلجأ دفاعاً عن نفسه في مواجهة الاتهام المسند إليه أن يطلب من هيئة المحكمة سماع شهادة الطبيب محرر التقرير الطبي لاستيضاح بعض الأمور بل وقد يلجأ إلى الطعن على هذا التقرير بالتزوير وما يترتب على ذلك من إتهام هذا الطبيب بالشهادة الزور إن اكتملت لتلك الجريمة أركانها .. لذلك أوصي بحذف هذه الفقرة من النص . ولما كانت باقي المادة هي من تطبيقات إعمال القواعد العامة في الإثبات . - لذلك أرى حذف المادة بأكملها
مادة (20) حذف يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً. في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة ، ولا يجوز اختصام الطبيب محرر التقرير الطبي المعتمد خصماً في الدعوى.		نقلت المادة إلى الباب الثامن الفصل الثالث ص (95)	نقلت المادة إلى الباب العاشر

النص كما ورد بالمشروع الأولي	النص كما ورد في المشروع الثاني	النص كما ورد في تقرير اللجنة	النص كما أصبح في القانون	ملاحظات
مادة (21) يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره. مادة (22) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. مادة (23) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره. أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح			ذكرت في الاحكام الختامية	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			الفصل السادس **غذاء الطفل** مادة (27) كل ما لم يرد ذكره في هذا القانون يحال إلى القانون رقم 112 لسنة 2013 بشأن انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية وكافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالغذاء والتغذية والرضاعة الطبيعية التي أبرمتها الكويت وأي قوانين لاحقه تصدر بشأن غذاء الطفل .	نص مستحدث من قبل اللجنة

التعديلات والاضافات المقترحة	النص كما ورد في مشروع القانون	النص كما ورد في متن الخبرة	النص بعد التعديلات المقترحة	ملاحظات
	الفصل الخامس **غذاء الطفل** **مادة (28)** في تطبيق أحكام هذا الفصل يقصد بالعبارات الآتية المعنى المبينه قرين كل منها : 1-بدائل لبن الأم : أي غذاء يسوق أو يعرض بأي شكل على انه بديل جزئي او كلي للبن الأم : أ-أغذية الرضع : أي بديل للبن الأم يركب صناعياً ، وفقا لمعايير دستور الأغذية أو المحلي للوفاء بالمتطلبات الغذائية الاعتيادية حتى السنة الأولى من العمر ويكيف طبقاً لخصائصهم الفسيولوجية . ب-الأغذية التكميلية : أي غذاء سواء كان مصنعا أو محضراً محلياً يستخدم كمكمل للبن الأم أو الغذاء الرضيع ، ويعرف هذا الغذاء ايضاً بغذاء الفطام او بمكمل للبن الأم 2-التسويق : ترويج المنتج وتوزيعه وبيعه والإعلان عنه وكافة أنشطة العلاقات العامة المتعلقة به .		**حذف**	

البيانات الواردة في مشروع القانون	النص كما ورد في الاصل المحال	النص كما ورد في مشروع القانون	النص كما انتهت اليه اللجنة	ملاحظات
	3- موظف التسويق : أي شخص يقوم بالتسويق المنتج أو المنتجات التي يشملها هذا القانون . 4- منتج : اي شخص أو شركة أو مؤسسة عامة أو خاصة تعمل مباشرة أو من خلال وكيل – تحت إشرافه أو متعاقد معه في صناعة منتج يشمله هذا القانون . 5- موزع : أي شخص أو شركة أو مؤسسة عامة أو خاصة تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تجارة الجملة او في مجال تسويق منتج يشمله هذا القانون . 6-بطاقة تعريف : أي بطاقة أو سمة أو علامة تصويرية أو وصفة مكتوبة أو مطبوعة أو منسوخة او مرسومة أو محفورة أو مرتبطة بعبوة لأية منتجات يشار غليها في هذا القانون . 7-عبوة أي شكل من أشكال تعبئة المنتجات لبيعها كوحدة تجزئة اعتيادية بما فيها الأغلفة . 8-عينات : عبوة واحدة او كميات صغيرة من المنتج تقدم بالمجان. 9-مؤسسات الرعاية الصحية : أي مؤسسات عامة أو خاصة تعمل او تهتم بصورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالرعاية الصحية للأمهات والرضع والنساء الحوامل وأية دور للحضانة او جمعيات لرعاية الطفل . 10-العاملون بالمجال الصحي : أي شخص يعمل في احدى مؤسسات الرعاية الصحية سواء كان فنياً أو غير فني ، معيناً أو متطوعا .		حذف	

التعديلات في القطاع الأول	التعديلات في القطاع الثاني	التعديلات في القطاع الثالث	التعديلات في القطاع الرابع	الملاحظات
	مادة (29) لا يجوز إضافة مواد ملونة او حافظة أو أي إضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام والتي يتم تحديدها من قبل وزير الصحة . ويجب ان تكون أغذية الأطفال واوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ومن الجرائيم المرضية التي يحددها وزير الصحة . ويحظر تداول تلك الأغذية والمستحضرات او الإعلان عنها بأي طريقة من طريق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وبطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة والصناعة . ومع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من خالف أيا من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة . وتحدد اللائحة التنفيذية المواصفات القياسية لغذاء الطفل	مادة (23) لا يجوز إضافة مواد ملونة أو حافظة أو غيرها إلى أغذية الرضع والأطفال ، إلا إذا كانت مطابقة للشروط والمواصفات المقررة دولياً ومحلياً . ويجب أن تكون أغذية الأطفال والأوعية الخاصة بها خالية من المواد الضارة بالصحة أو الجرائيم التي تؤثر في صحتهم أو نموهم. ويحظر تداول أغذية الأطفال والمستحضرات الطبية الخاصة بهم أو الإعلان عنها إلا بعد تسجيلها والحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الصحة . مادة (33) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 23 من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة .	مادة (28) لا يجوز إضافة مواد ملونة أو حافظة أو أي اضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام والتي يتم تحديدها من قبل الجهات الحكومية المختصة على أن تكون وفقاً للضوابط التالية : أ- يجب أن تكون أغذية الأطفال وأوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ومن الجرائيم المرضية التي تحددها وزارة الصحة . ب- يحظر تداول تلك الأغذية والمستحضرات أو الإعلان عنها بأي طريقة من طريق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وبطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من وزارة التجارة والصناعة . ج- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من خالف أيا من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة . وتحدد اللائحة التنفيذية المواصفات القياسية لغذاء الطفل .	الفقرة (ج) من نص المادة (28) تقابلها المادة (33) من مشروع الحكومة .

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (30) تخضع لاحكام هذا القانون ، الرقابة على استعمال وتسويق وترويج اغذية الاطفال الرضع بما فيها منتجات الالبان والاغذية والمشروبات التي تستعمل بدائل للبن الأم أو مكملة لها وكذلك الادوات التي تستعمل في الاوضاع والشروط والمواصفات الواجب توافرها فيها . مادة (31) يجب أن يكون اغذية الرضع والاغذية التكميلية وبدائل لبن الام مطابقة للمعايير المنصوص عليها في دستور الأغذية الدولية والمحلية . كما يجب أن تتوفر فيها المواصفات والشروط والمقاييس التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا يسمح بدخول الاغذية التي تخالف تلك المعايير إلى دولة الكويت .		حذف حذف	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الإقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (32) مع عدم الاخلال بإحكام القوانين الخاصة بموافقة المواد الغذائية المستوردة والقرارات المنفذة لها يجب لصق بطاقة تعريف على كل عبوة من الاغذية التي تخضع لاحكام هذا القانون تكتب بصورة واضحة وبارزة وسهلة القراءة والفهم باللغة العربية وتتضمن المعلومات الضرورية الاستعمال السليم للمنتج الغذائي . وعلى وجه الخصوص يجب ان تتضمن البطاقة البيانات التالية : 1- اسم المنتج وعنوانه 2- ملحوظة تشير إلى اهمية الرضاعة الطبيعية وتفوقها على أي منتج غذائي آخر . 3- بيان وجوب عدم استعمال المنتج إلا للضرورة الملحة وبمشورة أحد الاطباء أو الفنيين العاملين في مجال تغذية الرضع فيها يتعلق بالحاجة إلى استعماله والطريقة الصحية لاستعماله . 4- العناصر الداخلية في تركيب المنتج الغذائي ونسبة تركيب كل عنصر . 5- شروط التخزين المطلوبة . 6- رقم التشغيلة والدفعة وتاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء صلاحية الاستعمال . ويجب في جميع الاحوال الا توضع على العبوة أو بطاقة التعريف أي صورة لطفل أو أم أي نصوص توحي بمثالية استعمال أغذية الرضع.		مادة (29) مع عدم الاخلال بأحكام القوانين الخاصة بموافقة المواد الغذائية المستوردة والقرارات المنفذة لها يجب لصق بطاقة تعريف على كل عبوة من الأغذية التي تخضع لأحكام هذا القانون تكتب بصورة واضحة وبارزة وسهلة القراءة والفهم باللغة العربية وتتضمن المعلومات الضرورية للاستعمال السليم للمنتج الغذائي . وعلى وجه الخصوص يجب أن تتضمن البطاقة البيانات التالية : 1- اسم المنتج وعنوانه . 2- ملحوظة تشير إلى أهمية الرضاعة الطبيعية وتفوقها على أي منتج غذائي آخر . 3- بيان وجوب عدم استعمال المنتج إلا للضرورة الملحة وبمشورة أحد الأطباء أو الفنيين العاملين في مجال تغذية الرضع فيما يتعلق بالحاجة إلى استعماله والطريقة الصحية لاستعماله . 4- العناصر الداخلية في تركيب المنتج الغذائي ونسبة تركيب كل عنصر . 5- شروط التخزين المطلوبة . 6- رقم التشغيلة والدفعة وتاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء صلاحية الاستعمال . ويجب في جميع الاحوال ألا توضع على العبوة أو بطاقة التعريف أي صورة لطفل أو أم أو أية نصوص توحي بمثالية استعمال أغذية الرضع.	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (33) يجب أن تتضمن مواد الإعلام والإشارة التي تتناول بدائل لبن الأم بأية وسيلة كانت المعلومات الضرورية التي يصدر بها قرار من وزير الصحة ، وعلى الأخص الأمور التالية : 1- فوائد الرضاعة الطبيعية وتفوقها . 2- أهمية تغذية الامهات واعدادهن الطبيعية والاستمرار بها . 3- التأثيرات السلبية على الرضاعة الطبيعية من جراء إدخال التغذية الجزئية بالزجاجة . 4- المخاطر الصحية الناجمة عن الاستعمال غير الضروري او غير السليم لأغذية الرضع وغيرها من بدائل لبن الام. ويجب في جميع الأحوال ألا تتضمن هذه المواد أي صور او نصوص توحي بمثالية استعمال بدائل لبن الأم . ويحظر الإعلام والترويج لأغذية الرضع وغيرها من بدائل لبن الأم بأية وسيلة كانت وتعتبر من قبيل الترويج المحظور		حذف	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	لهذه الأغذية الصور التالية : 1- تقديم المنتجين والموزعين بصورة مباشرة او غير مباشرة أية عينات من منتجات بدائل لبن الأم إلى النساء الحوامل أو أمهات الرضع أو صغار الأطفال او أعضاء اسرهم . 2- تقديم أي هدايا أو مواد أو أدوات قد تشجع على استعمال هذه المنتجات او الإرضاع بالزجاجة . 3- ويجب ألا يكون لموظفي التسويق بحكم عملهم أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع النساء الحوامل او امهات الرضع أو صغار الاطفال أو أعضاء اسرهم . 4- ولا يجوز ترويج أغذية الرضع وغيرها من بدائل لبن الأم في مؤسسات الرعاية الصحية بأية صورة كانت ، ويشمل ذلك بوجه خاص عرض او توزيع المنتجات او المواد او الهدايا او النشرات او وضع اللافتات او الملصقات المتعلقة بهذه المنتجات .		**حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (34) 1-استثناء من حكم المادة السابقة يجوز للمنتجين او الموزعين تقديم النشرات العلمية حول أغذية الرضع إلى المهنيين العاملين في مجال رعاية الأمومة والطفولة ، على ان تقتصر المعلومات الواردة بهذه النشرات على الحقائق العلمية . ويجب الا تعني هذه النشرات صراحة أو ضمناً أو تؤدي إلى الاعتقال بأن التغذية بالزجاجة تعادل او تفوق الرضاعة الطبيعية. ولا يجوز لغير هؤلاء المهنيين المختصين شرح كيفية استعمال اغذية الرضع للأمهات وأفراد عائلاتهم وذلك في الحالات التي تدعو إلى استعمالها مبررات طبية . 2-لا يجوز لمؤسسات الرعاية الصحية استخدام المهنيين الذين يقدمهم او يدفع ادورهم المنتجون او الموزعون للعمل في مجال رعاية الأمومة والطفولة .		حذف	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	3-يجوز للمنتجين او الموزعين تقديم هبات من أغذية الرضع إلى مؤسسات الرعاية الصحية او بيعها بأسعار مخفضة لأغراض اجتماعية لاستعمال الاسر المحتاجة ، وبكميات تكفي لاستخدامها لمدة طويلة سواء داخل البلاد أو خارجها ، ويقتصر استعمال هذه المنتجات على الرضع الذي يستدعي الأمر تغذيتهم ببدائل لبن الأم وبإشراف مؤسسات الرعاية الصحية ويجوز أن تحمل هذه المنتجات اسم او علامة الشركة المنتجة دون الإشارة إلى أن المنتج مسجل الملكية . 4-لا يجوز ان يقدم المنتجون او الموزعون أية حوافز مالية او مادية او معنوية إلى العاملين في المجال الصحي أو أعضاء اسرهم لغرض ترويج منتجاتهم من أغذية الرضع أو غيرها من بدائل لبن الأم ، كما يجوز ان يقدموا لهم أية عينات من هذه المنتجات او من المعدات او الأدوات المخصصة لتحضيرها او استعمالها ، إلا إذا كان ذلك لغرض البحث العلمي في نطاق المؤسسة ، ولا يجوز للعاملين في المجال الصحي في هذه الحالة تقديم أي من هذه العينات إلى النساء الحوامل أو أمهات الرضع أو صغار الأطفال او افراد اسرهم .		**حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (35) يكون لموظفي وزارة الصحة الذين يندبهم وزير الصحة سلطة ضبط واثبات المخالفات التي ترتكب على خلال أحكام هذا الفصل . **مادة (36)** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد 32 ، 33 ، 34 ، 35 هذا القانون . **مادة (37)** يصدر وزير الصحة بعد التشاور مع الجهات المعنية اللوائح والقرارات اللازمة . لتنفيذ المواد من 30 إلى 36 من هذا القانون .		**حذف** **حذف** **حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت اليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل السادس **المخالفـــــــات** مادة (38) يشكل وزير الصحة لجنة خاصة للتحقيق الإداري في مخالفات العاملين في مجال الرعاية الصحية للطفل وللجنة سلطة توقيع العقوبات التأديبية التالية : 1-التنبية 2- الإنذار 3-الإيقاف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة واحدة . وتصدر اللجنة قرارها التأديبي بأغلبية الأعضاء ويجب أن يكون قرارها مسبباً ولا يكون قرارها نهائيا إلا بعد لاعتماده من وزير الصحة أو بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ الوزير به بدون أن يبدي اعتراضا عليه . وإذا كان القرار صادراً بالوقف عن العمل ، جاز للمخالف الطعن في القرار النهائي أمام القضاء خلال ستين يوما من تاريخ النطق بالقرار إذا كان المخالف حاضراً أو من تاريخ إبلاغه القرار بكتاب مسجل بعلم الوصول في غيابه عن جلسة النطق بالقرارات او فوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة .		**حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			الفصل السابع **حماية الخاضع للسر المهني** **في رعاية الطفل صحياً** المادة (30) على كل شخص بما في ذلك الخاضع للسر المهني واجب اشعار مركز حماية الطفل بكتاب خطي إذا تبين له أن هناك ما يهدد صحة الطفل أو سلامته البدنية إذا كان ذلك الشخص ممن يتولى بحكم مهنته العناية بالأطفال ورعايتهم . المادة (31) اذا تبين لفريق حماية الطفل أن الحالة الصحية للطفل تستوجب ابقائه في المستشفى وفي حال خروجه يعرض حياته وسلامته للخطر ورفض والديه أو متولي رعايته أو من في حكمهم بقائه في المستشفى وجب على الفريق التحفظ على الطفل وإبقائه في المستشفى وتبلغ إدارة شرطة الأحداث لاتخاذ الاجراء اللازم . المادة (32) لا يسأل جزائياً أو مدنياً الأشخاص الوارد ذكرهم في المادتين السابقتين اذا تم تبليغ الجهات المختصه بمعلومات وأمدتهم بتقرير يفيد سوء المعامله والاهمال على الطفل .	نص مستحدث اقر من قبل اللجنة نص مستحدث اقر من قبل اللجنة نص مستحدث اقر من قبل اللجنة

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الباب الثالث **الرعاية الاجتماعية** **الفصل الاول** **دور الحضانة** مادة (39) يُعتبر داراً للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل طبقاً لأحكام هذا القانون . ولكل طفل من المشار إليهم في الفقرة الأولى الحق في التمتع بخدمات دور الحضانة وتتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق .	**الباب الثاني** **الحقوق الاجتماعية للطفل** **الفصل الأول** **الحق في النسب والحضانة** مادة (9) لكل طفل الحق في الحضانة وتربيته ورعايته وفقاً لما يقرره القانون .	**الباب الثالث** **الرعاية الاجتماعية** **الفصل الأول دور الحضانة** مادة (33) يُعتبر داراً للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل طبقاً لأحكام هذا القانون .	تكرار المادة (9) من مشروع الحكومة في المواد (10،6،4) من ذات المشروع .

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
		مادة (10) تشمل حضانة الطفل رعايته الجسدية والصحية والنفسية والتربوية والتعليمية والثقافية ، وسائر أمور الرعاية الإنسانية وجميع شئونه التي بها صلاح أمره . مادة (11) يجب على الحاضن مراعاة تعليم الطفل وفقاً لأحكام القانون رقم 11 لسنة 1965 المشار إليه ، وفي حالة مخالفة ذلك يكون للمحكمة أن تعتبر ذلك مانعاً للحضانة . مادة (12) إذا تقررت حضانة الأم لطفلها ، بعد انفصال الرابطة الزوجية ، فلها حق البقاء في المسكن الذي تقيم فيه من المحضون ، ما لم يوفر الأب سكناً مناسباً بقرار القاضي المختص ملاءمته للحضانة ، وذلك ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك . مادة (14) للأبوين والأجداد حق رؤية الصغير ، وفقاً لما يقرره القانون .		ليس لها مقابل تكرار جملة حضانة الطفل ورعايته أكثر من مرة في المواد أرقام (9.6.4) من المشروع ليس لها مقابل أن عدم تعليم الطفل ليس من أسباب منع الحضانة التي تختص بها قانون الأحوال الشخصية للمسلمين . ليس لها مقابل مع الملاحظة أن هذا الحكم الذي أتت به المادة يتعلق بقانون الاحوال الشخصية. ليس لها مقابل إن هذه المادة تتعلق بقانون الأحوال الشخصية ولا علاقة لها بقانون الطفل.

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (40) لا يجوز إنشاء دار للحضانة او التغيير في موقعها أو في مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . وفي حالة ايلولة الدار إلى غير المرخص له يجب على من آلت إليه ان يخطر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل خلال تسعين يوما بموجب خطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول بهذه الأيلولة وسببها ، وعليه ان يرفق بالإخطار ما يفيد توافر الشروط المقررة بالمادة (41) من هذا القانون . مادة (41) يتم الترخيص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بإنشاء دور للحضانة وفقاً للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويشترط فيمن يرخص له من الأشخاص الطبيعيين ان يكون: 1- كويتي الجنسية كامل الأهلية . 2- لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف او الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره . 3- حسن السيرة ذا سمعة اجتماعية طيبة . 4- غير قائم بعمل او بمهنة تتعارض مع العمل الاجتماعي او التربوي .		**حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (42) على من يرغب في إنشاء دار للحضانة ان يقدم طلبا بذلك إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على النموذج المعد لذلك . وعلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل البت في الطلب في ضوء احتياجات المنطقة المزمع اقامة الدار بها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مع إخطار طالب الترخيص بقرارها بخطاب مصحوب بعلم الوصول ، فإذا كان قراراً بالرفض وجب ان يكون مسبباً ويجوز لمن رفض طلبه التظلم إلى اللجنة مختصة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . مادة (43) يلتزم الطالب في حالة الموافقة على طلبه بإعداد جميع مستلزمات تشغيل الدار وإخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمجرد انتهائه من ذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وعلى الوزارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الخطاب إليها التحقق من استيفاء الدار لجميع المواصفات وإلا طلبت منه استكمال النقص فيها ثم اخطارها ، وعيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام هذا الإخطار إعادة المعاينة للتحقق من استكمال المطلوب الترخيص متى ثبت لها ذلك .		**حذف** **حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (44) تتمتع دار الحضانة المرخص بها لشخص طبيعي بالشخصية الاعتبارية ، وتتمتع كذلك بهذه الشخصية إذا كان الترخيص بها لشخص اعتباري ما لم يكن الترخيص ممنوحا لجمعية من أغراضها إنشاء دار الحضانة ، ويمثل دار الحضانة قانوناً المرخص له بها أمام القضاء وفي مواجهة الغير ، وعلى المرخص له بإنشاء دار الحضانة تعيين من يقوم من يقوم بإدارتها طبقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويلتزم المرخص له بوضع لائحة داخلية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الترخيص للدار تعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط التي يجب ان تتضمنها اللائحة النموذجية لدور الحضانة . وتمسك السجلات والدفاتر اللازمة لتنظيم العمل بدار الحضانة من النواحي الفنية والمالية والإدارة طبقا للنماذج التي تضعها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ويحفظ بها بمقر الدار .		**حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (45) يجوز لدار الحضانة قبول الاعانات والهبات والتبرعات والوصايا المقدمة من الأفراد أو الهيئات الكويتية ، أما تلك التي تقدم من أفراد أو هيئات أجنبية أو دولية فلا يجوز قبولها إلا بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وتخصص لإعانة دور الحضانة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية نسبة من الجزء المخصص من زكاة الشركات للخدمات عن طريق بيت الزكاة ، وتحصل تلك الدور على دعم من قبل الحكومة حسب عدد الأطفال المسجلين . مادة (46) تتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التفتيش الفني والإشراف المالي والإداري على دور الحضانة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له . وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إخطار الدار بما يتبين لها من أوجه المخالفة مع إنذارها بتصحيحها خلال مهلة مناسبة تحددها لها فإذا لم تقم بتلافيها وتصحيحها رفعت الأمر إلى لجنة شئون دور الحضانة بالوزارة لاتخاذ ما تراه ملائماً في هذا الشأن .		مادة (34) مادة (35) تتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التفتيش الفني والإشراف المالي والإداري على دور الحضانة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له . وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إخطار الدار بما يتبين لها من أوجه المخالفة مع إنذارها بتصحيحها خلال مهلة مناسبة تحددها لها فإذا لم تقم بتلافيها وتصحيحها رفع الأمر إلى إدارة شئون دور الحضانة بالوزارة لاتخاذ ما تراه ملائماً في هذا الشأن .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (47) تنشأ بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لجنة تسمى لجنة شؤون دور الحضانة ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيلها ونظام عملها ، وتختص هذه اللجنة بالبت فيما يلي : 1-تظلمات أصحاب الشأن من قرارات الوزارة برفض الترخيص بإنشاء الدار او استكمال النقص الموجود بها او تغيير مكانها او نقل ملكيتها او غلقها . 2-غلق الدار مؤقتاً أو وضعها تحت الإدارة المباشرة للوزارة إذا ثبت لدى اللجنة أن إدارة الدار قد ساءت بحيث يتعذر عليها أداء رسالتها او قيامها بالتزاماتها على الوجه الصحيح أو أن الدار تستغل في غير اغراضها ويترتب على وضع الدار تحت إدارة الوزارة غل يد القائم على إدارتها وتتولى إدارتها نيابة عنه لحين إزالة اسباب المخالفة او البت نهائياً في وضع الدار .		مادة (36) تنشأ بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل إدارة تسمى إدارة شؤون دور الحضانة ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيلها ونظام عملها ، وتختص هذه الادارة بالبت فيما يلي : أ-تظلمات أصحاب الشأن من قرارات الوزارة برفض الترخيص بإنشاء الدار أو استكمال النقص الموجود بها أو تغيير مكانها أو نقل ملكيتها أو غلقها .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	3-اقتراح وقف صرف الإعانة المقررة للدار في حالة مخالفتها أحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له وتوجيه المبلغ الموقوف صرفه لإصلاح المخالفة . 4-منح مهلة إضافية للدار لإزالة اسباب المخالفة ، فإذا لم تقم بذلك كان للجنة ان تضعها تحت الإدارة المباشرة للوزارة وفقاً لأحكام البند (2) . وتفصل اللجنة فيما يعرض عليها من أمور خلال ثلاثين يوما على الأكثر وإلا اعتبر انقضاء هذه المدة دون البت فيها قراراً بالرفض .		**حذف** وتفصل اللجنة فيما يعرض عليها من أمور خلال ثلاثين يوما على الأكثر وإلا اعتبر انقضاء هذه المدة دون البت فيها قراراً بالرفض .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (48) لا يجوز اغلاق الدار بعد الترخيص بها إلا بقرار مسبب يصدر من لجنة شئون دور الحضانة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل . ومع ذلك يجوز لوزير الشئون الاجتماعية والعمل في حالة الضرورة القصوى إغلاق الدار مؤقتا بقرار مسبب يكون نافذا فور صدوره على أن يتم عرضه على لجنة شئون دور الحضانة بالوزارة خلال ثلاثين يوما لاتخاذ ما تراه طبقا لأحكام المادة السابقة . ويترتب على عدم مراعاة الميعاد المشار إليه اعتبار القرار كأن لم يكن . مادة (49) تعتبر اموال دور الحضانة اموالاً عامة ويعتبر العاملون بها موظفون عامون في تطبيق أحكام القانون رقم 31 لسنة 1970 المشار إليه في شأن الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة ، كما تعتبر السجلات والدفاتر التي تمسكها أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام التزوير الواردة في قانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء المشار إليه .		حذف مادة (37)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (50) تنشأ بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل لجنة عليا لدور الحضانة تشكل برئاسته وعضوية عدد من ممثلي الوزارات المعنية ومن المهتمين بشئون الطفولة والأمومة يصدر بتعيينهم قرار منه بعد موافقة الجهات التي يتبعونها وتختص اللجنة المذكورة برسم السياسة العامة لدور الحضانة ومتابعة تنفيذها . مادة (51) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو ادار دارا للحضانة أو غير في موقعها او مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة إذا ثبت انه لم تتوافر فيه احد الشروط المقررة بالبنود (1 ، 2 ، 3) من المادة (43) من هذا القانون . ويجوز للنيابة العامة بناء على طلب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن تأمر بغلق الدار المنشأة بغير ترخيص مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى ، ولصاحب الدار أن يتظلم من هذا الأمر إلى قاضي الأمور المستعجلة خلال أسبوع من إخطاره به .		حذف حذف	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (52) يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام الفقرة الثانية من المادة (10) والمادة (14) من هذا القانون . **الفصل الثاني** **في الرعاية البديلة** مادة (53) يهدف نظام الأسر البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوز سنهم سنتين والذين حالت ظروفهم دون ان ينشئوا في أسرهم الطبيعية وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان. وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط المنظمة لمشروع الأسر البديلة والفئات المنتفعة به .	**الفصل الثاني** **الرعاية البديلة** **مادة** (15) تعمل الدولة على توفير الرعاية البديلة للأطفال الذين حرموا من أسرهم ولا يوجد حاضن لهم ، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم 82 لسنة 1977 المشار إليه .	**حذف** **الفصل الثاني** **في الرعاية البديلة** مادة (38) كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل يحال إلى المرسوم بقانون رقم 82 لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية . مادة (39) يهدف نظام الأسر البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوز سنهم سنتين والذين حالت ظروفهم دون ان ينشئوا في أسرهم الطبيعية وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان. وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط المنظمة لمشروع الأسر البديلة والفئات المنتفعة به .	

النص كما ورد بالاتفاق الأول	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما تحت إلى اللجنة	ملاحظات
	مادة (54) يعتبر نادي الطفل مؤسسة اجتماعية وتربوية تكفل توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال بصفة عامة من سن السادسة إلى الرابعة عشرة عن طريق شغل اوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ، ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض الآتية : 1- رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً خلال أوقات فراغهم في أثناء فترة الأجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعده . 2- استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة ام الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للانحراف . 3- تهيئة الفرصة للطفل لكي ينموا نموا متكاملاً من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة . 4- معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي . 5- تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال . 6- تهيئة اسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لنوادي الطفل .		مادة (40) يعتبر نادي الطفل مؤسسة اجتماعية وتربوية تكفل توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال بصفة عامة من سن السابعة إلى الخامسة عشرة عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ، ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض الآتية : أ- رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً خلال أوقات فراغهم في أثناء فترة الأجازات وقبل بدء اليوم الدراسي ويعده . ب- استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة أم الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للانحراف . ج- تهيئة الفرص للطفل لكي ينموا نموا متكاملاً من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة . د- معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي . هـ- تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال . و- تهيئة أسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة . وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لنوادي الطفل .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (55) يقصد بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، كل دار لإيواء الأطفال الذين لا يقل سنهم عن ست سنوات ولا تزيد على ثماني عشرة سنة المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتم او تصدع الأسر او عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل . ويجوز استمرار الطفل في المؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلى ان يتم تخرجه متى كانت الظروف التي أدت إلى التحاقه بالمؤسسة قائمة ، واجتاز مراحل التعليم بنجاح . وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لتلك المؤسسات . مادة (56) يكون للأطفال الآتي بيانهم الحق في الحصول على معاش شهري من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . 1- الأطفال الأيتام او مجهولوا الأب او الأبوين . 2- أطفال الأيتام المعيلة ، وأطفال الأم المطلقة إذا تزوجت أو توفيت . 3- أطفال المحتجز قانوناً ، والمحبوس او المحبوسة المعيلة ، لمدة لا تقل عن شهر .	مادة (16) تتولى مؤسسات الرعاية الاجتماعية إيواء الأطفال مجهولي الوالدين ، أو المحرومين من الرعاية الأسرية لسبب اليتم أو تصدع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية السليمة لهم ، ويجوز استمرار الطفل بالمؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلى أن يتم حصوله على المؤهل العالي ، متى كانت الظروف التي دعت المؤسسة إلى إيوائه لا تزال قائمة ، واجتاز مراحل التعليم بنجاح . ويصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل قراراً بالنظام الأساسي لهذه المؤسسات .	مادة (41) يقصد بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، كل دار لإيواء الأطفال الذين لا يقل سنهم عن ست سنوات ولا تزيد على ثماني عشرة سنة المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتم أو تصدع الأسر أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل . ويجوز استمرار الطفل في المؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلى أن يتم تخرجه متى كانت الظروف التي أدت إلى التحاقه بالمؤسسة قائمة ، واجتاز مراحل التعليم بنجاح . وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لتلك المؤسسات . مادة (42) يكون للأطفال الآتي بيانهم الحق في الحصول على معاش شهري من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل : 1- الأطفال الأيتام أو مجهولو الأب أو الأبوين . 2- أطفال الأم المعيلة ، وأطفال الأم المطلقة إذا تزوجت أو توفيت ما لم يصدر حكم بالوصاية على الطفل . 3- أطفال المحبوس أو المحبوسة المعيلان لمدة لا تقل عن شهر . 4- إضافة إلى حالات أخرى لم يرد ذكرها تحددها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	تقابلها ص (13)	**الباب الثالث** **تعليم وثقافة الطفل** **الفصل الأول** **حق الطفل في التعليم** مادة (24) يراعى في تعليم الطفل تكوينه علمياً وثقافياً وروحياً ورياضياً وفنياً ، وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها ، بقصد إعداد المواطن الصالح المؤمن بربه ويقيم الخير والحق والعدل والإنسانية ، وتزويده بالعلوم والدراسات النظرية والتطبيقية التي تكفل تحقيق الانتماء للوطن ، والتنمية البشرية ، وذلك على أساس تكافؤ الفرص بين الجنسين ، مع مراعاة التطورات العلمية والتقنيات الحديثة . وتكفل الدولة حماية الطفل من كل ما من شأنه إعاقة تعليمه أو الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو النفسي أو الاجتماعي .	**الباب الرابع - تعليم الطفل** **الفصل الأول - حق الطفل في التعليم** مادة (43) كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يحال إلى القانون رقم (11) لسنة 1965 في شأن التعليم الالزامي . مادة (44) يجب أن يهدف تعليم الطفل وفقاً لمراحل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية : أ-تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها مع مراعاة تمكينه على التعلم باستقلالية وكيفية استخدام الأدوات التي تساعده على التفكير وكيفية استخدام مهارات التفكير بالمعلومات . ب-تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان . ج-تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية . د-تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له ، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر ، وعلى احترام الآخر .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			هـ- اعتماد أسلوب التعلم ومنح الطالب في جميع مراحله التعليمية قدرة التعبير عن ذاته . و- ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب معتقد الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وجه آخر من أوجه التمييز. د-تنمية احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها . ن-إعداد الطفل لحياة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات . ك- تنمية قدرات ومهارات الطفل من خلال مسارات التعليم الفني والتقني .	
	مادة (61) التعليم حق لجميع الأطفال بمدارس الدولة بالمجان ولا يجوز حرمانهم منه ، وتكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن سواء كان الأب أو الأم أو الوصي أو القيم على ما يحقق مصلحة الطفل تتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تسجيل الطفل بالمرحلة التعليمية التي تناسب وسنه .		مادة (45) التعليم حق لجميع الأطفال ولا يجوز حرمانهم منه ، وتكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن سواء كان الأب أو الأم أو الوصي أو القيم على ما يحقق مصلحة الطفل وتتولى وزارة التربية تسجيل الطفل بالمرحلة التعليمية التي تناسب سنه .	تضاف عبارة (بمدارس الدولة بالمجان) كما وردت في الاقتراح الثاني .

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثاني **رياض الاطفال** مادة (62) رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها . مادة (63) مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القانون تعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل او فصول ملحقة بمدرسة وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية. مادة (64) تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية . مادة (65) تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية ولإشرافها الإداري والفني وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية انشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها .	**الفصل الثاني** **رياض الأطفال** **مادة** (25) يجب أن يتوافر في رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة للطفل سواء كانت قائمة بذاتها أو كانت فصلاً ملحقاً بإحدى المدارس الحكومية ، أو إحدى الدور التي تقبل الأطفال ، دون سن الرابعة . مادة (26) تخضع رياض الأطفال الخاصة للبرامج والخطط التي تقررها وزارة التربية ، وتشرف عليها إدارياً وفنياً ومالياً ، ويصدر وزير التربية قراراً يتضمن شروط الترخيص والمواصفات الخاصة بها ، وكيفية إنشائها ونظام العمل فيها ، وشروط قبول الأطفال ومقابل الالتحاق بها .	**الفصل الثاني** **رياض الأطفال** مادة (46) رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها . مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القانون تعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية . **حذف** مادة (47) تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية ولإشرافها الإداري والفني وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية انشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها .	**دمج المادتين 62و63**

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثالث **مراحل التعليم** مادة (66) تكون مرحلتا التعليم قبل الجامعي على النحو التالي : 1- مرحلة التعليم الأساسي والإلزامي : وتتكون من حلقتين الحلقة الابتدائية والحلقة المتوسطة ويجوز إضافة حلقة أخرى ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . 2- مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني) .		**الفصل الثالث** **مراحل التعليم** مادة (48) تكون مراحل التعليم قبل الجامعي على النحو التالي : 1- مرحلة التعليم الأساسي والإلزامي : وتتكون من مرحلتين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة . 2- مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني) . 3- ويجوز إضافة مرحلة أخرى ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (67) يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية بحيث يمكن لمن اتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه كل ذلك في إطار يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل ، وتسعى الدولة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة .		مادة (49)	
	مادة (68) يهدف التعليم الثانوي الفني أساساً إلى إعداد فئة من الفنيين في مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين .		مادة (50)	
	مادة (69) تسري أحكام قانون التعليم فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الباب .		حذف	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل الرابع **رعاية الطفل العامل والام العاملة** **الفصل الأول** **في رعاية الطفل العامل** مادة (70) يحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه خمس عشرة سنة ميلادية ، كما يحظر تدريبه قبل بلوغه ثلاث عشر سنة ميلادية . مادة (71) يحظر تشغيل الطفل في أي من أنواع الأعمال التي يمكن ، بحكم طبيعتها او ظروف القيام بها أن تعرض صحة او سلامة أو اخلاق الطفل للخطر .		**الباب الخامس** **رعاية الطفل العامل والأم العاملة** **الفصل الأول** **في رعاية الطفل العامل** (مادة 51) كل ما لم يرد ذكره في هذا الفصل ترجع أحكامه إلى القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل بالقطاع الأهلي . مادة (52)	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (72) يجري الفحص الطبي للطفل قبل الحاقه بالعمل للتأكد من أهليته الصحية للعمل الذي يلحق به ، ويعاد الفحص دورياً مرة على الأقل كل سنة ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . وفي جميع الأحوال يجب ألا يسبب العمل آلاما أو أضراراً بدنية او نفسية للطفل ، أو يحرمه من فرصته في التعليم والترويح وتنمية قدراته ومواهبه ن ويلزم صاحب العمل بالتأمين عليه وحمايته من أضرار المهنة خلال فترة عمله . وتزداد إجازة الطفل العامل السنوية عن إجازة العامل البالغ سبعة أيام ولا يجوز تأجيلها أو حرمانه منها لأي سبب . مادة (73) لا يجوز تشغيل الطفل اكثر من ست ساعات في اليوم ويجب ان تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وتتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من اربع ساعات متصلة . ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل اضافية او تشغيلهم في أيم الراحة الأسبوعية او العطلات الرسمية . وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الأطفال فيما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً.		مادة (53) يجري الفحص الطبي للطفل قبل الحاقه بالعمل للتأكد من أهليته الصحية للعمل الذي يلحق به ، ويعاد الفحص دورياً مرة على الأقل كل سنة ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . وفي جميع الأحوال يجب ألا يسبب العمل آلاماً أو أضراراً بدنية أو نفسية للطفل ، أو يحرمه من فرصته في التعليم والترويح وتنمية قدراته ومواهبه ويلزم صاحب العمل بالتأمين عليه وحمايته من أضرار المهنة خلال فترة عمله . وتزداد إجازة الطفل العامل السنوية عن إجازة العامل البالغ سبعة أيام ولا يجوز تأجيلها أو حرمانه منها لأي سبب . مادة (54) لا يجوز تشغيل الطفل اكثر من ست ساعات في اليوم ويجب ان تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وتتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من اربع ساعات متصلة . ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل اضافية او تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية او العطلات الرسمية . وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الأطفال فيما بين الساعة السادسة مساءً والسادسة صباحاً.	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (74) يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . المادة (75) على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل طفل أو اكثر مراعاة الآتي : 1-ان يعلق في مكان ظاهر من محل العمل نسخة تحتوي على الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل . 2-أن يحرر أولا بأول كشفاً بالبيانات الأساسية المتعلقة بكل طفل من المشتغلين لديه ، يشتمل على اسمه وتاريخ ميلاده وطبيعة نشاطه وعدد ساعات عمله وفترات راحته ومضمون الشهادة المثبته لأهليته للعمل ويقدم الكشف للمختصين عند طلبه . 3-أن يبلغ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء الأطفال الجاري تشغيلهم وأسماء الأشخاص المنوط به مراقبة أعمالهم .		مادة (55) يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون الخامسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . المادة (56) على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل طفل أو اكثر مراعاة الآتي : 1-أن يعلق في مكان ظاهر من محل العمل نسخة تحتوي على الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل . 2-أن يحرر أولا بأول كشفاً بالبيانات الأساسية المتعلقة بكل طفل من المشتغلين لديه ، يشتمل على اسمه وتاريخ ميلاده وطبيعة نشاطه وعدد ساعات عمله وفترات راحته ومضمون الشهادة المثبته لأهليته للعمل ويقدم الكشف للمختصين عند طلبه . 3-أن يبلغ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء الأطفال الجاري تشغيلهم وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	4-أن يقوم بتوفير سكن منفصل للأطفال عن البالغين ، إذا اقتضت ظروف العمل مبيتهم . 5-ان يحتفظ بمقر العمل بالوثائق الرسمية التي تثبت سن جميع العاملين لديه من الأطفال ومقدرتهم الصحية ، ويقدمها عند الطلب ، ويعتبر صاحب العمل مسئولا عن التأكد من سن الأطفال العاملين لديه . 6-أن يوفر جميع احتياطات الصحة والسلامة المهنية وأن يدرب الأطفال العاملين على استخدامها .		4-أن يقوم بتوفير سكن منفصل للأطفال عن البالغين ، إذا اقتضت ظروف العمل مبيتهم . 5-أن يحتفظ بمقر العمل بالوثائق الرسمية التي تثبت سن جميع العاملين لديه من الأطفال ومقدرتهم الصحية ، ويقدمها عند الطلب ، ويعتبر صاحب العمل مسئولا عن التأكد من سن الأطفال العاملين لديه . 6-أن يوفر جميع احتياطات الصحة والسلامة المهنية وأن يدرب الأطفال العاملين على استخدامها .	
	المادة (76) على صاحب العمل ان يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره او مكافأته ، وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرئا لذمته .		**المادة (57)** على صاحب العمل أن يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره او مكافأته ، وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرئا لذمته .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثاني **في رعاية الأم العاملة** مادة (79) للعاملة في القطاع الخاص الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها وتستحق ذلك الحق ثلاث مرات طوال خدمتها . مادة (80) على صاحب العمل الذي يستخدم مائة أم عامله فأكثر في مكان واحد أن ينشىء داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .		**الفصل الثاني** **في رعاية الأم العاملة** مادة (58) مادة (59) على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين أم عامله فأكثر في مكان واحد أن ينشىء داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	تقابلها ص (16)		مادة (60) للأم العاملة في الدولة والقطاع الخاص سواء كانت تعمل بصفة دائمة أو بطريق التعاقد المؤقت الحق في إجازة وضع مدتها شهران بعد الوضع بأجر كامل وأربعة شهور بنصف الأجر بعد موافقة رب العمل . وتخفض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل ساعتين على الأقل اعتباراً من الشهر السادس للحمل ولا يجوز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل وحتى تاريخ الوضع . مادة (61) يكون للأم العاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع الحق في ساعتين يومياً لرضاعة طفلها ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر . مادة (62)	
	تقابلها ص (17) مادة (81) يعاقب على مخالفة أحكام المادتين 80 و81 بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار . وتلتزم المنشآت التي تقع في منطقة واحدة وتستخدم كل منها أقل من مائة أم عامله في تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالشروط وبالأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .			نص بديل

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (82) يعاقب كل من يخالف أحكام الباب الثالث من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار . وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وفي حالة العود تزاد العقوبة بمقدار المثل ولا يجوز وقف تنفيذها . **الباب الخامس** **حماية وتأهيل الطفل المعاق**		مادة (63) يعاقب كل من يخالف أحكام الباب **الباب السادس** **حماية وتأهيل الطفل ذي الاعاقة**	
	مادة (83) تكفل الدولة وقاية الطفل من الإعاقة ومن كل عمل من شأنه الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي وتعمل على اتخاذ التدابير اللازمـــة للكشف المبكر عن الإعاقة وتأهيل وتشغيل المعاقين عند بلوغ سن العمل . وتتخذ التدابير المناسبة لإسهام وسائل الإعلام في برامج التوعية والإرشاد في مجال الوقاية من الإعاقة والتبصير بحقوق الأطفال المعاقين وتوعيتهم والقائمين على رعايتهم بما ييسر إدماجهم في المجتمع .		(مادة 64) كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يحال للقانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة . مادة (65) تكفل الدولة وقاية الطفل من الإعاقة ومن كل عمل من شأنه الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي وتعمل على اتخاذ التدابير اللازمـــة للكشف المبكر عن الإعاقة وتأهيل وتشغيل المعاقين عند بلوغ سن العمل . وتتخذ التدابير المناسبة لإسهام وسائل الإعلام في برامج التوعية والإرشاد في مجال الوقاية من الإعاقة والتبصير بحقوق الأطفال المعاقين وتوعيتهم والقائمين على رعايتهم بما ييسر إدماجهم في المجتمع .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (84) للطفل المعاق الحق في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تنمي اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته في المجتمع . وللطفل المعاق الحق في التربية والتعليم وفي التدريب والتأهيل المهني في ذات المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للأطفال وغير المعاقين وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية المتعلقة بطبيعة ونسبة الإعاقة . وفي هذه الحالات الاستثنائية تلتزم الدولة بتأمين التعليم والتدريب في فصول أو مدارس أو مؤسسات أو مراكز تدريب خاصة بحسب الأحوال تتوافر فيها الشروط التالية : 1- أن تكون مرتبطة بنظام التعليم النظامي وبنظام التدريب والتأهيل المهني لغير المعاقين 2- أن تكون ملائمة لاحتياجات الطفل المعاق وقريبة من مكان إقامته . 3- أن توفر تعليما أو تأهيلاً كاملاً بالنسبة لكل الأطفال المعاقين مهما كان سنهم ودرجة إعاقتهم.	.	مادة (66) للطفل ذي الاعاقة الحق في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تنمي اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته في المجتمع . وللطفل ذي الاعاقة الحق في التربية والتعليم وفي التدريب والتأهيل المهني في ذات المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للأطفال غير المعاقين وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية المتعلقة بطبيعة ونسبة الإعاقة . وفي هذه الحالات الاستثنائية تلتزم الدولة بتأمين التعليم والتدريب في فصول أو مدارس أو مؤسسات أو مراكز تدريب خاصة بحسب الأحوال تتوافر فيها الشروط التالية: أ- أن تكون مرتبطة بنظام التعليم النظامي وبنظام التدريب والتأهيل المهني لغير المعاقين . ب- أن تكون ملائمة لاحتياجات الطفل المعاق وقريبة من مكان إقامته . ج- أن توفر تعليما أو تأهيلاً كاملاً بالنسبة لكل الأطفال المعاقين مهما كان سنهم ودرجة إعاقتهم وعلى وزارة التربية تسجيل بعض الحالات بعد إجراء الاختبارات اللازمة .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (85) للطفل المعاق الحق في التأهيل ويقصد بالتأهيل تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبيعة والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للطفل المعاق وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه. وتقدم الدولة خدمات التأهيل والأجهزة التعويضية دون مقابل في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة .		مادة (67)	
	مادة (86) تنشئ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المعاهد والمنشآت اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للأطفال المعاقين . ويجوز لها الترخيص في إنشاء هذه المعاهد والمنشآت بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ولوزارة التربية أن تنشئ مدارس أو فصولاً لتعليم المعاقين من الأطفال بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها .		مادة (68) تنشأ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المعاهد والمنشآت اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للأطفال المعاقين . ويجوز لها الترخيص في إنشاء هذه المعاهد والمنشآت بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ولوزارة التربية أن تنشئ مدارس أو فصولاً لتعليم المعاقين من الأطفال بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في اقتراح النائب	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (87) تسلم الجهات المشار إليها في المادة السابقة دون مقابل أو رسوم شهادة لكل طفل معاق تم تأهيله وتبين بالشهادة المهنة التي تم تأهيله لها بالإضافة إلى البيانات الأخرى وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . مادة (88) تقوم جهات التأهيل بإخطار ديوان الخدمة المدنية بما يفيد تأهيل المعاق ويقيد الديوان أسماء الأطفال الذين تم تأهيلهم في سجل خاص وتسلم للطفل المعاق أو من ينوب عنه شهادة بحصل القيد دون رسوم . ويلتزم الديوان بمعاونة المعاقين المقيدين لديه في الالتحاق بالأعمال التي تناسب أعمارهم وكفايتهم ومحال إقامتهم ، وعلى جهة العمل إخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ببيان شهري عن الأطفال المعاقين الذين تم تشغيلهم .		مادة (69) تسلم الجهات المشار إليها في المادة السابقة – دون مقابل أو رسوم – شهادة لكل طفل معاق تم تأهيله وتبين بالشهادة المهنة التي تم تأهيله لها بالإضافة إلى البيانات الأخرى وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية . مادة (70) تقوم جهات التأهيل بإخطار ديوان الخدمة المدنية والقطاع الأهلي والنفطي بما يفيد تأهيل المعاق ويقيد الديوان أسماء الأطفال الذين تم تأهيلهم في سجل خاص وتسلم للطفل المعاق أو من ينوب عنه شهادة بحصل القيد دون رسوم . ويلتزم الديوان بمعاونة المعاقين المقيدين لديه في الالتحاق بالأعمال التي تناسب أعمارهم وكفايتهم ومحال إقامتهم ، وعلى جهة العمل إخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ببيان شهري عن الأطفال المعاقين الذين تم تشغيلهم .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (89) يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية قراراً بتحديد أعمال معينة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الدولة رأس مالها بالكامل تخصص للمعاقين من الأطفال الحاصلين على شهادة التأهيل وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك . وتعفي من جميع أنواع الضرائب والرسوم الأجهزة التعويضية والمساعدة وقطع غيارها ووسائل وأجهزة إنتاجها ووسائل النقل اللازمة لاستخدام الطفل المعاق وتأهيله . ويحظر استخدام هذه الأجهزة والوسائل لغير المعاقين دون مقتض ، ويعاقب على مخالفة ذلك بالحبس مدة لاتزيد على سنة وغرامة لاتقل عن مائتي دينار ولاتجاوز الخمسة آلاف والمصادرة .		مادة (71) يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية والقطاع الأهلي والنفطي قراراً بتحديد أعمال معينة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الدولة رأس مالها بالكامل تخصص للمعاقين من الأطفال الحاصلين على شهادة التأهيل وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك . وتعفي من جميع أنواع الضرائب والرسوم الأجهزة التعويضية والمساعدة وقطع غيارها ووسائل وأجهزة إنتاجها ووسائل النقل اللازمة لاستخدام الطفل المعاق وتأهيله . ويحظر استخدام هذه الأجهزة والوسائل لغير المعاقيـن دون مقتضى ، ويعاقب على مخالفة ذلك بالحبس مدة لاتزيد على سنة وغرامة لاتقل عن مائتي دينار ولاتجاوز الخمسة آلاف والمصادرة .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الباب السادس **ثقافة الطفل** مادة (90) تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل للثقافة في شتى مجالاتها من أدب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني والتقدم العلمي الحديث .	**الفصل الثالث** **ثقافة الطفل** مادة (27) توفر الدولة حاجات الطفل الثقافية في مجالات الأدب والفنون والعلوم ، وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث العربي والإسلامي والعالمي ، والمشاركة في الحياة الثقافية .	**الباب السابع** **ثقافة الطفل** مادة (72)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (91) يتم إنشاء مكتبات للطفل في المناطق السكنية كما تنشأ نوادي ثقافة الطفل ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية إنشاء هذه المكتبات أو النوادي وتنظيم العمل بها .	**مادة** (29) يعمل نادي الطفل على توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال من سن السادسة إلى الرابعة عشرة عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ، ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض التالية : • رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً خلال أوقات فراغهم في أثناء فترة الإجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعده . • استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة أم الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للانحراف . • تهيئة الفرصة للطفل لكي ينمو نمواً متكاملاً من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة . • معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي . • تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال . • تهيئة أسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة. وتبين اللائحة التنفيذية أداة إنشاء النوادي ونظام العمل بها .	**مادة (73)** يتم إنشاء مكتبات للطفل في المناطق السكنية كما تنشأ نوادي ثقافة الطفل ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية إنشاء هذه المكتبات أو النوادي وتنظيم العمل بها .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (92) يحظر نشر أو عرض أو تداول أي مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا ، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف . ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة حكم الفقرة السابقة بغرامة لاتقل عن مائتي دينار ولاتزيد على خمسة آلاف دينار ، ويجب مصادرة المطبوعات أو المصنفات الفنية المخالفة .	مادة (28) يحظر نشر أو عرض أو تداول أية مطبوعات أو مصنفات أدبية أو فنية مرئية أو مسموعة تؤثر بالسلب على أخلاقيات الطفل ، أو تزين له العادات والسلوكيات المخالفة لتقاليد وقيم المجتمع ، أو أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى انحرافه . مادة (35) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف حكم المادة (28) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار مع مصادرة المواد والمطبوعات أو المصنفات محل الجريمة .	مادة (74)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (93) ويكون حظر ما يعرض على الأطفال في دور السينما والأماكن العامة المماثلة والمسرح طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحظر على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإعلام وعلى مستغليها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات والمسئولين عن إدخال الجمهور ، السماح للأطفال بدخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان العرض محظوراً عليهم طبقاً لما تقرره جهة الاختصاص كما يحظر اصطحاب الأطفال عند الدخول لمشاهدة هذه الحفلات . مادة (94) على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة أن يعلنوا في مكان العرض وفي كافة وسائل الدعاية الخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض علـى الأطفال ، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة ، وباللغتين العربية والإنجليزية .		مادة (75) يكون حظر ما يعرض على الأطفال في دور السينما والأماكن العامة المماثلة والمسرح طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحظر على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التي يصدر بتحديدها قرار من وزارة الإعلام وعلى مستغليها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات والمسئولين عن إدخال الجمهور ، السماح للأطفال بدخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان العرض محظوراً عليهم طبقاً لما تقرره جهة الاختصاص كما يحظر اصطحاب الأطفال عند الدخول لمشاهدة هذه الحفلات . مادة (76) على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة أن يعلنوا في مكان العرض وفي كافة وسائل الدعاية الخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض علـى الأطفال ، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة ، وباللغتين العربية والإنجليزية .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (95) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام المادتين (92 ، 93) من هذا القانون وبغرامة لاتقل عن خمسين دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل طفل . مادة (96) يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الإعلام صفة الضبطية القضائية في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا الباب والقرارات الصادرة بتنفيذه .	**مادة** (37) صدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل قراراً يندب العدد الكافي من موظفي ليتولى مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون ، وضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه وتحرير المحاضر لإثبات هذه الجرائم .	**حذف** مادة (77) يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			الباب الثامن **الحماية الجزائية للطفل** **الفصل الاول** **تعريفات تشريعية** مادة (78) يقصد بالمصطلحات التالية ما يلي : 1-تعريف الإهمال:عدم تقديم الاحتياجات الاساسية للطفل من قبل أحد والديه أو الشخص الذي يقوم برعايته في مجالات : الصحة،التعليم،التطور العاطفي ،التغذية ،المسكن،والظروف الحياتية الآمنة (لاسباب غير قلة الامكانيات) ، مما يؤدي إلى الاخفاق في الرقابة المناسبة وحماية الطفل من الأذى ويؤثر على تطوره الجسدي والعقلي والعاطفي والاجتماعي والاخلاقي ، ومن أمثلته : - عدم تقديم الرعاية الصحية الوقائية للطفل (مثل التطعيمات) - عدم الحصول على العناية الطبية اللازمة عند مرض الطفل في الوقت المناسب . - عدم توفير الطعام أو الكساء الملائمين . - عدم توفير بيئة منزلية آمنة من المخاطر . - عدم إلحاق الطفل بالمدرسة أو عدم الانتظام بها . - عدم توفير الدعم النفسي والعاطفي .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			2-تعريف الإساءة الجسدية : التعدي على الطفل الذي ينتج عنه أذية جسدية (قد تكون نتيجة للضرب ، الهز ، الركل ، العض ، الحرق ، الخنق ، التسميم) وقد لا يتعمد المتعدي إيذاء الطفل ولكن تحدث الاصابة بسبب شدة العقاب أو بسبب الإهمال الشديد . 3-تعريف الإساءة النفسية (العاطفية) : سلوك تدميري للنفس يقوم به المتعدي على الطفل ويشمل : الرفض،العزل،الترهيب،التجاهل،الاهانة،تقييد حريته،تحميله مسؤليات تفوق قدراته،ممارسة التمييز ضده،او أي شكل من أشكال التعامل السيئ المبنى على الكره والرفض والذي يؤدي بدوره أذى في تطوير الطفل الجسدي والعقلي والعاطفي والاخلاقي والاجتماعي . 4-تعريف الإساءة الجنسية : تعرض الطفل لأي أنشطة أو سلوكيات جنسية من ممارسات الراشدين من قبل شخص بالغ وتشمل الممارسة ذات الطبيعة الجنسية بالفم أو اللمس أو الاحتضان أو الايلاج للاعضاء التناسلية أو أي جزء من إجزاء الجسم أو استخدام أداة ، أو التحرش اللفظي كما تشمل استغلال الطفل في أغراض الدعارة أو إنتاج الصور العارية أو استغلاله لأغراض جنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			5-تعريف المعالج النفسي : هو المتخصص بالنظريات العملية الذي يقوم بتشخيص الحالات التي تعاني من أضطرابات نفسية مختلفة ووضع الخطط العلاجية لها . 6-تعريف الاخصائي الاجتماعي والنفسي الطبي : هو الشخص الحاصل على مؤهل علمي في الخدمة الاجتماعية أو علوم النفس وقد تم تأهيله علمياً وفنيا في جامعات مختلفة ، هو المسئول المهني عن جميع عمليات الخدمة الاجتماعية والنفسية الطبية داخل المؤسسات الصحية والتأهيلية . 7- تعريف المراقب الاجتماعي : خبير اجتماعي مختص بالنظر في حالات الاطفال المعرضين للخطر أو الاطفال المتهمين ودراسة حالتهم وإعداد تقارير دورية عنهم وحضور جلسات التحقيق والمحاكمة وتنفيذ أي أمر أو حكم يصدر من محكمة الاحداث . 8-تعريف فريق حماية الطفل : هو فريق متخصص بالتعامل مع حالات الاشتباه الناتجة عن سوء معاملة الطفل وتأخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم ويتكون الفريق من أطباء اطفال وباطنية وممرض وإخصائي اجتماعي ومعالج نفسي وضابط من الإدارة العامة للأدلة الجنائية تابع لوزارة الداخلية .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الحماية من أخطار المرور مادة (57) لا يجوز منح الطفل ترخيصاً بقيادة أي مركبة آلية ومع عدم الإخلال بأي عقوبة نص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل طفل قاد مركبة آلية بغير ترخيص . ومع عدم الإخلال بأحكام قانون المرور ، يعاقب بذات العقوبة كل من أجر للطفل أو مكنه على أي نحو من قيادة مركبة آلية ، ويجوز للمحكمة إيقاف رخصة المركبة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وإيقاف رخصة المكان المخصص للتأجير لذات المدة ، وفي حالة العود يجب الحكم بإلغاء رخصة المكان أو غلقه إن لم يكن مرخصاً به .		مادة (79) كل ما لم يرد ذكره في هذا الباب يرجع أحكامه إلى قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 وقانون الاحداث رقم 3 لسنة 1983 في شأن الاحداث . **الفصل الثاني** **الحماية من أخطار المرور** مادة (80) ويجوز للمحكمة إيقاف رخصة المركبة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وإيقاف رخصة المكان المخصص للتأجير لذات المدة ، وفي حالة العود يجب الحكم بإلغاء رخصة المكان أو غلقه إن لم يكن مرخصاً به .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (58) لا يجوز قيادة دراجات الركوب في الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانية عشرة عاماً ، ويكون متولي أمر الطفل مسئولاً عما ينجم عن ذلك مـــن أضرار للغير وللطفل نفسه ولا يجوز لمؤجري دراجات الركوب وعمالهم تأجيرها في الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانية عشرة عاماً وإلا كانوا مسئولين عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه .		مادة (81) لا يجوز قيادة الدراجات النارية في الطريق العام او المركبات البحرية ووسائل الترفيه الجوية لمن تقل سنه عن ثمانية عشر عاماً ، ويكون متولي أمر الطفل مسئولاً عما ينجم عن ذلك مـــن أضرار للغير وللطفل نفسه . ولا يجوز لمؤجري الدراجات النارية والبحرية الركوب وعمالهم تأجيرها في الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانية عشر عاماً وإلا كانوا مسئولين عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه .	
	مادة (59) يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالغرامة التي لا تزيد على مائة دينار .		مادة (82) يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالغرامة التي	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			مادة (83) يجب على قائد المركبة أن يحافظ على سلامة الطفل أثناء القيادة وربط حزام الامان وإبقائه في المقاعد الخلفية ما لم يجاوز عشر سنوات على أن يخصص من في عمره في المقاعد الخلفية وفي حال إصابة الطفل بسبب عدم جلوسه في المقاعد الخلفية وربط حزام الامان ويعتبر ناتج عن اهمال قائد المركبة يعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى العقوبتين . مادة (84) لا يجوز سفر الطفل إلى خارج البلاد إلا بموافقة ولي أمر الطفل أو الحاضن أو متولي رعايته أو من في حكمهم وفق ضوابط تحددها وزارة الداخلية .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الباب السابع **المعاملة الجزئية للطفل** مادة (97) يعد الطفل معرضاً للخطر لأي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي أو كلاهما أو إذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له ، وذلك في أي من الأحوال الآتية : 1- إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر . 2- إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر أو كان معروضاً للإهمال أو للإساءة أو العنف أو الاستغلال أو التشرد . 3- إذا حرم الطفل ، بغير مسوغ ، من حقه ولو بصفة جزئية في حضانة أو رؤية أحد والديه أو من له الحق في ذلك.		**الفصل الثالث** **حماية الطفل من التعرض للخطر** مادة (85) يعد الطفل معرضاً للخطر لأي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي أو الاهمال أو إذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له ، وذلك في أي من الأحوال الآتية : 1- إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر . 2- إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر أو كان معرضاً للإهمال أو للإساءة أو العنف أو الاستغلال أو التشرد . 3- إذا حرم الطفل ، بغير مسوغ ، من حقه ولو بصفة جزئية في حضانة أو رؤية أحد والديه أو من له الحق في ذلك .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	4- إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو تعرض لفقد والديه أو أحدهما أو تخليهما أو متولي أمره عن المسئولية قبله . 5- اذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو تعرض مستقبله التعليمي للخطر . 6- إذا تعرض داخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحريض على العنف أو الأعمال المنافية للآداب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال التجاري أو التحرش أو الاستعمال غير المشروع للكحوليات أو المواد المخدرة المؤثرة على الحالة العقلية. 7- إذا وجد متسولاً ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة وغير ذلك مما يصلح مورداً جدياً للعيش . 8- إذا مارس جمع الفضلات والمهملات . 9- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.		4- إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو تعرض لفقد والديه أو أحدهما أو تخليهما أو متولي أمره عن المسئولية قبله . 5- اذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو تعرض مستقبله التعليمي للخطر . 6- إذا تعرض داخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحريض على العنف أو الأعمال المنافية للآداب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال التجاري أو التحرش أو الاستعمال غير المشروع للكحوليات أو المواد المخدرة المؤثرة على الحالة العقلية. 7- إذا وجد متسولاً في الاماكن العامة مما يعرضه للخطر ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة وغير ذلك مما يصلح مورداً جدياً للعيش . 8- إذا مارس جمع الفضلات والمهملات . 9- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	10-إذا خالط المنحرفين أو المشتبه فيهم أو الذين أشتهر عنهم سوء السيرة . 11-إذا كان سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو متولي أمره أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الطفل ، ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على شكوى من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو متولي أمره بحسب الأحوال . 12-إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن. 13-إذا كان مصاباً بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير. 14-إذا كـــان الطفل دون سن السابعة وصدرت منه واقعة تشكل جناية أو جنحة . وفيما عدا الحالات المنصوص عليها في البندين (3) ، (4) يعاقب كل من عرض طفلاً لإحدى حالات الخطر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز بخمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.		10-إذا خالط المنحرفين أو المشتبه فيهم أو الذين أشتهر عنهم سوء السيرة . 11-إذا كان الطفل سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو متولي أمره أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الطفل ، ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على شكوى من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو متولي أمره بحسب الأحوال . 12-إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن . 13-إذا كان مصاباً بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير. 14-إذا كـــان الطفل دون سن السابعة وصدرت منه واقعة تشكل جناية أو جنحة . 15- اذا اعتاد الهروب من البيت أو معاهد التعليم أو التدريب . 16- اذا تخلى الاب أو متولي رعاية الطفل السوي أو ذوي الاعاقة عن طفله في أحدى المؤسسات العلاجية او أحدي مؤسسات الرعاية الاجتماعية .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (98) تقوم الهيئة التي سيأتي ذكرها في الباب العاشر بإنشاء مراكز إيواء تابعة لها في كل محافظة من محافظات الكويت تختص بتلقي الشكاوي وتختص أيضا بمعالجة الأطفال المتعرضين للأذى بأي شكل من أشكاله النفسي والاجتماعي وفي الحالات التي يحتاج فيها الطفل إلى علاج صحي يحول على المستشفي المختص وبعد شفائه يحول إلى مركز الإيواء التابع لمنطقة سكنه ، وأن يتبع ذلك علاج ذويه نفسياً أو اجتماعيا مسببي الأذى حتى يعاد تأهيلهم ويتمكنوا من رعاية طفلهم بشكل طبيعي ، ومن ثم يتمكن الطفل وذويه من الاندماج في المجتمع ولهذه المراكز صلاحية طلب التحقيق فيما يرد إليها من شكاوي وإرسال تقارير بما يتكشف لها أي جهات الاختصاص . * ويجب أن يضم كل مركز من هذه المراكز متخصصين نفسيين واجتماعيين وأطباء وقانونيين ، كما يجب أن يشكل مجلس تنفيذي يضم في عضويته إضافة إلى هؤلاء المتخصصين ممثلين من وزارات الصحة والداخلية والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل وممثلين من جمعيات النفع العام المهتمة بقضايا الطفولة .		مادة (86) - ويجب أن يضم كل مركز من هذه المراكز متخصصين نفسيين واجتماعيين وأطباء وقانونيين ، كما يجب أن يشكل جهاز إداري يضم في عضويته إضافة هؤلاء المتخصصين ممثلين من وزارة الصحة والداخلية والتربية والشئون الاجتماعية والعمل وممثلين من جمعيات النفع العام المهتمة بقضايا الدولة .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (99) إذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المنصوص عليها في البندين (1) و(2) والبنود من (5) إلى (14) من المادة 98 من هذا القانون ، عرض أمره على مركز الإيواء التابع لسكنه لإعمال شئونه المنصوص عليها في المادة 96 من هذا القانون ، وللمركز إذا رأي لذلك مقتضي ، أن تطلب من نيابة الطفل إنذار متولي أمر الطفل كتابة لتلافي أسباب تعرضه للخطر ، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ تسليمه ، ويتبع في نظر هذا الاعتراض والفصل فيه الإجراءات المقررة للاعتراض على الأوامر الجنائية ، ويكون الحكم فيه نهائياً . وإذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المشار إليها في الفقرة السابقة ، بعد صيرورة الإنذار نهائياً : عرض أمره على مركز الإيواء الذي حول إليه وللمركز : فضلاً عن السلطات المقررة لها في الفقرة السابقة ، عرض أمر الطفل على النيابة العامة لتتخذ في شأنه أحد التدابير المنصوص عليها في المادة (106) .من هذا القانون : فإذا كان الطفل لم يبلغ السابعة من عمره فلا يتخذ في شأنه إلا تدبيراً التسليم أو الإيداع في إحدى المستشفيات أو المراكز المتخصصة . وعلى كل من علم بتعرض الطفل للخطر أن يقدم إليه ما في مكنته من المساعدة العاجلة الكفيله بتوقي الخطر أو زواله عنه .		مادة (87)	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (100) يكون لمراكز الإيواء تلقي الشكاوي عن حالات تعرض الطفل للخطر ، ولها في هذه الحالة : بعد التحقق من جدية الشكوى ، استدعاء الطفل أو أبويه أو متولي أمره أو المسئول عنه والاستماع إلى أقوالهم حول الوقائع موضوع الشكوى ، وعلى المركز فحص الشكوى والعمل على إزالة أسبابها ، فإذا عجزت عن ذلك ، رفعت تقريراً بالواقعة وماتم فيها من إجراءات إلى اللجنة العامة لحماية الطفولة لتتخذ ما يلزم من إجراءات قانونية . مادة (101) تقوم مراكز الإيواء باتخاذ ما تراه من التدابير والإجراءات الآتية : 1- إبقاء الطفل في عائلته مع التزام الأبوين باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق به وذلك في آجال محددة ورهن رقابة دورية من لجنة حماية الطفولة . 2- إنشاء الطفل في عائلته مع تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية اللازمة للطفل وعائلته ومساعدتها .		**حذف** مادة (88) تقوم مراكز حماية الطفل باتخاذ ما تراه من التدابير والإجراءات الآتية : 1- إبقاء الطفل في عائلته مع التزام الأبوين باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق به وذلك في آجال محددة ورهن رقابة دورية من مركز حماية الطفل . 2- ابقاء الطفل في عائلته مع تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية اللازمة للطفل وعائلته ومساعدتها .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	3- إنشاء الطفل في عائلته مع أخذ الاحتياطيات اللازمة لمنع كل اتصال بينه وبين الأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية . 4- التوصية لدى المحكمة المختصة بإيداع الطفل مؤقتاً مركز الإيواء التابع لمنطقة سكنه لحين زوال الخطر ويقوم المركز بعلاجه صحياً ونفسياً واجتماعيا طبقاً للإجراءات المقررة في هذا القانون . 5- التوصية لدى المحكمة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوضع الطفل في أحد مراكز الإيواء التابعة لمنطقة سكنه لعلاجه وإعادة تأهيله للمدة اللازمة حتى زوال الخطر عنه وكذلك علاج ذويه مسببي الأذى وإعادة تأهيلهم . 6- أن ترفع الأمر عند الاقتضاء إلى محكمة الأحداث للنظر في الحكم على المسئول عن الطفل بنفقه وقتية ، ويكون حكم المحكمة في ذلك واجب التنفيذ ولا يوقفه الطعن فيه .		في عائلته مع أخذ الاحتياطيات اللازمة لمنع كل اتصال بينه وبين الأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية . 4- التوصية لدى المحكمة المختصة بإيداع الطفل مؤقتاً مركز حماية الطفل التابع لمنطقة سكنه لحين زوال الخطر ويقوم المركز بعلاجه صحياً ونفسياً واجتماعيا طبقاً للإجراءات المقررة في هذا القانون . 5- التوصية لدى المحكمة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوضع الطفل في أحد مراكز الإيواء التابعة لمنطقة سكنه لعلاجه وإعادة تأهيله للمدة اللازمة حتى زوال الخطر عنه وكذلك علاج ذويه مسببي الأذى وإعادة تأهيلهم .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	7- في حالات الخطر المحدق تقوم مراكز الإيواء التابعة لمنطقة سكن الطفل باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجله لإخراج الطفل من المكان الذي يتعرض فيه للخطر ونقله إلى مكان آمن بما في ذلك الاستعانة برجال الشرطة عند الاقتضاء . ويعتبر خطراً محدقاً كل عمل سلبي يهدد حياة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية على نحو لا يكون تلافيه بمرور الوقت . وتقوم مراكز الإيواء بصفة دورية بمتابعة إجراءات ونتائج تنفيذ التدابير المتخذة في شأن الطفل ، ولها أن توصي عند الاقتضاء بإعادة النظر في هذه التدابير وتبديلها أو وقفها بما يحقق قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي وعدم فصله عنه إلا كملاذ أخير ، ولأقصر فترة زمنية ممكنه ، وإعادته إليه في أقرب وقت .		7- في حالات الخطر المحدق تقوم مراكز حماية الطفل التابعة لمنطقة سكن الطفل باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجله لإخراج الطفل من المكان الذي يتعرض فيه للخطر ونقله إلى مكان آمن بما في ذلك الاستعانة برجال الشرطة عند الاقتضاء . ويعتبر خطراً محدقاً كل عمل يهدد حياة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية على نحو لا يكون تلافيه بمرور الوقت . وتقوم حماية الطفل بصفة دورية بمتابعة إجراءات ونتائج تنفيذ التدابير المتخذة في شأن الطفل . (ولها أن توصي عند الاقتضاء بإعادة النظر في هذه التدابير وتبديلها أو وقفها بما يحقق قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي وعدم فصله عنه إلا كملاذ أخير ، ولأقصر فترة زمنية ممكنه ، وإعادته إليه في أقرب وقت) .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (115) يعاقب بغرامة لاتجاوز خمسمائة دينار من أهمل بعد إنذاره طبقاً للفقرة الأولى من المادة (99) من هذا القانون من العمل في مراقبة الطفل وترتب على ذلك تعرضه للخطر في إحدى الحالات المشار إليها الفقرة الأولى من المادة (97) من هذا القانون . مادة (116) يعاقب بغرامة تقل عن مائتي دينار ولاتجاوز ألف دينار من سلم إليه طفل وأهمل في أداء أحد واجباته إذا ترتب على ذلك ارتكاب الطفل جريمة تعرضه للخطر في إحدى الحالات المبينه في هذا القانون . فإذا كان ذلك ناشئاً عن إخلال جسيم بواجباته تكون العقوبة الحبس مدة لاتقل ثلاثة أشهر ولاتجاوز سنة وغرامة لاتقل عن ألف دينار ولاتجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .		مادة (89)	
	مادة (157) يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً. في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة		مادة (90) يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الباب الثامن **الإجراءات التأهيلية والعقابية** **للطفل مرتكب الجريمة** مادة (102) إذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي أفقد الطفل القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصاباً بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره ، حكم بإيداعه أحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة . ويتخذ هذا التدبير وفقا للأوضاع المقررة في القانون بالنسبة إلى من يصاب بإحدى هذه الحالات في أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم .		**الباب التاسع** **الإجراءات التأهيلية والتدابير العقابية** **للطفل المتهم** **الفصل الاول** **التدابير والعقوبات للطفل المتهم** مادة (91) إذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي أفقد الطفل القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصاباً بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره ، حكم بإيداعه أحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة . ويتخذ هذا التدبير وفقا للأوضاع المقررة في القانون بالنسبة إلى من يصاب بإحدى هذه الحالات في أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (103) يحكم على الطفل الذي لم تجاوز سنة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة ، إذا ارتكب جريمة ، بأحد التدابير الآتية : 1- التوبيخ. 2- التسليم 3- الإلحاق بالتدبير المهني . 4- الإلزام بواجبات معينة . 5- الإختبار القضائي . 6- العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته ، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع هذا العمل وضوابطها . 7- الإيداع في أحد المستشفيات المتخصصة. 8- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وعدا المصادرة وإغلاق المحال ورد الشيء إلى أصله لا يحكم على هذا الطفل بأي عقوبة أو تدبير منصوص عليه في قانون آخر.		مادة (92) اذا ارتكب الطفل الذي اتم السابعة ولم يكمل الخامسة عشر سنة ميلادية كاملة ، جناية أو جنحه أمر القاضي باتخاذ أحد التدابير الآتية : 1- التوبيخ. 2- التسليم 3- الإلحاق والتأهيل المهني . 4- الإلزام بواجبات معينة . 5- الاختبار القضائي. 6- العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته ، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع هذا العمل وضوابطها . 7- الإيداع في أحد المستشفيات المتخصصة. 8- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وعدا المصادرة وإغلاق المحال ورد الشيء إلى أصله لا يحكم على هذا الطفل بأي عقوبة أو تدبير منصوص عليه في قانون آخر.	

النص كما ورد بالتشريع الأول	النص كما ورد في التشريع الثاني	النص كما ورد في مشروع القانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (104) التوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الطفل على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى . مادة (105) يسلم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر في أيهم الصلاحية في القيام بتربيته سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك . وإذا كان الطفل ذا مال أو كان له من يلزم بالإنفاق عليه قانوناً وطلب من حكم بتسليمه إليه تقرير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بتسليم المبلغ الذي يحصل من مال الطفل أو مايلزم به المسئول عن النفقه وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقه ويكون الحكم بتسليم الطفل إلى غير الملتزم بالإنفاق لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات . مادة (106) يكون تدريب الطفل وتأهيله بأن تعهد المحكمة به على أحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر التي تقبل تدريبه وبما يتناسب مع ظروف الطفل ، مدة تحددها المحكمة في حكمها ، على ألا تزيد مدة بقاء الطفل في الجهات المشار إليها على ثلاث سنوات ، وذلك بما لا يعيق انتظام الطفل في التعليم الأساسي .		مادة (93) التوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الطفل على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى . مادة (94) يسلم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر في أيهم الصلاحية في القيام بتربيته سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك . وإذا كان الطفل ذا مال أو كان له من يلزم بالإنفاق عليه قانوناً وطلب من حكم بتسليمه إليه تقرير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بتسليم المبلغ الذي يحصل من مال الطفل أو ما يلزم به المسئول عن النفقة وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقة ويكون الحكم بتسليم الطفل إلى غير الملتزم بالإنفاق لمدة لا تزيد على سنتين . مادة (95) يكون تأهيل الطفل بأن تعهد المحكمة به لأحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر التي تقبل تدريبه وبما يتناسب مع ظروف الطفل ، مدة تحددها المحكمة في حكمها ، على ألا تزيد مدة بقاء الطفل في الجهات المشار إليها على سنتين ، وذلك بما لا يعيق انتظام الطفل في التعليم الأساسي .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (107) الالتزام بواجبات معينة بحظر ارتياد أنواع من المحال أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات . مادة (108) يكون الاختبار القضائي بوضع الطفل في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات فإذا فشل الطفل في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى الواردة بالمادة 102 من هذا القانون .		مادة (96) الالتزام بواجبات معينة بحظر ارتياد أنواع من المحال أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد . مادة (97) يكون الاختبار القضائي بوضع الطفل في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على سنتين فإذا فشل الطفل في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (109) يكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو المعترف بها منها ، فإذا كان الطفل معاقاً يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله ، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع ، ويجب على المحكمة متابعة أمر الحدث عن طريق تقرير تقدمه المؤسسة التي أودع بها الطفل كل شهرين على الأكثر لتقرر المحكمة إنهاء التدبير فوراً وإبداله حسب الاقتضاء على أن تراعي أن يكون الإيداع لأقصر فترة ممكنة وفي جميع الأحوال يتعين ألا تقضي المحكمة بتدبير الإيداع إلا كملاذ أخير وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح .		مادة (98) يكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو المعترف بها منها ، فإذا كان الطفل معاقاً يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله ، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع ، ويجب على المحكمة متابعة أمر الحدث عن طريق تقرير تقدمه المؤسسة التي أودع بها الطفل كل شهرين على الأكثر لتقرر المحكمة إنهاء التدبير فوراً وإبداله حسب الاقتضاء على أن تراعي أن يكون الإيداع لأقصر فترة ممكنة وفي جميع الأحوال يتعين ألا تقضي المحكمة بتدبير الإيداع إلا كملاذ أخير .	
	مادة (110) يلحق المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة بالجهات التي يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته وتتولي المحكمة الرقابة على بقائه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك وإذا بلغ الطفل سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات المخصصة لعلاج الكبار.		مادة (99)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (111) إذا ارتكب الطفل الذي لم يجاوز سنه خمس عشره سنة جريمتين أو أكثر ، وجب الحكم بتدبير مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الطفل ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم . مادة (112) ينتهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات التي تناسب حالته وفقاً لما نصت عليه المادة (109) من هذا القانون . مادة (113) لايحكم بالإعدام ولا بالحبس المؤبد على المتهم الذي لم يجاوز سنة الثامنة عشرة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . ومع عدم الإخلال بأحكام قانون الجزاء ،، إذا أرتكب الطفل الذي تجاوزت سنه خمس عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الحبس المؤبد حكم عليه بالحبس المؤقت ، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بعقوبة الحبس أن تحكم عليه بأحد التدابير المنصوص عليها في البنود (5) ، (6) ، (8) من المادة 65 من هذا القانون .		مادة (100) إذا ارتكب الطفل الذي لم يجاوز سنه خمسة عشر سنة جريمتين أو أكثر ، وجب الحكم بتدبير مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الطفل ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم . مادة (101) ينتهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات التي تناسب حالته . مادة (102) مع عدم الإخلال بأحكام قانون الاحداث ، إذا أرتكب الطفل الذي تجاوز سنه خمس عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الحبس المؤبد حكم عليه بالحبس المؤقت ، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بعقوبة الحبس أن تحكم عليه بأحد التدابير المنصوص عليها في البنود (5) ، (6) ، (8) من المادة .	لها نص مطابق في قانون الاحداث

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (114) لايجوز احتجاز الأطفال أو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد ، ويراعى في تنفيذ الاحتجاز تصنيف الأطفال بحسب السن والجنس ونوع الجريمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقبتين كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أحتجز أو حبس أو سجن طفلاً مع بالغ أو أكثر في مكان واحد.		مادة (103) لا يجوز احتجاز الأطفال أو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد ، ويراعى في تنفيذ الاحتجاز تصنيف الأطفال بحسب السن والجنس ونوع الجريمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أحتجز أو حبس أو سجن طفلاً مع بالغ أو أكثر في مكان واحد.	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (117) عدا الأبوين والأجداد والزوج والزوجة يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخفى طفلاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للقرار أو ساعده على ذلك . مادة (118) يعاقب كل بالغ حرض طفلاً على ارتكاب جنحة أو أعده لذلك أو ساعده عليها أو سهلها له بأي وجه ولم يبلغ مقصده من ذلك بما لايجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لتلك الجريمة . وتكون العقوبة الحبس مدى لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد على سنة إذا أستعمل الجاني مع الطفل وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المسئولين عن تربيته أو ملاحظـات أو كان مسلماً إليه بمقتضي القانون أو كان خادماً عند أي ممن تقدم ذكرهم . وفي جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة على أكثر من طفل ، ولو في أوقات مختلفة ، كانت العقوبة الحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد على سبع سنوات . ويعاقب بالعقوبة المقررة للشروع للجريمة المحرض عليها ، كل بالغ حرض طفلاً على ارتكاب جناية أو أعده لذلك أو ساعده عليها أو سهلها له بأي وجه ولم يبلغ مقصده من ذلك.		مادة (104) **حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (123) يكون للأطفال المجني عليهم والأطفال في جميع مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ الحق في الاستماع إليهم وفي المعاملة بكرامة وإشفاق ، مع الاحترام الكامل لسلامتهم البدنية والنفسية والأخلاقية ، والحق في الحماية والمساعدة الصحية والاجتماعية والقانونية وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع ، في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن توفير العدالة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها .		**الفصل الثاني** **اجراءات محاكمة الطفل المتهم** مادة (105) يكون للأطفال المجني عليهم والأطفال المتهمين في جميع مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ الحق في الاستماع إليهم وفي المعاملة بكرامة وإشفاق **على ان يكون بحضور المراقب الاجتماعي أو الاخصائي أو المعالج النفسي ، مع الاحترام الكامل لسلامتهم البدنية والنفسية والأخلاقية ، والحق في الحماية والمساعدة الصحية والاجتماعية والقانونية** وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع ، في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن توفير العدالة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها .	
	مادة (124) يكون للموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية والعمل في دوائر اختصاصهم صفة سلطة الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأطفال وحالات تعريضهم للخطر وسائر الجرائم المنصوص عليها في القانون .		مادة (106)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (125) يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل . مادة (134) ينشىء المراقبون المشار إليهم في المادة (124) من هذا القانون لكل طفل منهم بجناية أو جنحة وقبل التصرف في الدعوى ملفاً يتضمن فحصاً كاملاً لحالته النفسية والعقلية والبدنية والاجتماعية ويتم التصرف في الدعوى على ضوء ما ورد فيه . ويجب على المحكمة قبل الحكم في الدعوى أن تناقش واضعي تقارير الفحص المشار إليها فيما ورد بها ولها أن تأمر بفحوص إضافية .		مادة (107)	تم دمج المادتين (125و134)

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (126) لايحبس احتياطيا الطفل الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة ، ويجوز للنيابة العامة إيداعه إحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد على أسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه : على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بمدها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية . ويجوز بدلا من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأمر بتسليم الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ، ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بغرامة لا تجاوز ألف دينار .		مادة (108) لا يحبس احتياطيا الطفل الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة ، ويجوز لنيابة الاحداث إيداعه إحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد على أسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه : على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بمدها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية . ويجوز بدلا من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأمر بتسليم الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ، ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بغرامة لا تجاوز ألف دينار .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (127) تشكل في مقر كل محافظ محكمة للإحداث وتتولى أعمال النيابة في العامة تلك المحاكم نيابة متخصصة للأحداث يصدر بشأنها قرار من وزير العدل . مادة (128) تشكل محكمة الأحداث من ثلاثة قضاه ويعاون المحكمة خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوبياً ، وعلى الخبيرين أن يقدما تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الطفل من جميع الوجوه وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها ، ويعين الخبيران المشار إليهما بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، وتحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبيراً بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل . ويكون . استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث أمام دائرة إستئنافيه تشكل بالمحكمة الكلية من ثلاثة قضاه ، أثنين منهما على الأقل بدرجة رئيس محكمة ، ويراعى حكم الفقرة السابقة في تشكيل هذه الدائرة .		مادة (109)	نـــص بديـــل للمادتيـن (127.128)

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (129) تختص محكمة الأحداث دون غيرها في أمر الطفل عند اتهامه في إحدى الجرائم أو تعرضه للانحراف ، كما تختص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المواد من 113 إلى 117 من هذا القانون . واستثناء من الحكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص لمحكمة الجنايات بنظر قضايا الجنايات التي يتهم فيها طفل جاوز سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة متى أسهم في الجريمة غير طفل وأقتضي الأمر رفع الدعوى الجزائية عليه مع طف ، وفي هذه الحالة يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفـل من جميع الوجوه ، ولها أن تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء . مادة (130) يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو يقيم فيه الطفل هو أو وليه أو وصيه بحسب الأحوال . ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تعقد في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال التي يودع فيها الطفل . مادة (131) يتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال القواعد والإجراءات المقررة في مواد الجنح ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .		مادة (110) **حذف**	حذف الفقرة الثانية لوجودها في قانون الاحداث بصياغة افضل وتفصيل اكثر . حذف المادة لعدم دقتها في الصياغة القانونية

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما إنتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (132) للطفل الحق في المساعدة القانونية ، ويجب أن يكون له في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوياً محام يدافع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، فإذا لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة ندبه ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليه . مادة (133) لا يجوز أن يحضر محاكمة الطفل أمام محكمة الأحداث إلا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص ، وللمحكمة أن تأمر بإخراج الطفل من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد ممن ذكروا إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الطفل أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إفهام الطفل بما تم في غيبته من إجراءات ، وللمحكمة إعفاء الطفل من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفي بحضور وليه أو وصية نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً .		مادة (111) للطفل الحق في المساعدة القانونية ، ويجب أن يكون له في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوياً محام يدافع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، فإذا لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة ندبه ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية . مادة (112) لا يجوز أن يحضر محاكمة الطفل أمام محكمة الأحداث إلا أقاربه والشهود والمحامون ومراقب اجتماعي ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص ، وللمحكمة أن تأمر بإخراج الطفل من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد ممن ذكروا إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الطفل أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إفهام الطفل بما تم في غيبته من إجراءات ، وللمحكمة إعفاء الطفل من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفي بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			مادة (113) إذا رأت المحكمة أن حالة الطفل البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة في أحد الأماكن المناسبة المدة التي تلزم لذلك ، ويوقف السير في الدعوى إلى أن يتم هذا الفحص . مادة (114) كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الطفل وكل حكم يصدر في شأنه يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الطفل طرق الطعن المقررة في القانون .	
	مادة (138) كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الطفل وكل حكم يصدر في شأنه يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الطفل طرق الطعن المقررة في القانون .			

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (139) يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الطفل لوالديه أو لمن له الولاية عليه فلا يجوز استئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه . مادة (122) تسري أحكام القضاء الدعوى الجزائية بالصلح أو التصالح المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجنائية على الجرائم التي يرتكبها الطفل . مادة (140) إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سنة تجاوزت الخامسة عشره ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع المحامي الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون . وإذا حكم على المتهم باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشره ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يبلغها رفعت النيابة العامة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق الى النيابة العامة للتصرف .		مادة (115) مادة (116) مادة (117)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (136) لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث . مادة (137) يكون الحكم الصادر على الطفل بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف . مادة (141) يختص رئيس محكمة الأحداث التي يجري التنفيذ في دائرتها دون غيره بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة منها ، على أن يتقيد في الأشكال في التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية . ويقوم رئيس محكمة الأحداث أو من يندبه من قضاة المحكمة أو الخبير بها بزيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب والتأهيل ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستشفيات المتخصصة والمؤسسات العقابية وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الأحداث طفل والواقعة في دائرة اختصاصها وذلك مرة على الأقل كل ثلاث أشهر ، للتحقق من قيامتها بواجباتها في إعادة تأهيل الطفل ومساعدته لإعادة إدماجه في المجتمع ولرئيس محكمة الأحداث إرسال تقرير بملاحظته إلى اللجنة العامة لحماية الطفولة المختصة لإعمال مقتضاه .		مادة (118) لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث . مادة (119) يكون الحكم الصادر على الطفل بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف . مادة (120)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (142) فيما عدا تدبير التوبيخ يتولى المراقب الاجتماعي والإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المواد من (101) إلى (104) من هذا القانون وملاحظة المحكوم عليه بها وتقديم التوجيهات له وللقائمين على تربيته وعليه أن يرفع إلى محكمة الأحداث تقارير دورية عن الطفل الذي يتولى أمره والإشراف عليه ، وعلى المسئول عن الطفل إجبار المراقب الاجتماعي في حالة موت الطفل أو مرضه أو تغيير سكنه أو غيابه دون إذن وكذلك عن كل طارئ آخر يطرأ عليه . مادة (143) إذا خالف الطفل حكم التدبير المفروض عليه كان للمحكمة أن تأمر بعد سماع أقواله بإطالة مدة التدبير بما يجاوز نصف الحد الأقصى أو أن تستبدل به تدبيراً آخر يتفق مع حالته .		**حذف** مادة (121)	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (144) للمحكمة أن تأمر بعد إطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الطفل أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، وإذا رفض هذا الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقـل من تاريخ رفضه ، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن . مادة (145) لا ينفذ أي تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به ألا بقرار يصدر من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأى المراقب الاجتماعي . مادة (146) لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون الذين لم يجاوزا من العمر ثماني عشرة سنة كاملة وقت التنفيذ . مادة (147) لا يلزم الأطفال بأداء أي رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوي المتعلقة بهذا الباب .		مادة (122) للمحكمة أن تأمر بعد إطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الطفل أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، وإذا رفض هذا الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقـل من تاريخ رفضه ، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن . حذف مادة (123) لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون الذين لم يجاوزا من العمر ثماني عشرة سنة كاملة وقت التنفيذ . مادة (124) لا يلزم الأطفال بأداء أي رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوي المتعلقة بهذا الباب .	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (148) يكون تنفيذ العقوبات المقيده للحرية المحكوم بها على الأطفال في مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الداخلية فإذا بلغ سن الطفل واحدا وعشرين سنة نفذت عليه العقوبة أو المدة الباقية منها في السجن المركزي ، ويجوز مع ذلك استمرار التنفيذ عليه في المؤسسة العقابية إذا لم تكن هناك خطورة من ذلك وكانت المدة الباقية من العقوبة لا تجاوز ستة أشهر .		مادة (125) يكون تنفيذ العقوبات المقيده للحرية المحكوم بها على الأطفال في مؤسسات اصلاحية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الداخلية فإذا بلغ سن الطفل واحدا وعشرين سنة نفذت عليه العقوبة أو المدة الباقية منها في السجن المركزي ، ويجوز مع ذلك استمرار التنفيذ عليه في المؤسسة العقابية إذا لم تكن هناك خطورة من ذلك وكانت المدة الباقية من العقوبة لا تجاوز ستة أشهر .	
	مادة (149) ينشأ لكل طفل محكوم عليه ملف تنفيذ يضم إليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ويثبت فيه مايصدر في شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وإحكام ، ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ إي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .		مادة (126) ينشئ لكل طفل محكوم عليه ملف تنفيذ يضم إليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ويثبت فيه مايصدر في شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وأحكام ، ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ إي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .	
	مادة (150) تطبق الأحكام الوارد في قانون الجزاء وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما لم يرد به نص في هذا الباب .		**حذف**	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (151) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن الفي دينار كويتي او باحدى هاتين العقوبتين كل شخص يلزم قانوناً برعاية الطفل ولم يقم بالواجبات المنصوص عليها في المادة (14) وعدم تمكينه من الحصول على حقوقه الواردة بالمادة السابعة والمادة (3) من هذا القانون مادة (119) يزداد بمقدار المثل الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأي جريمة إذا وقعت من بالغ على طفل ، أو إذا ارتكبها أحد والديه أو من له الولاية أو الوصاية أو المسئول عن ملاحظاته وتربيته أو من له سلطة عليه ، أو كان خادماً عند من تقدم ذكرهم .	**الباب الخامس** **العقوبات** **مادة** (32) **يعاقب كل من يخالف أحكام أي من المادتين 7 ، 17 من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.**	**الباب العاشر** **المعاملة الجزائية للمعتدي على الطفل** مادة (127) كل الجرائم الواقعة على الطفل الذي تسبب له اذى بدني أو نفسي أو جنسي تطبق عليها أحكام قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1961م . مادة (128) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن الفي دينار كويتي او باحدى هاتين العقوبتين كل شخص مادة (129)	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (120) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل ، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المحصلة منها ، وغلق الأماكن محل ارتكابها مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية . ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة كـل من : أ- استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم . ب- استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب ، ولو لم تقع الجريمة فعلاً .		مادة (130) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل ، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المحصلة منها ، وغلق الأماكن محل ارتكابها ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية . ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة كـل من : أ- استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة أو غيرها من الوسائل لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم . ب- استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب ، ولو لم تقع الجريمة فعلاً .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (154) يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة لا تزيد عن ثلاثة الاف دينار كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وقام بالاعتداء جنسياً عليه او الاعتداء عليه وتسببفي عاهة مستديمة . مادة (121) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ، نص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لاتقل عن عشرة آلاف دينار كويتي ولاتجاوز خمسين ألف دينار كل من نشر أو أذاع بأحد أجهزة الإعلام أي معلومات أو بيانات ، أو أي رسوم أو صور تتعلق بهوية الطفل حال عرض أمره على الجهات المعنية بالأطفال المعرضين للخطر أو المخالفين للقانون .		**حذف** مادة (131) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ، نص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار كويتي ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من نشر أو أذاع بأحد أجهزة الإعلام أي معلومات أو بيانات ، أو أي رسوم أو صور تتعلق بهوية الطفل حال عرض أمره على الجهات المعنية بالأطفال المعرضين للخطر أو المخالفين للقانون . مادة (132) يحرم الأب أو المتولي رعاية الطفل من كافة المزايا العينية التي تمنحها الدولة اذا صدر ضده حكم نهائي بإدانته بجريمة من الجرائم الواقعة على الطفل .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	الباب التاسع **الهيئة العامة للطفولة والأمومة** مادة (159) تنشأ هيئة تسمى الهيئة العامة للطفولة والأمومة ، ويبين القانون الصادر بإنشائها تشكيلها وتنظيمها واختصاصاتها مع مراعاة ما ورد بالمادة (97) من هذا القانون . مادة (160) ينشأ صندوق يتبع الهيئة العامة للطفولة والأمومة يسمى صندوق رعاية الطفولة والأمومة وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة وموازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة ، وتنتهي بنهايتها ، ويرحل فائض الحساب من سنة مالية إلى أخرى .	**الباب الرابع** **المجلس الأعلى للطفولة** **مادة** (30) يشكل بمرسوم مجلس أعلى يسمى " المجلس الأعلى للطفولة " يضم في عضويته ممثلين عن الجهات الحكومية المختصة وعدداً من ذوي الخبرة في هذا الشأن ، يتولى تنسيق الجهود في مجال وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة بغرض تحقيق أهداف هذا القانون .	**الباب الحادي عشر** **المجلس الأعلى للطفولة** **الفصل الاول** **كيفية إنشائه وأهدافه واختصاصه** مادة (133) مادة (134)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (161) يكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس الهيئة العامة للطفولة والأمومة ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق ونظام العمل فيه قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتكون مدة مجلس إدارة الصندوق أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .	**مادة** (31) يختص المجلس الأعلى للطفولة بما يلي : 1 – العمل على كفالة الحقوق الأساسية للطفل وحمايته . 2 – توفير الضمانات والحماية القانونية اللازمة لرعايته وتأهيله والارتقاء بمستواه الإنساني والاجتماعي . 3 – إعداد الطفل للحياة الحرة والكرامة الإنسانية على أسس من المساواة والعدل والتسامح والاعتدال . 4 – إرساء وترسيخ كل ما يتعلق بحقوق الطفل ، وإبراز أهميتها لتحقيق التنشئة السليمة للأطفال. 5 – إجراء الدراسات لتقييم أوضاع الطفل في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والتعليمية والثقافية. 6 – وضع خطط للنهوض بالطفولة وأولويات وخطوات التنفيذ في إطار خطة الدولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . 7 – اقتراح مشروعات القوانين التي تستهدف تحقيق أغراض هذا القانون . 8 – الاشتراك في المؤتمرات وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال النهوض بالطفل . 9 – دراسة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقليمية والدولية المعنية بشئون الطفل . 10 – توفير الكوادر المتطلبة وتدريبها على أحدث المناهج والوسائل اللازمة لرعاية وحماية الطفل . 11 – تقديم التقارير السنوية لمجلس الوزراء لإيضاح ما تم تنفيذه من الخطط في هذا الشأن . ويضع المجلس لائحة داخلية لنظام العمل به .	مادة (135)	

النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
		مادة (34) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر يعاقب كل من ينشئ أو يدير روضة أطفال دون ترخيص أو بالمخالفة للمواصفات والشروط الخاصة بها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين . **الباب السادس** **أحكام عامة** مادة (36) تعمل الدولة ، في حالات الطوارئ والكوارث والنزاعات المسلحة على حماية الطفل وإعانته في الحصول على حقوقه في المأوى والغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق التي يتضمنها هذا القانون .		**ليس لها مقابل** **ليس لها مقابل**

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (162) مجلس إدارة الصندوق هو الجهة المهيمنة على شئونه وله على وجه الخصوص ما يأتي : 1- اتخاذ ما يلزم لتنمية موارد الصندوق . 2- إنشاء دور إيواء ومدارس ومستشفيات خاصة بالطفل . 3- إقامة مشروعات خدمية وإنتاجية وحفلات وأسواق خيرية ومعارض ومباريات رياضية لتحقيق أهداف الهيئة العامة للطفولة والأمومة ، وذلك بعد الحصول على التصريح من الجهات المعنية . 4- توزيع إعانات على الجهات المهتمة بالطفولة والأمومة 5- القيام بأي عمل من شأنه دعم حقوق الطفل . 6- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشؤون الأسرة . 7- إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الاساءة أو تجاوز حدود التربية أيا كانت صور المعاملة التي تؤثر سلبا علـــى تربيـــة الأطفـــال واقتراح الحلول المعالجة لها . 8- التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله .		الفصل الثاني **الامانة العامة للمجلس** مادة (136)	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (163) تتكون موارد الصندوق مما يأتي : أ- المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لدعم الصندوق . ب- الغرامات ومقابل التصالح عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . ج- عوائد استثمار اموال الصندوق والعقارات التي تخصص له او تؤول إليه . د- الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها. مادة (164) تقوم الهيئة بتشكيل مجلس مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتنسيق العمل بين الوزارات المعنية في جميع المحافظات لعرض جميع قضايا الطفل غير الجزائية في داخل المجلس . مادة (165) تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة التربية والعمل على ما تراه مناسبا لتطوير حماية الطفولة .		مادة (137) مادة (138) مادة (139)	توضح الفقرة رقم 3 عن تخصصات الاعضاء في المذكرة التفسيرية

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			مادة (140) تختص الامانة العامة بما يلي : 1- وضع الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية للشئون المالية والادارية والقرارات المنظمة للعمل بالمجلس . 2- تشكيل اللجان التي يراها المجلس ضرورية لعمله . 3- اقرار مشروع الموازنة العامة للمجلس وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة . 4- اقرار ونشر التقرير السنوي العام للمجلس . 5- النظر فيما يحال إليها من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات بشأنها . 6- إنشاء مراكز حماية الطفل وفق الاحكام المقررة بهذا القانون وإعداد اللائحة التنفيذية المنظمة لهذه المراكز . 7- تنفيذ اختصاصات ومهام المجلس حسب ما هو منصوص عليه في المادة (135) من هذا الباب .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
			الفصل الثالث **الشئون المالية للمجلس** مادة (141) يكون للمجلس موازنة ملحقة ضمن الميزانية العامة للدولة ويتبع في إعدادها القواعد والاجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة . وتبدأ السنة المالية للمجلس من شهر ابريل من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر مارس من العام التالي وتبدأ السنة المالية الأولى للمجلس من تاريخ سريان أحكام هذا القانون .	

النص كما ورد بالاقتراح الاول	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	النص كما ورد في مشروع الحكومة	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	احكام ختامية مادة (166) يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على عرض وزير الشئون الاجتماعية والعمل . مادة (167) يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون مادة (168) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به خلال ستة اشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . أمير دولة الكويت صباح الاحمد الصباح	مادة (38) يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية . مادة (39) على الوزراء – كل في ما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	**احكام ختامية** مادة (142) مادة (143) يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون . مادة (144) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به خلال ستة اشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . أمير دولة الكويت صباح الاحمد الصباح	

مرفق رقم (3)
الاقتراحات المقدمة من

1- الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح .

2- الاقتراح بقانون في شأن حماية الطفل المقدم من السادة الأعضاء / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح ، عبد الله ابراهيم التميمي ، جمال حسين العمر ، د. خليل عبد الله علي .

3- مشروع القانون في شأن حقوق الطفل المقدم من الحكومة

www.kna.kw

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

فبراير ٢٠١٤

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٩١)

محال الى لجنة شئون المرأة والأسرة
ومجدول اعمال الكلمة القادمة

التاريخ : ١٣ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ
الموافق : ١٣ فبراير ٢٠١٤م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الحادي والأربعين للجنة عن الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

د/ العضي / مبارك سالم العضي

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

التقرير الثاني والأربعون

للجنة الشئون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل

المقدم من السيدين العضوين / صالح أشقر عاشور ، خليل ابراهيم الصالح

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ لدراسته ولتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ حيث تبين لها من الاطلاع على الاقتراح بقانون المشار إليه أنه يرمي إلى عدة أهداف منها توحيد لمفهوم الطفل وإنشاء مجلس أعلى يستهدف النشئ منذ أن تحمله أمه ثم رضاعته ثم حضانته مروراً بتعليمه وتربيته وعلاجه حتى يتخرج بسلام وأمان إلى مرحلة الشباب سواء أصبح رجلاً أو أمرأة ينفع مجتمعه وبلاده .

وقد استعرضت اللجنة نصوص الاقتراح بقانون وتبين أنه يحوي (٢٣) مادة جاءت على النحو الآتي :

المادة الأولى : تعريفات ومنهـا ان الطفل " كل شخص لم يبلغ ثماني عشر سنة ميلادية ".

المواد من (٢) حتى (٧) : تحدثت عن حقوق الطفل المتنوعة : الحق في الحياة – الحياة الآمنة – التعليم الأساسي – الحماية من الاستغلال الجسدي والنفسي – توفير الرعاية الصحية – الالتزام بالمعايير المحددة باتفاقية الأمم المتحدة – الحق في النسب إلى والديه الشرعيين – توفير مقر لمجهولي النسب – دعم أسر اليتامى – الحق في اسم يميز الطفل مع حظر جميع صور التبني ومراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وإعادة التأهيل .

المواد من (٨) إلى (١٠) : تتحدث عن الرعاية الصحية والتي تشمل التحصين بالأمصال واللقاحات ضد الأمراض واستخراج البطاقات الصحية للأطفال على نموذج تقرره وزارة الصحة وتكون إحدى مسوغات القيد في التعليم الأساسي مع تنمية الطفل للقيم الدينية والانتماء للوطن وتحمل المسئولية .

المواد (١١) وحتى (١٣) : وتشمل أحكام تلزم الحكومة برعاية المرأة الحامل ومنحها أجازة خاصة براتب كامل لمدة سنة على أن لا تتجاوز هذه الأجازة حق أربع سنوات طوال مدة خدمتها وللمرأة المرضعة الحق في فترات راحة تحسب ضمن ساعات العمل دون تخفيض في الأجر .

المواد (١٤) وحتى (١٦) : وقد تحدثت عن إنشاء المجلس الأعلى للطفولة وحددت تشكيله واختصاصاته وأهدافه وميزانيته .

والمواد (١٧) وحتى (١٩) : حددت جرائم وعقوبات للإهمال في رعاية الطفل أو التجاوز في حق التأديب أو إلحاق ضرر بدني أو نفسي أو عقلي عليه .

المادة (٢٠) : حظرت اختصام الطبيب الذي يحرر تقرير طبي بشأن حالات الاعتداء على الأطفال .

المادة (٢١) : صرحت للوزير المختص بإصدار اللوائح .

المادة (٢٢) : قضت بإلغاء أي حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة (٢٣) : مادة تنفيذية .

وتبين من دراسة الاقتراح سالف الذكر أن فكرته صائبة وهدفه نبيل إلا أن تشوبه شبهة عدم الدستورية بالمادة (٢٠) والتي تنص على الآتي :

"يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً. في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة ، ولا يجوز اختصام الطبيب محرر التقرير الطبي المعتمد خصماً في الدعوى " .

ذلك أن من المبادئ الأساسية الدستورية ما نصت عليه المادة (٣٤) من الدستور الكويتي والتي نصت على الآتي " المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع " .

وقد رأت اللجنة أن حظر اختصام الطبيب محرر التقرير الطبي يعتبر إخلالاً بالحق الدستوري للمواطن في الدفاع عن نفسه بالطريقة التي يراها مناسبة إذ قد يلجأ المواطن مستخدماً حق الدفاع عن نفسه في مواجهة الاتهام المسند إليه بأن يطلب من هيئة المحكمة سماع شهادة الطبيب محرر التقرير الطبي لاستيضاح بعض الأمور بل وقد يلجأ إلى الطعن على هذا التقرير بالتزوير وما يترتب على ذلك من إتهام هذا الطبيب بالشهادة الزور إن اكتملت لتلك الجريمة أركانها ، وهو الأمر الذي يتعارض مع نص المادة (٢٠) بفقرتها الأخيرة ، ولما كانت باقي المادة هي من تطبيقات القواعد العامة في الإثبات ، لذلك رأت اللجنة حذف المادة بأكملها .

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الاقتراح بقانون المشار إليه بعد التعديل بحذف المادة (٢٠) منه للأسباب السالف ذكرها .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

المرفقات :

- جدول مقارن
- مشروع القانون كما أعدته اللجنة ومذكرته الإيضاحية
- نسخة من الاقتراح بقانون

جدول مقارن تحسن

الاقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل

المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح

العمل الإضافي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما تحسنه اللجنة	ملاحظات
	اقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل	اقتراح بقانون في شأن حقوق الطفل	
	- بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، - وعلى قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، - وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له، - وعلى المرسوم بالقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٧ في شأن الحضانة العائلية، - وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، - وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث، - وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له، - وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته، - وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،	- بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، - وعلى قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، - وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له، - وعلى المرسوم بالقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٧ في شأن الحضانة العائلية، - وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، - وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث، - وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له، - وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته، - وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،	

النص الأصلي	النص كما ورد باقتراح بقانون	النص كما اعتمدته اللجنة الفرعية	ملاحظات
	الفصل الأول **أحكام تمهيدية** **مادة (١)** تعريفات : في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها : – الوزير : وزير الشئون الاجتماعية والعمل. – المجلس : المجلس الأعلى للأمومة والطفولة. – الجهات الحكومية : الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة. – الطفل : كل شخص لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية.	**الفصل الأول** **أحكام تمهيدية** **مادة (١)** تعريفات : في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها : – الوزير : وزير الشئون الاجتماعية والعمل. – المجلس : المجلس الأعلى للأمومة والطفولة. – الجهات الحكومية : الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة. – الطفل : كل شخص لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية.	

البديل الاقليمي	النص كما ورد بالاتفاق بشأن	النص كما اعتمدته اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثاني حقوق الطفل مادة (٢)	الفصل الثاني حقوق الطفل مادة (٢)	
	(١) تكفل الدولة لكل طفل الحماية وتقديم الخدمات المنتظمة والمستمرة للأطفال في المجالات الآتية: ا - الحق في الحياة ، فلكل طفل الحق في ان ينشأ في بيئة أسرية ومجتمع عائلي قادر على تربيته وتعليمه بما يحقق له الحياة والحق في المشاركة كعضو عامل في المجتمع. ب - توفير وضمان الحياة الآمنة لكل طفل من حيث النمو البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي ومكنات التعليم وممارسة حياة الطفولة بطبيعتها. ج - الحق في التعليم الأساسي واستكمال مراحله بمناهج تربوية تحقق له إظهار قدراته في الإبداع والابتكار وتنمية الشخصية والقدرات البناءة في إطار من المبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتعزيز الانتماء للوطن والارتباط بالأسرة والمجتمع.	(١) تكفل الدولة لكل طفل الحماية وتقديم الخدمات المنتظمة والمستمرة للأطفال في المجالات الآتية: ا - لحق في الحياة ، فلكل طفل الحق في أن ينشأ في بيئة أسرية ومجتمع عائلي قادر على تربيته وتعليمه بما يحقق له الحياة والحق في المشاركة كعضو عامل في المجتمع. ب - توفير وضمان الحياة الآمنة لكل طفل من حيث النمو البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي ومكنات التعليم وممارسة حياة الطفولة بطبيعتها. ج - الحق في التعليم الأساسي واستكمال مراحله بمناهج تربوية تحقق له إظهار قدراته في الإبداع والابتكار وتنمية الشخصية والقدرات البناءة في إطار من المبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتعزيز الانتماء للوطن والارتباط بالأسرة والمجتمع.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	الملاحظات
	د – توفير جميع وسائل الحماية من الاستغلال الجسدي أو النفسي وضمان سائر حقوقه بالتساوي مع الآخرين دون تمييز بسبب النوع أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي. هـ– توفير الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية .	د – توفير جميع وسائل الحماية من الاستغلال الجسدي أو النفسي وضمان سائر حقوقه بالتساوي مع الآخرين دون تمييز بسبب النوع أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي. هـ– توفير الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية .	
	(٢) وعلى المؤسسات والإدارات والمرافق المسئولة عن رعاية أو حماية الأطفال التقيد بالمعايير المحددة في النظم واللوائح ، ومتابعة مدى التزام الهيئات المحلية المعنية بشئون الأطفال بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل بما لا يتعارض مع القوانين الكويتية أو أحكام الشريعة الإسلامية.	(٢) وعلى المؤسسات والإدارات والمرافق المسئولة عن رعاية أو حماية الأطفال التقيد بالمعايير المحددة في النظم واللوائح ، ومتابعة مدى التزام الهيئات المحلية المعنية بشئون الأطفال بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل بما لا يتعارض مع القوانين الكويتية أو أحكام الشريعة الإسلامية.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (٣) لكل طفل الحق في النسب إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما. ويثبت النسب الشرعي للوالدين أو أحدهما بكافة طرق الإثبات، وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل. وتتولى الحكومة توفير هذا الرعاية بدعم أسر اليتامى وتوفير المقر المناسب لمجهولي النسب.	مادة (٣) لكل طفل الحق في النسب إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما. ويثبت النسب الشرعي للوالدين أو أحدهما بكافة طرق الإثبات، وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل. وتتولى الحكومة توفير هذا الرعاية بدعم أسر اليتامى وتوفير المقر المناسب لمجهولي النسب.	
	مادة (٤) التبني محظور بكل صوره أو أسبابه أو وسائله.	مادة (٤) التبني محظور بكل صوره أو أسبابه أو وسائله.	
	مادة (٥) لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام القانون، كما أن لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية.	مادة (٥) لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام القانون، كما أن لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت اليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (٦) تكفل الحكومة للطفل الوسائل الكاملة للحصول على الخدمات الصحية والوقائية. و أن يزود والديه أو ولي الأمر أو الوصي أو المكلف قانوناً برعايته بالوسائل اللازمة والكاملة لصحة الطفل والوسائل الإرشادية للرعاية والتغذية والمتابعة الصحية بالتطعيم والتحصين ضد أمراض الطفولة والأمراض المعدية المقررة طبياً في هذه الحالات. وتتولى الدولة مراعاة حقوق الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل له التمتع بالرعاية المناسبة لدرجة الإعاقة سواءاً مباشرة أو لدى الجهة متولية الرعاية وإعادة التأهيل.	مادة (٦) تكفل الحكومة للطفل الوسائل الكاملة للحصول على الخدمات الصحية والوقائية. و أن يزود والديه أو ولي الأمر أو الوصي أو المكلف قانوناً برعايته بالوسائل اللازمة والكاملة لصحة الطفل والوسائل الإرشادية للرعاية والتغذية والمتابعة الصحية بالتطعيم والتحصين ضد أمراض الطفولة والأمراض المعدية المقررة طبياً في هذه الحالات. وتتولى الدولة مراعاة حقوق الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل له التمتع بالرعاية المناسبة لدرجة الإعاقة سواءاً مباشرة أو لدى الجهة متولية الرعاية وإعادة التأهيل.	
	مادة (٧) لمتولي الرعاية أو الولاية الحق في التأديب والتهذيب والإرشاد والتوجيه المباح وفي الحدود المقررة دون تجاوز أو تعريض حياة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو العقلية لأي إيذاء أو ممارسة غير مشروعة أو تجاوز لحق التأديب والتهذيب ينجم عنه ضرر للطفل أو يمثل إيذاء بدني أو نفسي أو عقلي للطفل.	مادة (٧) لمتولي الرعاية أو الولاية الحق في التأديب والتهذيب والإرشاد والتوجيه المباح وفي الحدود المقررة دون تجاوز أو تعريض حياة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو العقلية لأي إيذاء أو ممارسة غير مشروعة أو تجاوز لحق التأديب والتهذيب ينجم عنه ضرر للطفل أو يمثل إيذاء بدني أو نفسي أو عقلي للطفل.	

القانون الأصلي	النص كما ورد باقتراح القانون	النص كما اعتمدته اللجنة	ملاحظات
	الفصل الثالث **الرعاية و الأمومة** **مادة (٨)** **الرعاية :** يجب على الولي أو الوصي وكل مكلف قانونا بالطفل ورعايته المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقا للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الإجراء مخالفة للقانون تستوجب المساءلة وفقا لأحكام المادة (٢٠) من القانون. **مادة (٩)** **البطاقة الصحية :** يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجل خاص لدى الجهة المختصة وفقا للنموذج الذي تقرره وزارة الصحة. وتعد هذه البطاقة أو صورة منها إحدى متطلبات سجل الطفل لتلقي المتابعة الصحية والوقائية والعلاجية في مراحله السنية حتى سن السابعة. وتعد هذه البطاقة إحدى مسوغات القيد في مرحلتي الحضانة والابتدائي.	**الفصل الثالث** **الرعاية و الأمومة** **مادة (٨)** **الرعاية :** يجب على الولي أو الوصي وكل مكلف قانونا بالطفل ورعايته المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقا للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الإجراء مخالفة للقانون تستوجب المساءلة وفقا لأحكام المادة (٢٠) من القانون. **مادة (٩)** **البطاقة الصحية :** يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجل خاص لدى الجهة المختصة وفقا للنموذج الذي تقرره وزارة الصحة. وتعد هذه البطاقة أو صورة منها إحدى متطلبات سجل الطفل لتلقي المتابعة الصحية والوقائية والعلاجية في مراحله السنية حتى سن السابعة. وتعد هذه البطاقة إحدى مسوغات القيد في مرحلتي الحضانة والابتدائي.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت اليه اللجنة	الملاحظات
	مادة (١٠) نطاق التعليم : يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى : - ترسيخ انماط القيم الدينية والانتماء للوطن والوفاء له والارتباط بالمجتمع. - تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية. - تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ومراعاة إتقانه البرامج والمناهج التعليمية مع الحفاظ على كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمه الشخصية وقدرته على المشاركة وتحمل المسئولية. - تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للأشخاص. - تعزيز دور الاسرة في التربية وتوفير سبل الارتباط الأسري داخلها.	مادة (١٠) نطاق التعليم : يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى : - ترسيخ انماط القيم الدينية والانتماء للوطن والوفاء له والارتباط بالمجتمع. - تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته والقيم الدينية والوطنية. - تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ومراعاة إتقانه البرامج والمناهج التعليمية مع الحفاظ على كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمه الشخصية وقدرته على المشاركة وتحمل المسئولية. - تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للأشخاص. - تعزيز دور الاسرة في التربية وتوفير سبل الارتباط الأسري داخلها.	
	مادة (١١) ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الإرشادية والمتابعة الطبية والإعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال.	مادة (١١) ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الإرشادية والمتابعة الطبية والإعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما اضيفت اليه اللجنة	الملاحظات
	مادة (١٢) تمنح المرأة الكويتية العاملة بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع الأهلي أو النفطي بخلاف الإجازات المنصوص عليها للمرأة الحامل في قوانين أخرى إجازة خاصة براتب كامل لمدة سنة على ألا تتجاوز هذه الإجازة مدة أربع سنوات طوال مدة خدمتها لرعاية الأسرة ، مع سريان القواعد المقررة في هذا الشأن في اللوائح المنظمة للهيئة التي تعمل بها إذا ما كانت أفضل لها. واستثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية تتحمل الجهة التابعة لها العاملة باشتراكات التأمين عليها وعلى العاملة وفق احكام القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها. مادة (١٣) يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين للوضع (فضلاً عن مدة الراحة) الحق في فترتين أخريتين لهذا الغرض ، لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان ضمن ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.	مادة (١٢) تمنح المرأة الكويتية العاملة بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع الأهلي أو النفطي بخلاف الإجازات المنصوص عليها للمرأة الحامل في قوانين أخرى إجازة خاصة براتب كامل لمدة سنة على ألا تتجاوز هذه الإجازة مدة أربع سنوات طوال مدة خدمتها لرعاية الأسرة ، مع سريان القواعد المقررة في هذا الشأن في اللوائح المنظمة للهيئة التي تعمل بها إذا ما كانت أفضل لها. واستثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية تتحمل الجهة التابعة لها العاملة باشتراكات التأمين عليها وعلى العاملة وفق احكام القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها. مادة (١٣) يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين للوضع (فضلاً عن مدة الراحة) الحق في فترتين أخريتين لهذا الغرض ، لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان ضمن ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.	

النص الأصلي	النص مضافاً إليه الاقتراح النيابي	النص كما اقترحته اللجنة الدينية	ملاحظات
	الفصل الثالث **المجلس الأعلى للطفولة** **مادة (١٤)** يشكل بقرار من مجلس الوزراء مجلس يسمى (المجلس الأعلى للطفولة) برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من: (١) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (٢) وكيل وزارة الصحة. (٣) وكيل وزارة الداخلية. (٤) عضو من كل محافظة من المحافظات الست يرشحه محافظ المنطقة. (٥) عضوين من ذوي الكفاءة والخبرة من المهتمين بشؤون ورعاية الأطفال يرشحهما الوزير المختص. (٦) رئيس نقابة الأطباء الكويتية. وللمجلس الاستعانة بمن يرى الاستفادة منهم من الخبراء والأطباء والمتخصصين لإبداء رأيهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات. ويضع المجلس لائحة بنظام العمل به بشروط وضوابط اجتماعاته وإصدار قراراته، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس.	**الفصل الثالث** **المجلس الأعلى للطفولة** **مادة (١٤)** يشكل بقرار من مجلس الوزراء مجلس يسمى (المجلس الأعلى للطفولة) برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من: (١) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (٢) وكيل وزارة الصحة. (٣) وكيل وزارة الداخلية. (٤) عضو من كل محافظة من المحافظات الست يرشحه محافظ المنطقة. (٥) عضوين من ذوي الكفاءة والخبرة من المهتمين بشؤون ورعاية الأطفال يرشحهما الوزير المختص. (٦) رئيس نقابة الأطباء الكويتية. وللمجلس الاستعانة بمن يرى الاستفادة منهم من الخبراء والأطباء والمتخصصين لإبداء رأيهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات. ويضع المجلس لائحة بنظام العمل به بشروط وضوابط اجتماعاته وإصدار قراراته، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظاتها
	مادة (١٥) يختص المجلس برسم السياسات العامة لحماية الطفل أسرياً واجتماعياً وصحياً والمحافظة على حقوقه ضمن خطة التنمية العامة للدولة وله على نحو خاص: (١) العمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لتجميع الإمكانيات المادية والإدارية والإعلامية للعمل على رعاية حقوق الأطفال وتأهيل الذات والانتماء للوطن والأسرة. وإعادة تأهيل المرضى منهم نتيجة التعدي أو إساءة استعمال حق التأديب أو التهذيب. (٢) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشئون الأسرة. (٣) إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الإساءة أو تجاوز حدود التربية أياً كانت صور المعاملة التي تؤثر سلباً على تربية الأطفال واقتراح الحلول المعالجة لها. (٤) التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله. (٥) الإسهام مع الجهات المختصة في إعداد البرامج الإعلامية والإرشادية ذات الارتباط بالجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للأطفال. (٦) قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي تتوافق مع رعاية الأطفال وحماية حقوقهم. (٧) النظر في شروط وضوابط منح المساعدات المادية والعون الأدبي والإرشادي لأسر الأطفال ذوي الحاجة لهذا الدعم من بين الأسوياء أو ذوي الاحتياجات الخاصة. (٨) النظر فيما يحال إليه من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات في شأنها.	مادة (١٥) يختص المجلس برسم السياسات العامة لحماية الطفل أسرياً واجتماعياً وصحياً والمحافظة على حقوقه ضمن خطة التنمية العامة للدولة وله على نحو خاص: (١) العمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لتجميع الإمكانيات المادية والإدارية والإعلامية للعمل على رعاية حقوق الأطفال وتأهيل الذات والانتماء للوطن والأسرة. وإعادة تأهيل المرضى منهم نتيجة التعدي أو إساءة استعمال حق التأديب أو التهذيب. (٢) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشئون الأسرة. (٣) إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الإساءة أو تجاوز حدود التربية أياً كانت صور المعاملة التي تؤثر سلباً على تربية الأطفال واقتراح الحلول المعالجة لها. (٤) التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله. (٥) الإسهام مع الجهات المختصة في إعداد البرامج الإعلامية والإرشادية ذات الارتباط بالجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للأطفال. (٦) قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي تتوافق مع رعاية الأطفال وحماية حقوقهم. (٧) النظر في شروط وضوابط منح المساعدات المادية والعون الأدبي والإرشادي لأسر الأطفال ذوي الحاجة لهذا الدعم من بين الأسوياء أو ذوي الاحتياجات الخاصة. (٨) النظر فيما يحال إليه من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات في شأنها.	

النص الأصلي	النص كما ورد بمقترح بقانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (١٦) يكون للمجلس ميزانية ملحقة تدرج ضمن ميزانية الجهة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء. الفصل الرابع الجـــــزاءات مادة (١٧) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على ألفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو في اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب ، إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر سواء بدني تزيد مدة علاجه عن (٣٠) يوماً أو نفسي أو عقلي للطفل أو أدى إلى إلحاق ضرر بدني خلف عاهة مستديمة.	مادة (١٦) يكون للمجلس ميزانية ملحقة تدرج ضمن ميزانية الجهة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء. الفصل الرابع الجـــــزاءات مادة (١٧) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على ألفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو في اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب ، إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر سواء بدني تزيد مدة علاجه عن (٣٠) يوماً أو نفسي أو عقلي للطفل أو أدى إلى إلحاق ضرر بدني خلف عاهة مستديمة.	

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت اليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (١٨)	مادة (١٨)	
	مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة والغرامة التي لا تزيد على الف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التأديب أو التهذيب أو التدريب أو التعليم المقرر قانوناً. ويعاقب بذات العقوبة كل شخص شهد ارتكاب هذه الجريمة أو علم بوقوعها ولم يبادر إلى إبلاغ جهات الشرطة أو التحقيق ، ويعاقب من امتنع عن التبليغ بعقوبة الامتناع عن الشهادة المحددة بالمادة (١٤٠) من القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ويجري ذات الحكم على أي من ولي الأمر أو أصول أو فروع أو زوج الأم أو زوج الأب المكلف برعاية الطفل أو تعليمه أو علاجه.	مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة والغرامة التي لا تزيد على ألف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التأديب أو التهذيب أو التدريب أو التعليم المقرر قانوناً. ويعاقب بذات العقوبة كل شخص شهد ارتكاب هذه الجريمة أو علم بوقوعها ولم يبادر إلى إبلاغ جهات الشرطة أو التحقيق ، ويعاقب من امتنع عن التبليغ بعقوبة الامتناع عن الشهادة المحددة بالمادة (١٤٠) من القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ويجري ذات الحكم على أي من ولي الأمر أو أصول أو فروع أو زوج الأم أو زوج الأب المكلف برعاية الطفل أو تعليمه أو علاجه.	

البند الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظاتي
	مادة (١٩) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر مؤثرا بدنيا أو نفسيا أو عقليا على الطفل إذا كانت تحتاج لعلاجها مدة تزيد عن ثلاثين يوماً.	مادة (١٩) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر مؤثرا بدنيا أو نفسيا أو عقليا على الطفل إذا كانت تحتاج لعلاجها مدة تزيد عن ثلاثين يوماً.	
	مادة (٢٠) يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى او من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً. في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة ، ولا يجوز اختصام الطبيب محرر التقرير الطبي المعتمد خصماً في الدعوى.	مادة (٢٠) تحذف	- ذلك أن من المبادئ الأساسية في الدستورية ما نصت عليه المادة (٣٤) منه بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها " الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ". - ولما كان حظر اختصام الطبيب المحرر للتقرير الطبي يكون وبلا شك إخلالاً بالحق الدستوري للمواطن في الدفاع عن نفسه بالطريقة التي يراها مناسبة إذ قد يلجأ دفاعاً عن نفسه في مواجهة الاتهام المسند إليه أن يطالب من هيئة المحكمة سماع شهادة الطبيب محرر التقرير الطبي لاستيضاح بعض الأمور بل وقد يلجأ إلى الطعن على هذا التقرير بالتزوير وما يترتب على ذلك من إتهام هذا الطبيب بالشهادة الزور إن اكتملت لتلك الجريمة أركانها .. لذلك أوصي بحذف هذه الفقرة من النص . ولما كانت باقي المادة هي من تطبيقات إعمال القواعد العامة في الإثبات . - لذلك أرى حذف المادة بأكملها .

النص الأصلي	النص كما ورد بالاقتراح بقانون	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	مادة (٢١) يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره. مادة (٢٢) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. مادة (٢٣) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره. أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	مادة (٢٠) يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره. مادة (٢١) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. مادة (٢٢) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره. أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٩

في شأن حقوق الطفل

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٧ في شأن الحضانة العائلية،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث،
- وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

مادة (١)

تعريفات :

في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها :

- الوزير : وزير الشئون الاجتماعية والعمل.
- المجلس : المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.
- الجهات الحكومية : الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة.
- الطفل : كل شخص لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية.

الفصل الثاني

تقسيق الطفل

مادة (٣)

(١) تتكفل الدولة لكل طفل الحماية وتقديم الخدمات المنتظمة والمستمرة للأطفال في المجالات الآتية:

أ- الحق في الحياة ، فلكل طفل الحق في أن ينشأ في بيئة أسرية ومجتمع عائلي قادر على تربيته وتعليمه بما يحقق له الحياة والحق في المشاركة كعضو عامل في المجتمع.

ب- توفير وضمان الحياة الآمنة لكل طفل من حيث النمو البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي ومكنات التعليم وممارسة حياة الطفولة بطبيعتها.

ج- الحق في التعليم الأساسي واستكمال مراحله بمناهج تربوية تحقق له إظهار قدراته في الإبداع والابتكار وتنمية الشخصية والقدرات البناءة في إطار من المبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتعزيز الانتماء للوطن والارتباط بالأسرة والمجتمع.

د- توفير جميع وسائل الحماية من الاستغلال الجسدي أو النفسي وضمان سائر حقوقه بالتساوي مع الآخرين دون تمييز بسبب النوع أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي.

هـ- توفير الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية .

(٢) وعلى المؤسسات والإدارات والمرافق المسئولة عن رعاية أو حماية الأطفال التقيد بالمعايير المحددة في النظم واللوائح ، ومتابعة مدى التزام الهيئات المحلية المعنية بشئون الأطفال بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل بما لا يتعارض مع القوانين الكويتية أو أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (٤)

لكل طفل الحق في النسب إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما. ويثبت النسب الشرعي للوالدين أو أحدهما بكافة طرق الإثبات، وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل.

وتتولى الحكومة توفير هذا الرعاية بدعم أسر البديلة وتوفير المقر المناسب لمجهولي النسب.

مادة (٤)

التبني محظور بكل صوره أو أسبابه أو وسائله.

مادة (٥)

لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام القانون، كما أن لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية.

مادة (٦)

تكفل الحكومة للطفل الوسائل الكاملة للحصول على الخدمات الصحية والوقائية. و أن يزود والديه أو ولي الأمر أو الوصي أو المكلف قانوناً برعايته بالوسائل اللازمة والكاملة لصحة الطفل والوسائل الإرشادية للرعاية والتغذية والمتابعة الصحية بالتطعيم والتحصين ضد أمراض الطفولة والأمراض المعدية المقررة طبياً في هذه الحالات.

وتتولى الدولة مراعاة حقوق الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل له التمتع بالرعاية المناسبة لدرجة الإعاقة سواءاً مباشرة أو لدى الجهة متولية الرعاية وإعادة التأهيل.

مادة (٧)

لمتولي الرعاية أو الولاية الحق في التأديب والتهذيب والإرشاد والتوجيه المباح وفي الحدود المقررة دون تجاوز أو تعريض حياة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو العقلية لأي إيذاء أو ممارسة غير مشروعة أو تجاوز لحق التأديب والتهذيب ينجم عنه ضرر للطفل أو يمثل إيذاء بدني أو نفسي أو عقلي للطفل.

الفصل الثالث

الرعاية و الأحوطية

مادة (٨)

الرعائية :

يجب على الولي أو الوصي وكل مكلف قانونا بالطفل ورعايته المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقا للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الإجراء مخالفة للقانون تستوجب المساءلة وفقا لأحكام المادة (٢٠) من القانون.

مادة (٩)

البطاقة الصحية :

يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجل خاص لدى الجهة المختصة وفقا للنموذج الذي تقرره وزارة الصحة.

وتعد هذه البطاقة أو صورة منها إحدى متطلبات سجل الطفل لتلقي المتابعة الصحية والوقائية والعلاجية في مراحله السنية حتى سن السابعة.

وتعد هذه البطاقة إحدى مسوغات القيد في مرحلتي الحضانة والابتدائي.

مادة (١٠)

نطاق التعليم :

يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى :

- ترسيخ انماط القيم الدينية والانتماء للوطن والوفاء له والارتباط بالمجتمع.
- تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية.
- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ومراعاة إتقانه البرامج والمناهج التعليمية مع الحفاظ على كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمه الشخصية وقدرته على المشاركة وتحمل المسئولية.
- تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للأشخاص.
- تعزيز دور الاسرة في التربية وتوفير سبل الارتباط الأسري داخلها.

مادة (١١)

ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الإرشادية والمتابعة الطبية والإعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال.

مادة (١٢)

تمنح المرأة الكويتية العاملة بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع الأهلي أو التفطي بخلاف الإجازات المنصوص عليها للمرأة الحامل في قوانين أخرى إجازة خاصة براتب كامل لمدة سنة على ألا تتجاوز هذه الإجازة مدة أربع سنوات طوال مدة خدمتها لرعاية الأسرة ، مع سريان القواعد المقررة في هذا الشأن في اللوائح المنظمة للهيئة التي تعمل بها إذا ما كانت أفضل لها.

واستثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية تتحمل الجهة التابعة لها العاملة بإشتراكات التأمين عليها وعلى العاملة وفق احكام القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها.

مادة (١٣)

يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين للوضع (فضلاً عن مدة الراحة) الحق في فترتين أخريتين لهذا الغرض ، لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان ضمن ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

الفصل الثالث

المجلس الأعلى للطفولة

مادة (١٤)

يشكل بقرار من مجلس الوزراء مجلس يسمى (المجلس الأعلى للطفولة) برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من:

(١) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

(٢) وكيل وزارة الصحة.

(٣) وكيل وزارة الداخلية.

(٤) عضو من كل محافظة من المحافظات الست يرشحه محافظ المنطقة.

(٥) عضوين من ذوي الكفاءة والخبرة من المهتمين بشؤون ورعاية الأطفال يرشحهما الوزير المختص.

(٦) رئيس نقابة الأطباء الكويتية.

وللمجلس الاستعانة بمن يرى الاستفادة منهم من الخبراء والأطباء والمتخصصين لإبداء رأيهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات.

ويضع المجلس لائحة بنظام العمل به بشروط وضوابط اجتماعاته وإصدار قراراته، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس.

مادة (١٥)

يختص المجلس برسم السياسات العامة لحماية الطفل أسرياً واجتماعياً وصحياً والمحافظة على حقوقه ضمن خطة التنمية العامة للدولة وله على نحو خاص:

(١) العمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لتجميع الإمكانيات المادية والإدارية والإعلامية للعمل على رعاية حقوق الأطفال وتأهيل المذات والانتماء للوطن والأسرة. وإعادة تأهيل المرضى منهم نتيجة التعدي أو إساءة استعمال حق التأديب أو التهذيب.

(٢) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشئون الأسرة.
(٣) إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الإساءة أو تجاوز حدود التربية أياً كانت صور المعاملة التي تؤثر سلباً على تربية الأطفال واقتراح الحلول المعالجة لها.
(٤) التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله.
(٥) الإسهام مع الجهات المختصة في إعداد البرامج الإعلامية والإرشادية ذات الارتباط بالجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للأطفال.
(٦) قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي تتوافق مع رعاية الأطفال وحماية حقوقهم.
(٧) النظر في شروط وضوابط منح المساعدات المادية والعون الأدبي والإرشادي لأسر الأطفال ذوي الحاجة لهذا الدعم من بين الأسوياء أو ذوي الاحتياجات الخاصة.
(٨) النظر فيما يحال إليه من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات في شأنها.

مادة (١٦)

يكون للمجلس ميزانية ملحقة تدرج ضمن ميزانية الجهة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء.

الفصل الرابع

الجـــــزاءات

مادة (١٧)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على ألفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو في اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب ، إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر سواء بدني تزيد مدة علاجه عن (٣٠) يوماً أو نفسي أو عقلي للطفل أو أدى إلى إلحاق ضرر بدني خلف عاهة مستديمة.

مادة (١٨)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة والغرامة التي لا تزيد على ألف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التأديب أو التهذيب أو التدريب أو التعليم المقرر قانوناً.

ويعاقب بذات العقوبة كل شخص شهد ارتكاب هذه الجريمة أو علم بوقوعها ولم يبادر إلى إبلاغ جهات الشرطة أو التحقيق ، ويعاقب من امتنع عن التبليغ بعقوبة الامتناع عن الشهادة المحددة بالمادة (١٤٠) من القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ويجري ذات الحكم على أي من ولي الأمر أو أصول أو فروع أو زوج الأم أو زوج الأب المكلف برعاية الطفل أو تعليمه أو علاجه.

مادة (١٩)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر مؤثرا بدنيا أو نفسيا أو عقليا على الطفل إذا كانت تحتاج لعلاجها مدة تزيد عن ثلاثين يوماً.

مادة (٢٠)

يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

مادة (٢١)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٢٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٤

في شأن حقوق الطفل

أكد الدستور على أن " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ". ولم يقف الدستور عند حد التزام الدولة برعاية الأسرة بل أكد على امتداد الرعاية إلى الأمومة والطفولة باعتبارهما الأولى بالرعاية وحرص على أن تراعى الطفولة في ظل الروابط الأسرية واعتبر ذلك إحدى واجبات الدولة الرئيسية وامتدت الرعاية بالنص الدستوري إلى رعاية الدولة للنشء وحمايته من الاستغلال ووقايته من الإهمال الجسماني والأدبي والروحي والاجتماعي المواد (٩ ، ١٠) .

ولتحقيق المزيد من رعاية حقوق الأطفال قامت دولة الكويت بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل والبروتوكولات ذات الصلة باعتبارها ميثاقاً عالمياً يبين الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال يندرج في تحقيقها قيام الحكومة الكويتية بالالتزام بها وتنفيذ أحكامها بما لا يتعارض مع القوانين الوطنية وأحكام الشريعة الإسلامية ويفرض على المشرع مسؤولية كاملة في تبني قضايا حقوق الأطفال وحمايتهم.

وعملاً على تحقيق الاهتمام بالأطفال وتأمين وسائل حياتهم وحقوقهم كان هذا الاقتراح بقانون ليحقق للأطفال حقوقهم وإقرار حقوقهم يكون الاعتراف لهم بالكرامة والإنسانية وتوفير حاجاتهم المعيشية اللازمة لنموهم وحياتهم، وحددت المادة الأولى المقصود بالطفل وهو من لا يتجاوز الثمانية عشرة عاماً ميلادياً باعتباره سن النضوج الذي تضمنته أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل .

واشتملت المواد من المادة (٣) إلى المادة (٧) تحديداً لحقوق الطفل الأساسية والتزامات الدولة في شأن حمايتها والعمل على تنفيذها ، حيث نص على الالتزام بالحماية في جميع أشكالها وتأكيد الحق في الحياة للنشء في بيئة صالحة تتكفل له فيها الرعاية والتربية والتعليم والرعاية الصحية والحماية من كل أشكال الاستغلال أو الإهمال ، بالنظر إلى أن هذه الحماية ترتبط بحقوق الأطفال وتساعد على نضوجهم وإعدادهم للقيام بدور فعال بالمجتمع.

وتأكيداً للدور الفاعل والحيوي للأمومة في تربية الطفل ومتابعة شئونه وفي تحقيق حماية ورعاية الطفل وتنشئته والوفاء باحتياجاته الأساسية ومتابعة تحصينه بالطعوم والأمصال ضد أمراض الطفولة واستخراج البطاقات الخاصة بمتابعة الحالة الصحية المقررة وفقاً للنظم المحددة لها، امتدت الرعاية للأمومة وإلى المرأة الحامل والعاملة بأي من وزارات الدولة ومؤسساتها أو القطاع الأهلي ووضعت إجازات محددة لرعاية الأطفال وتربيتهم .

وتضمنت المواد (١٤ ، ١٥ ، ١٦) الأحكام الخاصة بتشكيل المجلس الأعلى للطفولة وقد روعي في تشكيله أن يكون من بين أعضائه ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بتحقيق رعاية الطفولة وحماية النشء بالإضافة إلى الأحكام الخاصة باختصاص المجلس المادة (١٥) .

واشتملت المواد (١٧ ، ١٨) العقوبات حيث تناولت المادة (١٨) عقاب كل من يلزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التربية أو التهذيب بغرامة لا تزيد على ألف دينار ويعاقب بذات العقوبة كل من علم بهذا التجاوز ولم يخطر السلطات المختصة بشأنه وذلك دون الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر .

وشدد الجزاء في المادة (١٨) ليصبح حبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار لكل شخص يلتزم برعاية أحد من الأطفال وأهمل في رعايته أو لم يتخذ إجراءات العناية المطلوبة نحوه .

واشتملت المادة (٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) الأحكام التنفيذية حيث تنص المادة (٢٠) على أن يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية للقانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢٠١٢/١٨٧

٢٧ أكتوبر ٢٠١٢

المحترم

سعادة الأخ/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن حقوق الطفل ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التقدير ،،،

مقدما الاقتراح

صالح أحمد عاشور

خليل إبراهيم الصالح

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويراعى فيه زمن السادة الأعضاء.

اقتراح بقانون
في شأن متحوّلي الطفولة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٧ في شأن الحضانة العائلية،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث،
- وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

مادة (١)

تعريفات :

في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها :

- الوزير : وزير الشئون الاجتماعية والعمل.
- المجلس : المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

- الجهات الحكومية : الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة.
- الطفل : كل شخص لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية.

الفصل الثاني

حقوق الطفل

مادة (٣)

(١) تكفل الدولة لكل طفل الحماية وتقديم الخدمات المنتظمة والمستمرة للأطفال في المجالات الآتية:

أ- الحق في الحياة ، فلكل طفل الحق في أن ينشأ في بيئة أسرية ومجتمع عائلي قادر على تربيته وتعليمه بما يحقق له الحياة والحق في المشاركة كعضو عامل في المجتمع.

ب- توفير وضمان الحياة الآمنة لكل طفل من حيث النمو البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي ومكنات التعليم وممارسة حياة الطفولة بطبيعتها.

ج- الحق في التعليم الأساسي واستكمال مراحله بمناهج تربوية تحقق له إظهار قدراته في الإبداع والابتكار وتنمية الشخصية والقدرات البناءة في إطار من المبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتعزيز الانتماء للوطن والارتباط بالأسرة والمجتمع.

د- توفير جميع وسائل الحماية من الاستغلال الجسدي أو النفسي وضمان سائر حقوقه بالتساوي مع الآخرين دون تمييز بسبب النوع أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي.

هـ- توفير الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية.

(٢) وعلى المؤسسات والإدارات والمرافق المسئولة عن رعاية أو حماية الأطفال التقيد بالمعايير المحددة في النظم واللوائح ، ومتابعة مدى التزام الهيئات المحلية المعنية بشئون الأطفال بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل بما لا يتعارض مع القوانين الكويتية أو أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (٣)

لكل طفل الحق في النسب إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما. ويثبت النسب الشرعي للوالدين أو أحدهما بكافة طرق الإثبات، وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل.

وتتولى الحكومة توفير هذا الرعاية بدعم أسر اليتامى وتوفير المقر المناسب لمجهولي النسب.

مادة (٤)

التبني محظور بكل صوره أو أسبابه أو وسائله.

مادة (٥)

لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام القانون، كما أن لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية.

مادة (٦)

تكفل الحكومة للطفل الوسائل الكاملة للحصول على الخدمات الصحية والوقائية. و أن يزود والديه أو ولي الأمر أو الوصي أو المكلف قانوناً برعايته بالوسائل اللازمة والكاملة لصحة الطفل والوسائل الإرشادية للرعاية والتغذية والمتابعة الصحية بالتطعيم والتحصين ضد أمراض الطفولة والأمراض المعدية المقررة طبياً في هذه الحالات.

وتتولى الدولة مراعاة حقوق الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل له التمتع بالرعاية المناسبة لدرجة الإعاقة سواءاً مباشرة أو لدى الجهة متولية الرعاية وإعادة التأهيل.

مادة (٧)

لمتولي الرعاية أو الولاية الحق في التأديب والتهذيب والإرشاد والتوجيه المباح وفي الحدود المقررة دون تجاوز أو تعريض حياة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو العقلية لأي إيذاء أو ممارسة غير مشروعة أو تجاوز لحق التأديب والتهذيب ينجم عنه ضرر للطفل أو يمثل إيذاء بدني أو نفسي أو عقلي للطفل.

الفصل الثالث

الحماية و الخصوصية

مادة (٨)

الرعاية :

يجب على الولي أو الوصي وكل مكلف قانونا بالطفل ورعايته المبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقا للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الإجراء مخالفة للقانون تستوجب المساءلة وفقا لأحكام المادة (٢٠) من القانون.

مادة (٩)

البطاقة الصحية :

يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجل خاص لدى الجهة المختصة وفقا للنموذج الذي تقرره وزارة الصحة.

وتعد هذه البطاقة أو صورة منها إحدى متطلبات سجل الطفل لتلقي المتابعة الصحية والوقائية والعلاجية في مراحله السنية حتى سن السابعة.

وتعد هذه البطاقة إحدى مسوغات القيد في مرحلتي الحضانة والابتدائي.

مادة (١٠)

يلتزم التعليم :

يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى :

- ترسيخ انماط القيم الدينية والانتماء للوطن والوفاء له والارتباط بالمجتمع.
- تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية.
- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ومراعاة إتقانه البرامج والمناهج التعليمية مع الحفاظ على كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمه الشخصية وقدرته على المشاركة وتحمل المسئولية.
- تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للأشخاص.
- تعزيز دور الاسرة في التربية وتوفير سبل الارتباط الأسري داخلها.

مادة (١١)

ترعى الحكومة المرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة وما يليها ، وتزويدها بالوسائل الإرشادية والمتابعة الطبية والإعلامية في شأن الأمراض الوراثية من خلال إنشاء شبكة معلومات مركزية في هذا المجال.

مادة (١٢)

تمنح المرأة الكويتية العاملة بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع الأهلي أو النفطي بخلاف الإجازات المنصوص عليها للمرأة الحامل في قوانين أخرى إجازة خاصة براتب كامل لمدة سنة على ألا تتجاوز هذه الإجازة مدة أربع سنوات طوال مدة خدمتها لرعاية الأسرة ، مع سريان القواعد المقررة في هذا الشأن في اللوائح المنظمة للهيئة التي تعمل بها إذا ما كانت أفضل لها. وإستثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية تتحمل الجهة التابعة لها العاملة بإشتراكات التأمين عليها وعلى العاملة وفق احكام القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها.

مادة (١٣)

يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين للوضع (فضلاً عن مدة الراحة) الحق في فترتين أخريتين لهذا الغرض ، لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان ضمن ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

الفصل الثالث

المجلس الأعلى للطفولة

مادة (١٤)

يشكل بقرار من مجلس الوزراء مجلس يسمى (المجلس الأعلى للطفولة) برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من:

(١) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

(٢) وكيل وزارة الصحة.

(٣) وكيل وزارة الداخلية.

(٤) عضو من كل محافظة من المحافظات الست يرشحه محافظ المنطقة.

(٥) عضوين من ذوي الكفاءة والخبرة من المهتمين بشؤون ورعاية الأطفال يرشحهما الوزير المختص.

(٦) رئيس نقابة الأطباء الكويتية.

وللمجلس الاستعانة بمن يرى الاستفادة منهم من الخبراء والأطباء والمتخصصين لإبداء رأيهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات.

ويضع المجلس لائحة بنظام العمل به بشروط وضوابط اجتماعاته وإصدار قراراته، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس.

يختص المجلس برسم السياسات العامة لحماية الطفل أسرياً واجتماعياً وصحياً والمحافظة على حقوقه ضمن خطة التنمية العامة للدولة وله على نحو خاص:

(١) العمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لتجميع الإمكانيات المادية والإدارية والإعلامية للعمل على رعاية حقوق الأطفال وتأهيل الذات والانتماء للوطن والأسرة. وإعادة تأهيل المرضى منهم نتيجة التعدي أو إساءة استعمال حق التأديب أو التهذيب.

(٢) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشئون الأسرة.

(٣) إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الإساءة أو تجاوز حدود التربية أياً كانت صور المعاملة التي تؤثر سلباً على تربية الأطفال واقتراح الحلول المعالجة لها.

(٤) التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله.

(٥) الإسهام مع الجهات المختصة في إعداد البرامج الإعلامية والإرشادية ذات الارتباط بالجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للأطفال.

(٦) قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي تتوافق مع رعاية الأطفال وحماية حقوقهم.

(٧) النظر في شروط وضوابط منح المساعدات المادية والعون الأدبي والإرشادي لأسر الأطفال ذوي الحاجة لهذا الدعم من بين الأسوياء أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

(٨) النظر فيما يحال إليه من موضوعات تتعلق باختصاصاته لنظرها وإصدار قرارات في شأنها.

مادة (١٦)

يكون للمجلس ميزانية ملحقة تدرج ضمن ميزانية الجهة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء.

الفصل الرابع

الجـــــزاءات

مادة (١٧)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على ألفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو في اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب ، إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر سواء بدني تزيد مدة علاجه عن (٣٠) يوماً أو نفسي أو عقلي للطفل أو أدى إلى إلحاق ضرر بدني خلف عاهة مستديمة.

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة والغرامة التي لا تزيد على ألف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التأديب أو التهذيب أو التدريب أو التعليم المقرر قانوناً.

ويعاقب بذات العقوبة كل شخص شهد ارتكاب هذه الجريمة أو علم بوقوعها ولم يبادر إلى إبلاغ جهات الشرطة أو التحقيق ، ويعاقب من امتنع عن التبليغ بعقوبة الامتناع عن الشهادة المحددة بالمادة (١٤٠) من القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ويجري ذات الحكم على أي من ولي الأمر أو أصول أو فروع أو زوج الأم أو زوج الأب المكلف برعاية الطفل أو تعليمه أو علاجه.

مادة (١٩)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل أو تعليمه أو تدريبه أو علاجه وأهمل في القيام بواجباته أو اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الواجب إذا ترتب على هذا الإجراء إلحاق ضرر مؤثرا بدنيا أو نفسيا أو عقليا على الطفل إذا كانت تحتاج لعلاجها مدة تزيد عن ثلاثين يوماً.

مادة (٢٠)

يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الأطفال من المسئولين عنهم قانوناً. في إثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة ، ولا يجوز اختصام الطبيب محرر التقرير الطبي المعتمد خصماً في الدعوى.

مادة (٢١)

يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

مادة (٢٢)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٢٣)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن حقوق الطفل

أكد الدستور على أن " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ". ولم يقف الدستور عند حد التزام الدولة برعاية الأسرة بل أكد على امتداد الرعاية إلى الأمومة والطفولة باعتبارهما الأولى بالرعاية وحرص على أن تراعى الطفولة في ظل الروابط الأسرية واعتبر ذلك إحدى واجبات الدولة الرئيسية وامتدت الرعاية بالنص الدستوري إلى رعاية الدولة للنشء وحمايته من الاستغلال ووقايته من الإهمال الجسماني والأدبي والروحي والاجتماعي " المواد ٩، ١٠".

ولتحقيق المزيد من رعاية حقوق الأطفال قامت دولة الكويت بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل والبروتوكولات ذات الصلة باعتبارها ميثاقاً عالمياً يبين الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال يندرج في تحقيقها قيام الحكومة الكويتية بالالتزام بها وتنفيذ أحكامها بما لا يتعارض مع القوانين الوطنية وأحكام الشريعة الإسلامية ويفرض على المشرع مسؤولية كاملة في تبني قضايا حقوق الأطفال وحمايتهم.

وعملاً على تحقيق الاهتمام بالأطفال وتأمين وسائل حياتهم وحقوقهم كان هذا الاقتراح بقانون ليحقق للأطفال حقوقهم وإقرار حقوقهم يكون الاعتراف لهم بالكرامة والإنسانية وتوفير حاجاتهم المعيشية اللازمة لنموهم وحياتهم، وحددت المادة الأولى المقصود بالطفل وهو من لا يتجاوز الثمانية عشرة عاماً ميلادياً باعتباره سن النضوج الذي تضمنته أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل.

واشتملت المواد من المادة (٣) إلى المادة (٧) تحديداً لحقوق الطفل الأساسية والتزامات الدولة في شأن حمايتها والعمل على تنفيذها ، حيث نص على الالتزام بالحماية في جميع أشكالها وتأكيد الحق في الحياة للنشء في بيئة صالحة تكفل له فيها الرعاية والتربية والتعليم والرعاية الصحية والحماية من كل أشكال الاستغلال أو الإهمال ، بالنظر إلى أن هذه الحماية ترتبط بحقوق الأطفال وتساعد على نضوجهم وإعدادهم للقيام بدور فعال بالمجتمع.

وتأكيداً للدور الفاعل والحيوي للأمومة في تربية الطفل ومتابعة شئونه وفي تحقيق حماية ورعاية الطفل وتنشئته والوفاء باحتياجاته الأساسية ومتابعة تحصينه بالطعوم والأمصال ضد أمراض الطفولة واستخراج البطاقات الخاصة بمتابعة الحالة الصحية المقررة وفقاً للنظم المحددة لها، امتدت الرعاية للأمومة وإلى المرأة الحامل والعاملة بأي من وزارات الدولة ومؤسساتها أو القطاع الأهلي ووضعت إجازات محددة لرعاية الأطفال وتربيتهم.

وتضمنت المواد "١٤،١٥،١٦" الأحكام الخاصة بتشكيل المجلس الأعلى للطفولة وقد روعي في تشكيله أن يكون من بين أعضائه ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بتحقيق رعاية الطفولة وحماية النشء بالإضافة إلى الأحكام الخاصة باختصاص المجلس " المادة ١٥".

واشتملت المواد "١٧–١٨" العقوبات حيث تناولت المادة ١٨ عقاب كل من يلزم قانوناً برعاية الطفل وتجاوز حق التربية أو التهذيب بغرامة لا تزيد على ألف دينار ويعاقب بذات العقوبة كل من علم بهذا التجاوز ولم يخطر السلطات المختصة بشأنه وذلك دون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

وشدد الجزاء في المادة ١٨ ليصبح حبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التي لا تزيد عن ألفي دينار لكل شخص يلتزم برعاية أحد من الأطفال وأهمل في رعايته أو لم يتخذ إجراءات العناية المطلوبة نحوه.

واشتملت المادة "٢١،٢٢، ٢٣ " الأحكام التنفيذية حيث تنص المادة ٢١ على أن يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية للقانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢ يونيو ٢٠١٤

٤٨٤/

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

تتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن حماية الطفل ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحيـــة ،،،

مقدمو الاقتراح

صالح أحمد عاشور

خليل إبراهيم الصالح

عبدالله إبراهيم التميمي

جمال حسين العمر

د. خليل عبدالله علي

يحال إلى لجنة شئون المرأة والأسرة
وتوزع على السادة الأعضاء
مع إعطائه صفة الاستعجال

www.kna.kw

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

اقتراح بقانون
في شأن حماية الطفل

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل بالقطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٧ في شأن الحضانة العائلية،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث،
- وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

الباب الأول
أحكام عامة

مادة (١)

تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة وترعى الأطفال ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية.

www.kna.kw

مادة (٢)

يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون ، كل من لم يجاوز سنة الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة.

ويثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو البطاقة المدنية.

مادة (٣)

يكفل هذا القانون للطفل كافة الحقوق الإنسانية بما في ذلك :

أ- حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية ، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير ، أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال.

ب- الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال ، بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر ، أو الإعاقة ، أو أي وضع آخر ، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق.

ج- حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء وفي التعبير عنها ، والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية وفقا ما يحدده القانون.

وتكون لحماية الطفل ومصالحه الأولوية في جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفولة أيا كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها.

مادة (٤)

للطفل الحق في نسبه إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما ، وله الحق في إثبات نسبه الشرعي إليهما بكافة وسائل الإثبات بما فيها الوسائل العلمية المشروعة.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

وعلى الوالدين أن يوفرا الرعاية والحماية الضرورية للطفل ، وعلى الدولة ان توفر رعاية بديلة لكل طفل حرم من رعاية اسرته ،وحظر التبني وإباحة كفالة اليتيم.

مادة (٥)

لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه ، ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (٦)

لكل طفل شرعي أو مجهول النسب الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية الكويتية.

مادة (٧)

(١) يتمتع كل طفل بجميع الحقوق الشرعية وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية امواله وفقا للقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية.

(٢) لكل طفل الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وعلاج الامراض ، وتتخذ الدولة كافة التدابير لضمان تمتع الاطفال بأعلى مستوى ممكن من الصحة ، وتكفل الدولة تزويد الوالدين والطفل وجميع قطاعات المجتمع بالمعلومات الاساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية ومبادئ حفظ الصحة وسلامة البيئة والوقاية من الحوادث ، والمساعدات في الافادة من هذه المعلومات.

(٣) تكفل الدولة للطفل ، في جميع المجالات ، حقه في بيئة صالحة وصحية ونظيفة ، واتخاذ جميع التدابير الفعالة لإلغاء الممارسات الضارة بصحته.

(٤) مع مراعاة واجبات وحقوق متولى رعاية الطفل وحقه في التأديب البسيط غير المؤلم ، يحظر تعرض الطفل عمداً لأي إيذاء بدني أو نفسي أو عاطفي ضار أو ممارسة ضارة أو غير مشروعة.

www.kna.kw

(٥) تكفل الدولة أولوية الحفاظ على حياة الطفل وتنشئته تنشئة سالمة آمنة تكفل احترام حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب.

الباب الثاني

الرعاية الصحية للطفل

الفصل الأول

في مزاولة مهنة التوليد

مادة (٨)

لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد بأي صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمها مقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات بوزارة الصحة بإشراف من الأطباء المختصين.

مادة (٩)

على من رخص له بمزاولة مهنة التوليد أن يلتزم في مباشرة مهنته بالواجبات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة ، وإلا تعرض للمساءلة التأديبية.

ولوزارة الصحة ان تقرر شطب اسم المرخص له من السجل أو حرمانه من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة لأمور تمس الاستقامة أو الشرف او الكفاءة في المهنة أو أي مخالفة أخرى تتعلق بمزاولة المهنة.

مادة (١٠)

لمن رخص له بمزاولة مهنة التوليد ، التظلم من القرار الصادر بشطب اسمه أو حرمانه من مزاولة المهنة خلال شهر واحد من تاريخ إخطاره بكتاب موصى عليه.

وتفصل في التظلم لجنة من خمسة أعضاء يصدر بتشكيلها قرار من وزير الصحة برئاسة أحد رؤساء القطاعات الأساسية بوزارة الصحة على أن يكون من بين أعضائها المسؤول عن الشئون القانونية بالوزارة.

مادة (١١)

لوزير الصحة بناء على تقرير من الإدارة الصحية المختصة ، أن يشطب اسم المرخص له بمزاولة المهنة من السجل إذا ثبت أنه اصبح في حالة صحية لا تسمح له بالاستمرار في ممارسة المهنة.

مادة (١٢)

دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من يزاول مهنة التوليد على وجه يخالف أحكام هذا القانون ، ويعاقب بالعقوبتين معا في حالة العود.

الفصل الثاني

في قيد المواليد

مادة (١٣)

يجب التبليغ عن المواليد خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الولادة ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك من قبل وزارة الصحة وعلى وزارة الصحة ابلاغ الهيئة العامة للمعلومات المدنية خلال إحدى وعشرين يوماً من تاريخ التبليغ بالولادة.

مادة (١٤)

الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

(١) والد الطفل إذا كان حاضراً.

(٢) والدة الطفل شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

(٣) ولي الأمر الشرعي.

(٤) مديرو المستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات العقابية ودور الرعاية وغيرها من الأماكن التي قد تقع فيها الولادة.

ويسئل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به ، ولا يجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم.

ويجب على الأطباء والمرخص لهن بالتوليد إعطاء شهادة بعد كل ولادة يجرونها تؤكد صحة الواقعة وتاريخها واسم أم المولود ونوعه ، كما يجب على وزارة الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع شهادة الكشف الطبي للمولود.

مادة (١٥)

يجب أن تشتمل شهادة الميلاد على البيانات الآتية :

(١) يوم الولادة وتاريخها.

(٢) نوع الطفل (ذكر أو انثى) واسمه ولقبه.

(٣) اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما.

(٤) محل قيدهما إذا كان معلوما للمبلغ.

(٥) أي بيانات أخرى يضيفها وزير الداخلية بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

مادة (١٦)

على وزارة الصحة إصدار شهادة الميلاد على النموذج المعد لذلك عند قيد الواقعة وتتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون . وتسلم شهادة ميلاد الطفل الأولى إلى رب أسرة المولود بعد التحقق من شخصيته وتحدد اللائحة التنفيذية غيره من الأشخاص الذين يمكن تسليمهم شهادة الميلاد.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alomnmahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١٧)

إذا توفي المولود قبل التبليغ عن ولادته وجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته.

مادة (١٨)

إذا حدثت واقعة الميلاد في أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى السفارة أو القنصلية الكويتية في الجهة التي يقصدها المسافر او إلى وزارة الصحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول بعد إحضار جميع أوراق الإثبات الخاصة بالولادة من البلد الذي ولد بها المولود مصدقة من السفارة او القنصلية الكويتية.

وإذا حدث واقعة الميلاد في أثناء العودة ، كان التبليغ لوزارة الصحة الكويتية خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الوصول.

مادة (١٩)

على كل من عثر على طفل حديث الولادة ان يسلمه فوراً بالحالة التي عثر عليه بها إلى إحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة (مجهولي الوالدين) أو إلى أقرب قسم للشرطة الذي يجب عليه ان يرسله إلى إحدى تلك المؤسسات. وفي الحالة الأولى يجب على المؤسسة إخطار قسم الشرطة المختص والذي بدوره يبلغ وزارة الصحة.

وعلى قسم الشرطة في جميع الأحوال ان يحرر محضرا يتضمن جميع البيانات الخاصة بالطفل ومن عثر عليه ما لم يرفض الأخير ذلك ، ثم يخطر القسم الجهة الصحية المختصة لتقدير سنة وتسميته تسمية ثلاثية واثبات بياناته في دفتر المواليد ، وترسل الجهة الصحية صورة المحضر وغيره من الأوراق إلى وزارة الصحة خلال سبعة أيام من تاريخ القيد بدفتر المواليد.

وعلى وزارة الصحة قيد الطفل في سجل المواليد. وإذا تقدم أحد الوالدين إلى قسم الشرطة بإقرار بأبوته أو أمومته للطفل ، حرر محضر بذلك تثبت فيه البيانات المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون وترسل صورة من المحضر إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الصحة خلال سبعة أيام من تاريخ تحرير المحضر.

مادة (٢٠)

يكون قيد الطفل المشار إليه في المادة السابقة طبقا للبيانات التي يدلي بها المبلغ تحت مسئوليته ، عدا إثبات اسم الوالدين او احدهما فيكون بناء على طلب كتابي صريح ممن يرغب منهما. ولا يكون لهذا القيد حجية تتعارض مع القواعد المقررة في شأن الأحوال الشخصية.

مادة (٢١)

استثناء من حكم المادة السابقة ، لا يجوز لوزارة الصحة ذكر اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما معاً وإن طلب منها ذلك في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا كان الوالدان من المحارم فلا تذكر أسماؤهما.

(٢) إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها.

مادة (٢٢)

يعاقب على مخالفة أحكام المواد (١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف دينار.

مادة (٢٣)

دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أدلى عمداً بغير صحيح من البيانات التي يوجب القانون ذكرها عند التبليغ عن المولود.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

الفصل الثالث

تطعيم الطفل وتحصينه

مادة (٢٤)

يجب تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية من الأمراض المعدية وذلك دون مقابل بالمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة ، ووفقا للنظم والمواعيد التي تبينها اللائحة التنفيذية وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

ويقع واجب تقديم الطفل للتطعيم أو للتحصين على عاتق والده أو والدته أو الشخص الذي يكون الطفل في حضانته.

ويجوز تطعيم الطفل او تحصينه بالطعوم الواقعية بواسطة طبيب خاص مرخص له بمزاولة المهنة بشرط ان يقدم من يقع عليه واجب تقديم الطفل للتطعيم أو التحصين شهادة تثبت ذلك إلى وزارة الصحة قبل انتهاء الميعاد المحدد.

مع عدم الإخلال بأي عقوبةي نص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار لا تزيد على خمسة آلاف دينار .

الفصل الرابع

البطاقة الصحية للطفل

مادة (٢٥)

يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجلات خاصة بوزارة الصحة وتسلم لوالده أو المتولى تربيته بعد إثبات رقمها على شهادة الميلاد.

تحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم وبيانات هذه البطاقة.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajlos Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٢٦)

تقدم البطاقة الصحية عند كل فحص طبي للطفل بالمراكز الصحية أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة أو غيرها من الجهات الطبية المختصة.

ويثبت بها الطبيب المختص الحالة الصحية للطفل كما يسجل بها تطعيم الطفل او تحصينه وتاريخ إجراء التطعيم أو التحصين.

مادة (٢٧)

يجب تقديم البطاقة الصحية مع أوراق التحاق الطفل بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وتحفظ البطاقة بالملف المدرسي ويسجل بها طبيب المدرسة نتيجة متابعة الحالة الصحية للطفل طوال مرحلة التعليم.

ويجب على المدرسة أن تتحقق من وجود البطاقة الصحية بالنسبة إلى الأطفال الذين التحقوا بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا لم توجد هذه البطاقة تعين على والد الطفل أو المتولي تربيته إنشاء بطاقة وفقاً لحكم المادة (٢٦) من هذا القانون.

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم الفحص الدوري لصحة الطفل بالمدرسة خلال مرحلة التعليم قبل الجامعي على أن يتم هذا الفحص مرة على الأقل كل سنة ويشمل جميع الأمراض المزمنة التي قد تصيب الأطفال.

الفصل الخامس

غـــذاء الطفـــل

مادة (٢٨)

فـــي تطبيـــق أحكـــام هـــذا الفصـــل يقصـــد بالعبـــارات الآتيـــة المعـــانى المبينـــه قـــرين كل منها :

(١) **بـدائل لـبن الأم** : أي غذاء يسوق أو يعرض بأي شكل على أنه بديل جزئي أو كلي للبن الأم ويشمل :

أ- **أغذيـــة الرضـــع** : أي بـديل للبن الأم يركب صناعياً ، وفقا لمعايير دستور الأغذية أو يحضر محلياً للوفاء بالمتطلبات الغذائية الاعتيادية حتى السنة الأولى من العمر ويكيف طبقاً لخصائصهم الفسيولوجية.

ب- **الأغذية التكميليـة** : أي غذاء سواء كان مصنعا أو محضراً محلياً يستخدم كمكمل للبن الأم أو لغذاء الرضيع ، ويعرف هذا الغذاء ايضاً بغذاء الفطام او بمكمل للبن الأم.

(٢) **التســويق** : ترويج المنتج وتوزيعه وبيعه والإعلان عنه وكافة أنشطة العلاقات العامة المتعلقة به.

(٣) **موظف التسويق** : أي شخص يقوم بتسويق المنتج أو المنتجات التي يشملها هذا القانون.

(٤) **منتج** : أي شخص أو شركة أو مؤسسة عامة أو خاصة تعمل مباشرة أو من خلال وكيل – تحت إشرافه أو التعاقد معه – في صناعة منتج يشمله هذا القانون.

(٥) **مـوزع** : أي شخص أو شركة أو مؤسسة عامة أو خاصة تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تجارة الجملة او في مجال تسويق منتج يشمله هذا القانون .

(٦) **بطاقة تعريف** : أي بطاقة أو سمة أو علامة تصويرية أو وصفة مكتوبة أو مطبوعة أو منسوخة أو مرسومة أو محفورة أو مرتبطة بعبوة لأية منتجات يشار إليها في هذا القانون.

(٧) **عبوة** : أي شكل من أشكال تعبئة المنتجات لبيعها كوحدة تجزئة اعتيادية بما فيها الأغلفة.

(٨) **عينات** : عبوة واحدة او كميات صغيرة من المنتج تقدم بالمجان.

(٩) **مؤسسات الرعاية الصحية** : أي مؤسسات عامة أو خاصة تعمل أو تهتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالرعاية الصحية للأمهات والرضع والنساء الحوامل وأية دور للحضانة أو جمعيات لرعاية الطفل.

(١٠) **العاملون بالمجال الصحي** : أي شخص يعمل في احدى مؤسسات الرعاية الصحية سواء كان فنياً أو غير فني ، معيناً أو متطوعا.

مادة (٢٩)

لا يجوز إضافة مواد ملونة او حافظة أو أي إضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام والتي يتم تحديدها من قبل وزير الصحة.

ويجب ان تكون أغذية الأطفال وأوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ومن الجراثيم المرضية التي يحددها وزير الصحة.

ويحظر تداول تلك الأغذية والمستحضرات أو الإعلان عنها بأي طريقة من طرق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وبطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة والصناعة.

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أيا من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة.

وتحدد اللائحة التنفيذية المواصفات القياسية لغذاء الطفل.

مادة (٣٠)

تخضع لأحكام هذا القانون ، الرقابة على استعمال وتسويق وترويج اغذية الاطفال الرضع بما فيها منتجات الالبان والاغذية والمشروبات التي تستعمل بدائل للبن الأم أو مكملة لها وكذلك الادوات التي تستعمل في الارضاع والشروط والمواصفات الواجب توافرها فيها.

مادة (٣١)

يجب أن تكون أغذية الرضع والأغذية التكميلية وبدائل لبن الأم مطابقة للمعايير المنصوص عليها في دستور الأغذية الدولية والمحلية.

كما يجب أن تتوفر فيها المواصفات والشروط والمقاييس التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا يسمح بدخول الاغذية التي تخالف تلك المعايير إلى دولة الكويت.

مادة (٣٢)

مع عدم الاخلال بأحكام القوانين الخاصة بموافقة المواد الغذائية المستوردة والقرارات المنفذة لها يجب لصق بطاقة تعريف على كل عبوة من الأغذية التي تخضع لأحكام هذا القانون تكتب بصورة واضحة وبارزة وسهلة القراءة والفهم باللغة العربية وتتضمن المعلومات الضرورية للاستعمال السليم للمنتج الغذائي.

وعلى وجه الخصوص يجب أن تتضمن البطاقة البيانات التالية :

(١) اسم المنتج وعنوانه.

(٢) ملحوظة تشير إلى أهمية الرضاعة الطبيعية وتفوقها على أي منتج غذائي آخر.

(٣) بيان وجوب عدم استعمال المنتج إلا للضرورة الملحة وبمشورة أحد الأطباء أو الفنيين العاملين في مجال تغذية الرضع فيها يتعلق بالحاجة إلى استعماله والطريقة الصحية لاستعماله.

(٤) العناصر الداخلة في تركيب المنتج الغذائي ونسبة تركيب كل عنصر.

(٥) شروط التخزين المطلوبة.

(٦) رقم التشغيلة والدفعة وتاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء صلاحية الاستعمال.

ويجب في جميع الأحوال ألا توضع على العبوة أو بطاقة التعريف أي صورة لطفل أو أم أو أية نصوص توحي بمثانية استعمال أغذية الرضع.

مادة (٢٣)

يجب أن تتضمن مواد الإعلام والإشارة التي تتناول بدائل لبن الأم بأية وسيلة كانت المعلومات الضرورية التي يصدر بها قرار من وزير الصحة ، وعلى الأخص الأمور التالية :

(١) فوائد الرضاعة الطبيعية وتفوقها.

(٢) أهمية تغذية الامهات وإعدادهن للرضاعة الطبيعية والاستمرار بها.

(٣) التأثيرات السلبية على الرضاعة الطبيعية من جراء إدخال التغذية الجزئية بالزجاجة.

(٤) المخاطر الصحية الناجمة عن الاستعمال غير الضروري أو غير السليم لأغذية الرضع وغيرها من بدائل لبن الأم.

ويجب في جميع الأحوال ألا تتضمن هذه المواد أي صور أو نصوص توحي بمثالية استعمال بدائل لبن الأم.

ويحظر الإعلام والترويج لأغذية الرضع وغيرها من بدائل لبن الأم بأية وسيلة كانت وتعتبر من قبيل الترويج المحظور.

لهذه الأغذية الصور التالية :

(١) تقديم المنتجين والموزعين بصورة مباشرة او غير مباشرة أية عينات من منتجات بدائل لبن الأم إلى النساء الحوامل أو أمهات الرضع أو صغار الأطفال أو أعضاء أسرهم.

(٢) تقديم أي هدايا أو مواد أو أدوات قد تشجع على استعمال هذه المنتجات أو الإرضاع بالزجاجة.

(٣) ويجب ألا يكون لموظفي التسويق بحكم عملهم أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع النساء الحوامل أو أمهات الرضع أو صغار الاطفال أو أعضاء أسرهم.

(٤) ولا يجوز ترويج أغذية الرضع وغيرها من بدائل لبن الأم في مؤسسات الرعاية الصحية بأية صورة كانت ، ويشمل ذلك بوجه خاص عرض أو توزيع المنتجات أو المواد أو الهدايا أو النشرات أو وضع اللافتات أو الملصقات المتعلقة بهذه المنتجات.

مادة (٣٤)

(١) استثناء من حكم المادة السابقة يجوز للمنتجين او الموزعين تقديم النشرات العلمية حول أغذية الرضع إلى المهنيين العاملين في مجال رعاية الأمومة والطفولة ، على أن تقتصر المعلومات الواردة بهذه النشرات على الحقائق العلمية.

ويجب ألا تعني هذه النشرات صراحة أو ضمناً أو تؤدي إلى الاعتقاد بأن التغذية بالزجاجة تعادل أو تفوق الرضاعة الطبيعية.

ولا يجوز لغير هؤلاء المهنيين المختصين شرح كيفية استعمال أغذية الرضع للأمهات وأفراد عائلاتهم وذلك في الحالات التي تدعو إلى استعمالها مبررات طبية.

(٢) لا يجوز لمؤسسات الرعاية الصحية استخدام المهنيين الذين يقدمهم أو يدفع أجورهم المنتجون أو الموزعون للعمل في مجال رعاية الأمومة والطفولة.

www.kna.kw

(٣) يجوز للمنتجين او الموزعين تقديم هبات من أغذية الرضع إلى مؤسسات الرعاية الصحية او بيعها بأسعار مخفضة لأغراض اجتماعية لاستعمال الاسر المحتاجة ، وبكميات تكفي لاستخدامها لمدة طويلة سواء داخل البلاد أو خارجها ، ويقتصر استعمال هذه المنتجات على الرضع الذين يستدعي الأمر تغذيتهم ببدائل لبن الأم وبإشراف مؤسسات الرعاية الصحية ويجوز أن تحمل هذه المنتجات اسم أو علامة الشركة المنتجة دون الإشارة إلى أن المنتج مسجل الملكية.

(٤) لا يجوز أن يقدم المنتجون أو الموزعون أية حوافز مالية أو مادية أو معنوية إلى العاملين في المجال الصحي أو أعضاء أسرهم لغرض ترويج منتجاتهم من أغذية الرضع أو غيرها من بدائل لبن الأم ، كما يجوز أن يقدموا لهم أية عينات من هذه المنتجات أو من المعدات أو الأدوات المخصصة لتحضيرها أو استعمالها ، إلا إذا كان ذلك لغرض البحث العلمي في نطاق المؤسسة ، ولا يجوز للعاملين في المجال الصحي في هذه الحالة تقديم أي من هذه العينات إلى النساء الحوامل أو أمهات الرضع أو صغار الأطفال أو افراد أسرهم.

مادة (٣٥)

يكون لموظفي وزارة الصحة الذين يندبهم وزير الصحة سلطة ضبط واثبات المخالفات التي ترتكب على خلاف أحكام هذا الفصل .

مادة (٣٦)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد (٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) هذا القانون.

مادة (٣٧)

يصدر وزير الصحة بعد التشاور مع الجهات المعنية اللوائح والقرارات اللازمة. لتنفيذ المواد من (٣٠ إلى ٣٦) من هذا القانون.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

الفصل السادس

المخالفات

مادة (٣٨)

يشكل وزير الصحة لجنة خاصة للتحقيق الإداري في مخالفات العاملين في مجال الرعاية الصحية للطفل وللجنة سلطة توقيع العقوبات التأديبية التالية :

(١) التنبية.

(٢) الإنذار.

(٣) الإيقاف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة واحدة.

وتصدر اللجنة قرارها التأديبي بأغلبية الأعضاء ويجب أن يكون قرارها مسبباً ولا يكون قرارها نهائيا إلا بعد اعتماده من وزير الصحة أو بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ الوزير به بدون أن يبدي اعتراضا عليه.

وإذا كان القرار صادراً بالوقف عن العمل ، جاز للمخالف الطعن في القرار النهائي أمام القضاء خلال ستين يوما من تاريخ النطق بالقرار إذا كان المخالف حاضراً أو من تاريخ إبلاغه القرار بكتاب مسجل بعلم الوصول في حالة غيابه عن جلسة النطق بالقرار أو فوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة.

الباب الثالث

الرعاية الاجتماعية

الفصل الأول

دور الحضانة

مادة (٣٩)

يُعتبر داراً للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل طبقاً لأحكام هذا القانون. ولكل طفل من المشار إليهم في الفقرة الأولى الحق في التمتع بخدمات دور الحضانة وتتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق.

مادة (٤٠)

لا يجوز إنشاء دار للحضانة او التغيير في موقعها أو في مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وفي حالة ايلولة الدار إلى غير المرخص له يجب على من آلت إليه ان يخطر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل خلال تسعين يوما بموجب خطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول بهذه الأيلولة وسببها ، وعليه ان يرفق بالإخطار ما يفيد توافر الشروط المقررة بالمادة (٤١) من هذا القانون.

مادة (٤١)

يتم الترخيص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بإنشاء دور للحضانة وفقاً للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويشترط فيمن يرخص له من الأشخاص الطبيعيين أن يكون :

(١) كويتي الجنسية كامل الأهلية.

www.kna.kw

(٢) لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

(٣) حسن السيرة ذا سمعة اجتماعية طيبة.

(٤) غير قائم بعمل او بمهنة تتعارض مع العمل الاجتماعي أو التربوي.

مادة (٤٢)

على من يرغب في إنشاء دار للحضانة ان يقدم طلبا بذلك إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على النموذج المعد لذلك.

وعلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل البت في الطلب في ضوء احتياجات المنطقة المزمع اقامة الدار بها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مع إخطار طالب الترخيص بقرارها بخطاب مصحوب بعلم الوصول ، فإذا كان قراراً بالرفض وجب أن يكون مسبباً ويجوز لمن رفض طلبه التظلم إلى اللجنة المختصة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

مادة (٤٣)

يلتزم مقدم الطلب في حالة الموافقة على طلبه بإعداد جميع مستلزمات تشغيل الدار وإخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمجرد انتهائه من ذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وعلى الوزارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الخطاب إليها التحقق من استيفاء الدار لجميع المواصفات وإلا طلبت منه استكمال النقص فيها ثم اخطارها ، وعليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام هذا الإخطار إعادة المعاينة للتحقق من استكمال المطلوب للترخيص متى ثبت لها ذلك.

مادة (٤٤)

تتمتع دار الحضانة المرخص بها لشخص طبيعي بالشخصية الاعتبارية ، وتتمتع كذلك بهذه الشخصية إذا كان الترخيص بها لشخص اعتباري ما لم يكن الترخيص ممنوحا لجمعية من أغراضها إنشاء دار الحضانة ، ويمثل دار الحضانة قانوناً المرخص له بها أمام القضاء وفي

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مواجهة الخير ، وعلى المرخص له بإنشاء دار الحضانة تعيين من يقوم بإدارتها طبقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويلتزم المرخص له بوضع لائحة داخلية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الترخيص للدار تعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط التي يجب أن تتضمنها اللائحة النموذجية لدور الحضانة.

وتمسك السجلات والدفاتر اللازمة لتنظيم العمل بدار الحضانة من النواحي الفنية والمالية والإدارية طبقا للنماذج التي تضعها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ويحتفظ بها بمقر الدار.

مادة (٤٥)

يجوز لدار الحضانة قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا المقدمة من الأفراد أو الهيئات الكويتية ، أما تلك التي تقدم من أفراد أو هيئات أجنبية أو دولية فلا يجوز قبولها إلا بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وتخصص لإعانة دور الحضانة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية نسبة من الجزء المخصص من زكاة الشركات للخدمات عن طريق بيت الزكاة ، وتحصل تلك الدور على دعم من قبل الحكومة حسب عدد الأطفال المسجلين.

مادة (٤٦)

تتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التفتيش الفني والإشراف المالي والإداري على دور الحضانة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إخطار الدار بما يتبين لها من أوجه المخالفة مع إنذارها بتصحيحها خلال مهلة مناسبة تحددها لها فإذا لم تقم بتلافيها وتصحيحها رفعت الأمر إلى لجنة شئون دور الحضانة بالوزارة لاتخاذ ما تراه ملائماً في هذا الشأن.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٤٧)

تنشأ بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لجنة تسمى لجنة شئون دور الحضانة ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيلها ونظام عملها ، وتختص هذه اللجنة بالبت فيما يلي :

(١) تظلمات أصحاب الشأن من قرارات الوزارة برفض الترخيص بإنشاء الدار أو استكمال النقص الموجود بها أو تغيير مكانها أو نقل ملكيتها أو غلقها.

(٢) غلق الدار مؤقتاً أو وضعها تحت الإدارة المباشرة للوزارة إذا ثبت لدى اللجنة أن إدارة الدار قد ساءت بحيث يتعذر عليها أداء رسالتها أو قيامها بالتزاماتها على الوجه الصحيح أو أن الدار تستغل في غير أغراضها ويترتب على وضع الدار تحت إدارة الوزارة غل يد القائم على إدارتها وتتولى الوزارة إدارتها نيابة عنه لحين إزالة اسباب المخالفة أو البت نهائياً في وضع الدار.

(٣) اقتراح وقف صرف الإعانة المقررة للدار في حالة مخالفتها أحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له وتوجيه المبلغ الموقوف صرفه لإصلاح المخالفة.

(٤) منح مهلة إضافية للدار لإزالة اسباب المخالفة ، فإذا لم تقم بذلك كان للجنة ان تضعها تحت الإدارة المباشرة للوزارة وفقاً لأحكام البند (٢).

وتفصل اللجنة فيما يعرض عليها من أمور خلال ثلاثين يوما على الأكثر وإلا اعتبر انقضاء هذه المدة دون البت فيها قراراً بالرفض.

مادة (٤٨)

لا يجوز اغلاق الدار بعد الترخيص بها إلا بقرار مسبب يصدر من لجنة شئون دور الحضانة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

ومع ذلك يجوز لوزير الشئون الاجتماعية والعمل في حالة الضرورة القصوى إغلاق الدار مؤقتا بقرار مسبب يكون نافذا فور صدوره على أن يتم عرضه على لجنة شئون دور الحضانة بالوزارة خلال ثلاثين يوما لاتخاذ ما تراه طبقا لأحكام المادة السابقة.

ويترتب على عدم مراعاة الميعاد المشار إليه اعتبار القرار كأن لم يكن.

مادة (٤٩)

تعتبر أموال دور الحضانة أموالاً عامة ويعتبر العاملون بها موظفون عامون لأغراض تطبيق أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ في شأن الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة ، كما تعتبر السجلات والدفاتر التي تمسكها أوراقاً رسمية عند تطبيق أحكام التزوير الواردة في القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء المشار إليه.

مادة (٥٠)

تنشأ بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل لجنة عليا لدور الحضانة تشكل برئاسته وعضوية عدد من ممثلي الوزارات المعنية ومن المهتمين بشئون الطفولة والأمومة يصدر بتعيينهم قرار منه بعد موافقة الجهات التي يتبعونها وتختص اللجنة المذكورة برسم السياسة العامة لدور الحضانة ومتابعة تنفيذها.

مادة (٥١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو ادار دارا للحضانة أو غير في موقعها او مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة إذا ثبت انه لم تتوافر فيه احد الشروط المقررة بالبنود (١ ، ٢ ، ٣) من المادة (٤١) من هذا القانون.

ويجوز للنيابة العامة بناء على طلب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن تأمر بغلق الدار المنشأة بغير ترخيص مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى ، ولصاحب الدار أن يتظلم من هذا الأمر إلى قاضي الأمور المستعجلة خلال أسبوع من إخطاره به.

مادة (٥٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام الفقرة الثانية من المادة (١٠) والمادة (١٤) من هذا القانون.

الفصل الثاني

في الرعاية البديلة

مادة (٥٣)

يهدف نظام الأسر البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوزوا السنتين والذين حالت ظروفهم دون أن ينشأوا في أسرهم الطبيعية وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان.

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط المنظمة لمشروع الأسر البديلة والفئات المنتفعة به.

مادة (٥٤)

يعتبر نادي الطفل مؤسسة اجتماعية وتربوية تكفل توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال بصفة عامة من سن السادسة إلى الرابعة عشرة عن طريق شغل اوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ، ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض الآتية :

(١) رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً خلال أوقات فراغهم في أثناء فترة الأجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعده.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13003 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13003 الكويت

(٢) استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة أم الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للانحراف.

(٣) تهيئة الفرصة للطفل لكي ينمو نمواً متكاملاً من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة.

(٤) معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي.

(٥) تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال.

(٦) تهيئة اسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة.

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لنوادي الطفل.

مادة (٥٥)

يقصد بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية السرية ، كل دار لإيواء الأطفال الذين لا تقل سنهم عن ست سنوات ولا تزيد على ثماني عشرة سنة المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتم او تصدع الأسر أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل.

ويجوز استمرار الطفل في المؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلى ان يتم تخرجه متى كانت الظروف التي أدت إلى التحاقه بالمؤسسة قائمة ، واجتاز مراحل التعليم بنجاح.

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لتلك المؤسسات.

مادة (٥٦)

يكون للأطفال الآتي بيانهم الحق في الحصول على معاش شهري من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل :

(١) الأطفال الأيتام أو مجهولو الأب أو الأبوين.

(٢) أطفال الأم المعيلة ، وأطفال الأم المطلقة إذا تزوجت أو توفيت.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

القسم التشريعي الرابع عشر د. الانعقاد الثاني، ملف رقم (٨)

(٣) أطفال المحتجز قانوناً ، والمحبوس او المحبوسة المعيلة ، لمدة لا تقل عن شهر.

الفصل الثالث

الحماية من أخطار المرور

مادة (٥٧)

لا يجوز منح الطفل ترخيصاً بقيادة أي مركبة آلية .

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل طفل يقود مركبة آلية بغير ترخيص.

ومع عدم الإخلال بأحكام قانون المرور ، يعاقب بذات العقوبة كل من أجر للطفل أو مكنه على أي نحو من قيادة مركبة آلية ، ويجوز للمحكمة إيقاف رخصة المركبة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وإيقاف زخصة المكان المخصص للتأجير لذات المدة ، وفي حالة العود يجب الحكم بإلغاء رخصة المكان أو غلقه إن لم يكن مرخصاً به.

مادة (٥٨)

لا يجوز قيادة دراجات الركوب في الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانية عشرة عاماً ، ويكون متولي أمر الطفل مسئولاً عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه.

ولا يجوز لمؤجري دراجات الركوب وعمالهم تأجيرها في الطريق العام لمن تقل سنة عن ثمانية عشرة عاماً وإلا كانوا مسئولين عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه.

مادة (٥٩)

يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالغرامة التي لا تزيد على مائة دينار.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

الباب الثالث

الفصل الأول

حق الطفل في التعليم

مادة (٦٠)

يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية :

(١) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى اقصى إمكاناتها ، مع مراعاة اتفاق برامج التعليم مع كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمته الشخصية وتهيئته للمشاركة وتحمل المسئولية.

(٢) تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان.

(٣) تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية.

(٤) تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له ، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر ، وعلى احترام الآخر.

(٥) ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وجه آخر من أوجه التمييز.

(٦) تنمية احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها.

(٧) إعداد الطفل لحياة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٦١)

التعليم حق لجميع الأطفال بمدارس الدولة بالمجان ولا يجوز حرمانهم منه ، وتكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن سواء كان الأب أو الأم أو الوصي أو القيم على ما يحقق مصلحة الطفل وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تسجيل الطفل بالمرحلة التعليمية التي تناسب سنه.

الفصل الثاني

رياض الأطفال

مادة (٦٢)

رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها.

مادة (٦٣)

مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القانون تعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل او فصول ملحقة بمدرسة وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية.

مادة (٦٤)

تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٦٥)

تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية ولإشرافها الإداري والفني وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية انشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها.

الفصل الثالث

مراحل التعليم

مادة (٦٦)

تكون مرحلتا التعليم قبل الجامعي على النحو التالي :

(١) مرحلة التعليم الأساسي والإلزامي : وتتكون من حلقتين الحلقة الابتدائية والحلقة المتوسطة ويجوز إضافة حلقة أخرى ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

(٢) مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني).

مادة (٦٧)

يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية بحيث يمكن لمن أتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه كل ذلك في إطار يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، وتسعى الدولة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

مادة (٦٨)

يهدف التعليم الثانوي الفني أساساً إلى إعداد فئة من الفنيين في مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين.

www.kna.kw

مادة (٦٩)

تسري أحكام قانون التعليم فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الباب.

الباب الرابع

رعاية الطفل العامل والأم العاملة

الفصل الأول

في رعاية الطفل العامة

مادة (٧٠)

يحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه خمس عشرة سنة ميلادية ، كما يحظر تدريبه قبل بلوغه ثلاث عشر سنة ميلادية.

مادة (٧١)

يحظر تشغيل الطفل في أي من أنواع الأعمال التي يمكن ، بحكم طبيعتها او ظروف القيام بها أن تعرض صحة او سلامة أو اخلاق الطفل للخطر.

مادة (٧٢)

يجري الفحص الطبي للطفل قبل الحاقه بالعمل للتأكد من أهليته الصحية للعمل الذي يلحق به ، ويعاد الفحص دورياً مرة على الأقل كل سنة ، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.
وفي جميع الأحوال يجب ألا يسبب العمل آلاما أو أضراراً بدنية او نفسية للطفل ، أو يحرمه من فرصته في التعليم والترويح وتنمية قدراته ومواهبه ويلزم صاحب العمل بالتأمين عليه وحمايته من أضرار المهنة خلال فترة عمله.

وتزداد إجازة الطفل العامل السنوية عن إجازة العامل البالغ سبعة أيام ولا يجوز تأجيلها أو حرمانه منها لأي سبب.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٧٣)

لا يجوز تشغيل الطفل اكثر من ست ساعات في اليوم ويجب ان تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وتتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من اربع ساعات متصلة.

ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية.

وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الأطفال فيما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً.

مادة (٧٤)

يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

المادة (٧٥)

على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل طفل أو اكثر مراعاة الآتي :

(١) . أن يعلق في مكان ظاهر من محل العمل نسخة تحتوي على الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل.

(٢) أن يحرر أولا بأول كشفاً بالبيانات الأساسية المتعلقة بكل طفل من المشتغلين لديه ، يشتمل على اسمه وتاريخ ميلاده وطبيعة نشاطه وعدد ساعات عمله وفترات راحته ومضمون الشهادة المثبته لأهليته للعمل ويقدم الكشف للمختصين عند طلبه.

(٣) أن يبلغ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء الأطفال الجاري تشغيلهم وأسماء الأشخاص المنوط به مراقبة أعمالهم.

(٤) أن يقوم بتوفير سكن منفصل للأطفال غير البالغين ، إذا اقتضت ظروف العمل مبيتهم.

www.kna.kw

(٥) أن يحتفظ بمقر العمل بالوثائق الرسمية التي تثبت سن جميع العاملين لديه من الأطفال ومقدرتهم الصحية ، ويقدمها عند الطلب ، ويعتبر صاحب العمل مسئولا عن التأكد من سن الأطفال العاملين لديه.

(٦) أن يوفر جميع احتياطات الصحة والسلامة المهنية وأن يدرب الأطفال العاملين على استخدامها .

مادة (٧٦)

على صاحب العمل ان يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره او مكافأته ، وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرئا لذمته.

الفصل الثاني

في رعاية الأم العاملة

مادة (٧٧)

للعاملة في الدولة والقطاع الخاص سواء كانت تعمل بصفة دائمة أو بطريق التعاقد المؤقت الحق في إجازة وضع مدتها شهران بعد الوضع بأجر كامل وأربعة شهور بنصف الأجر.

وتخفض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل ساعة على الأقل اعتبارا من الشهر السادس للحمل ولا يجوز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل وحتى نهاية ستة أشهر من تاريخ الولادة.

ويحق للأم العاملة التمتع بإجازة أمومة لمدة خمس سنوات بمرتب كامل.

مادة (٧٨)

يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع – فضلاً عن مدة الراحة المقررة – الحق في فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن ساعتين يومياً ، وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

www.kna.kw

مادة (٧٩)

للعاملة في القطاع الخاص الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها وتستحق ذلك الحق ثلاث مرات طوال خدمتها.

مادة (٨٠)

على صاحب العمل الذي يستخدم مائة أم عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشيء داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٨١)

يعاقب على مخالفة أحكام المادتين (٧٨ و ٧٩) بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار.

وتلتزم المنشآت التي تقع في منطقة واحدة وتستخدم كل منها أقل من مائة أم عاملة ، بتنفيذ الالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالشروط وبالأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (٨٢)

يعاقب كل من يخالف أحكام الباب الثالث من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وفي حالة العود تزاد العقوبة بمقدار المثل ولا يجوز وقف تنفيذها.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

الباب الخامس

حماية وتأهيل الطفل المعاق

مادة (٨٣)

تكفل الدولة وقاية الطفل من الإعاقة ومن كل عمل من شأنه الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي وتعمل على اتخاذ التدابير اللازمة للكشف المبكر عن الإعاقة وتأهيل وتشغيل المعاقين عند بلوغ سن العمل.

وتتخذ التدابير المناسبة لإسهام وسائل الإعلام في برامج التوعية والإرشاد في مجال الوقاية من الإعاقة والتبصير بحقوق الأطفال المعاقين وتوعيتهم والقائمين على رعايتهم بما ييسر إدماجهم في المجتمع.

مادة (٨٤)

للطفل المعاق الحق في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تنمي اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته في المجتمع.

وللطفل المعاق الحق في التربية والتعليم وفي التدريب والتأهيل المهني في ذات المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للأطفال وغير المعاقين وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية المتعلقة بطبيعة ونسبة الإعاقة.

وفي هذه الحالات الاستثنائية تلتزم الدولة بتأمين التعليم والتدريب في فصول أو مدارس أو مؤسسات أو مراكز تدريب خاصة بحسب الأحوال تتوافر فيها الشروط التالية :

(١) أن تكون مرتبطة بنظام التعليم النظامي وبنظام التدريب والتأهيل المهني لغير المعاقين.

(٢) أن تكون ملائمة لاحتياجات الطفل المعاق وقريبة من مكان إقامته.

(٣) أن توفر تعليما أو تأهيلاً كاملاً بالنسبة لكل الأطفال المعاقين مهما كان سنهم ودرجة إعاقتهم.

www.kna.kw

مادة (٨٥)

للطفل المعاق الحق في التأهيل ويقصد بالتأهيل تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للطفل المعاق وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه.

وتقدم الدولة خدمات التأهيل والأجهزة التعويضية دون مقابل في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة.

مادة (٨٦)

تنشئ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المعاهد والمنشآت اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للأطفال المعاقين.

ويجوز لها الترخيص في إنشاء هذه المعاهد والمنشآت بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ولوزارة التربية أن تنشئ مدارس أو فصولاً لتعليم المعاقين من الأطفال بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها.

مادة (٨٧)

تسلم الجهات المشار إليها في المادة السابقة دون مقابل أو رسوم شهادة لكل طفل معاق تم تأهيله وتبين بالشهادة المهنة التي تم تأهيله لها بالإضافة إلى البيانات الأخرى وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

مادة (٨٨)

تقوم جهات التأهيل بإخطار ديوان الخدمة المدنية بما يفيد تأهيل المعاق ويقيد الديوان أسماء الأطفال الذين تم تأهيلهم في سجل خاص وتسلم للطفل المعاق أو من ينوب عنه شهادة بحصل القيد دون رسوم.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

ويلتزم الديوان بمعاونة المعاقين المقيدين لديه في الالتحاق بالأعمال التي تناسب أعمارهم وكفايتهم ومحال إقامتهم ، وعلى جهة العمل إخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ببيان شهري عن الأطفال المعاقين الذين تم تشغيلهم.

مادة (٨٩)

يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية قراراً بتحديد أعمال معينة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الدولة رأس مالها بالكامل تخصص للمعاقين من الأطفال الحاصلين على شهادة التأهيل وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

وتعفي من جميع أنواع الضرائب والرسوم الأجهزة التعويضية والمساعدة وقطع غيارها ووسائل وأجهزة إنتاجها ووسائل النقل اللازمة لاستخدام الطفل المعاق وتأهيله.

ويحظر استخدام هذه الأجهزة والوسائل لغير المعاقين دون مقتض ، ويعاقب على مخالفة ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تجاوز الخمسة آلاف والمصادرة.

الباب السادس

ثقافة الطفل

مادة (٩٠)

تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل للثقافة في شتى مجالاتها من آداب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني والتقدم العلمي الحديث.

مادة (٩١)

يتم إنشاء مكتبات للطفل في المناطق السكنية كما تنشأ نوادي ثقافة الطفل ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية إنشاء هذه المكتبات أو النوادي وتنظيم العمل بها.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٩٢)

يحظر نشر أو عرض أو تداول أي مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا ، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف.

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة حكم الفقرة السابقة بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار ، ويجب مصادرة المطبوعات أو المصنفات الفنية المخالفة.

مادة (٩٣)

ويكون حظر ما يعرض على الأطفال في دور السينما والأماكن العامة المماثلة والمسرح طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحظر على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإعلام وعلى مستغليها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات والمسئولين عن إدخال الجمهور ، السماح للأطفال بدخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان العرض محظوراً عليهم طبقاً لما تقرره جهة الاختصاص كما يحظر اصطحاب الأطفال عند الدخول لمشاهدة هذه الحفلات.

مادة (٩٤)

على مديري دور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة المماثلة أن يعلنوا في مكان العرض وفي كافة وسائل الدعاية الخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض على الأطفال ، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة ، وباللغتين العربية والإنجليزية.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (٩٥)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام المادتين (٩٢ ، ٩٣) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسين دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل طفل.

مادة (٩٦)

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الإعلام صفة الضبطية القضائية في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا الباب والقرارات الصادرة بتنفيذه.

الباب السابع

المعاملة الجزائية للطفل

مادة (٩٧)

يعد الطفل معرضاً للخطر لأي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي أو أياً منهما أو إذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له ، وذلك في أي من الأحوال الآتية :

(١) إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر.

(٢) إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر أو كان معرضاً للإهمال أو للإساءة أو العنف أو الاستغلال أو التشرد.

(٣) إذا حرم الطفل ، بغير مسوغ ، من حقه ولو بصفة جزئية في حضانة أو رؤية أحد والديه أو من له الحق في ذلك.

(٤) إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو تعرض لفقد والديه أو أحدهما أو تخليهما أو متولي أمره عن المسئولية قبله.

www.kna.kw

(٥) إذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو تعرض مستقبله التعليمي للخطر.

(٦) إذا تعرض داخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحريض على العنف أو الأعمال المنافية للآداب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال التجاري أو التحرش أو الاستعمال غير المشروع للكحوليات أو المواد المخدرة المؤثرة على الحالة العقلية.

(٧) إذا وجد متسولاً ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة وغير ذلك مما لا يصلح مورداً جدياً للعيش.

(٨) إذا مارس جمع الفضلات والمهملات.

(٩) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.

(١٠) إذا خالط المنحرفين أو المشتبه فيهم أو الذين أشتهر عنهم سوء السيرة.

(١١) إذا كان سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو متولي أمره أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الطفل ، ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على شكوى من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو متولي أمره بحسب الأحوال.

(١٢) إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن.

(١٣) إذا كان مصاباً بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير.

(١٤) إذا كان الطفل دون سن السابعة وصدرت منه واقعة تشكل جناية أو جنحة.

وفيما عدا الحالات المنصوص عليها في البندين (٣) ، (٤) يعاقب كل من عرض طفلاً لإحدى حالات الخطر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز بخمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة (٩٨)

تقوم الهيئة العامة للأمومة والطفولة التي سيأتي ذكرها في الباب التاسع من هذا القانون بإنشاء مراكز إيواء تابعة لها في كل محافظة من محافظات الكويت تختص بتلقي الشكاوي وتختص أيضا بمعالجة الأطفال المتعرضين للأذى بأي شكل من أشكاله النفسية والاجتماعية وفي الحالات التي يحتاج فيها الطفل إلى علاج صحي يحول على المستشفي المختص وبعد شفائه يحول إلى مركز الإيواء التابع لمنطقة سكنه ، وأن يتبع ذلك علاج ذويه مسببي الأذى نفسياً أو اجتماعيا حتى يعاد تأهيلهم ويتمكنوا من رعاية طفلهم بشكل طبيعي ، ومن ثم يتمكن الطفل وذووه من الاندماج في المجتمع ، ولهذه المراكز صلاحية طلب التحقيق فيما يرد إليها من شكاوي وإرسال تقارير بما يتكشف لها إلى جهات الاختصاص .

- ويجب أن يضم كل مركز من هذه المراكز متخصصين نفسيين واجتماعيين وأطباء وقانونيين، كما يجب أن يشكل مجلس تنفيذي يضم في عضويته إضافة إلى هؤلاء المتخصصين ممثلين لوزارات الصحة والداخلية والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل وجمعيات النفع العام المهتمة بقضايا الطفولة.

مادة (٩٩)

إذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المنصوص عليها في البندين (١) و(٢) والبنود من (٥) إلى (١٤) من المادة (٩٧) من هذا القانون ، عرض أمره على مركز الإيواء التابع لسكنه لإعمال شئونه المنصوص عليها في المادة (٩٨) من هذا القانون ، وللمركز إذا رأي لذلك مقتضي، أن يطلب من نيابة الطفل إنذار متولي أمر الطفل كتابة لتلافي أسباب تعرضه للخطر ،

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajlos Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ تسليمه ، وتتبع في نظر هذا الاعتراض والفصل فيه الإجراءات المقررة للاعتراض على الأوامر الجنائية ، ويكون الحكم فيه نهائياً.

وإذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المشار إليها في الفقرة السابقة ، بعد صيرورة الإنذار نهائياً : عرض أمره على مركز الإيواء الذي حول إليه وللمركز -- فضلاً عن السلطات المقررة لها في الفقرة السابقة – عرض أمر الطفل على النيابة العامة لتتخذ في شأنه أحد التدابير المنصوص عليها في المادة (١٠٦) .من هذا القانون : فإذا كان الطفل لم يبلغ السابعة من عمره فلا يتخذ في شأنه إلا تدبيري التسليم أو الإيداع في إحدى المستشفيات أو المراكز المتخصصة .

وعلى كل من علم بتعرض الطفل للخطر أن يقدم إليه ما في مكنته من المساعدة العاجلة الكفيله بتوقي الخطر أو زواله عنه.

مادة (١٠٠)

يكون لمراكز الإيواء تلقي الشكاوي عن حالات تعرض الطفل للخطر ، ولها في هذه الحالة : بعد التحقق من جدية الشكوى ، استدعاء الطفل أو أبويه أو متولي أمره أو المسئول عنه والاستماع إلى أقوالهم حول الوقائع موضوع الشكوى ، وعلى المركز فحص الشكوى والعمل على إزالة أسبابها، فإذا عجز عن ذلك ، رفع تقريراً بالواقعة وما تم فيها من إجراءات إلى اللجنة العامة لحماية الطفولة لتتخذ ما يلزم من إجراءات قانونية .

مادة (١٠١)

تقوم مراكز الإيواء باتخاذ ما تراه من التدابير والإجراءات الآتية :

(١) إبقاء الطفل في عائلته مع التزام الأبوين باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق به وذلك في آجال محددة ورهن رقابة دورية من لجنة حماية الطفولة.

(٢) إنشاء الطفل في عائلته مع تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من الجهة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية اللازمة للطفل وعائلته ومساعدتها.

(٣) إنشاء الطفل في عائلته مع أخذ الاحتياطيات اللازمة لمنع كل اتصال بينه وبين الأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية.

(٤) التوصية لدى المحكمة المختصة بإيداع الطفل مؤقتاً مركز الإيواء التابع لمنطقة سكنه لحين زوال الخطر ويقوم المركز بعلاجه صحياً ونفسياً واجتماعيا طبقاً للإجراءات المقررة في هذا القانون.

(٥) التوصية لدى المحكمة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوضع الطفل في أحد مراكز الإيواء التابعة لمنطقة سكنه لعلاجه وإعادة تأهيله للمدة اللازمة حتى زوال الخطر عنه وكذلك علاج ذويه مسببي الأذى وإعادة تأهيلهم.

(٦) أن ترفع الأمر عند الاقتضاء إلى محكمة الأحداث للنظر في الحكم على المسئول عن الطفل بنفقه وقتية ، ويكون حكم المحكمة في ذلك واجب التنفيذ ولا يوقفه الطعن فيه.

(٧) في حالات الخطر المحدق تقوم مراكز الإيواء التابعة لمنطقة سكن الطفل باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجله لإخراج الطفل من المكان الذي يتعرض فيه للخطر ونقله إلى مكان آمن بما في ذلك الاستعانة برجال الشرطة عند الاقتضاء.

ويعتبر خطراً محدقاً كل عمل سلبي يهدد حياة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية على نحو لا يمكن تلافيه بمرور الوقت.

وتقوم مراكز الإيواء بصفة دورية بمتابعة إجراءات ونتائج تنفيذ التدابير المتخذه في شأن الطفل ، ولها أن توصي عند الاقتضاء بإعادة النظر في هذه التدابير وتبديلها أو وقفها بما يحقق قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي وعدم فصله عنه إلا كملاذ أخير ، ولأقصر فترة زمنية ممكنه ، وإعادته إليه في أقرب وقت.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

الباب الثامن

الإجراءات التأهيلية والعقابية
للطفل مرتكب الجريمة

مادة (١٠٢)

إذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي أفقد الطفل القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصاباً بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حريةاختياره ، حكم بإيداعه أحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة.

ويتخذ هذا التدبير وفقا للأوضاع المقررة في القانون بالنسبة إلى من يصاب بإحدى هذه الحالات في أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم.

مادة (١٠٣)

يحكم على الطفل الذي لم تجاوز سنة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة ، إذا ارتكب جريمة ، بأحد التدابير الآتية :

(١) التوبيخ.

(٢) التسليم.

(٣) الإلحاق بالتدبير المهني.

(٤) الإلزام بواجبات معينة.

(٥) الإخبار القضائي.

(٦) العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته ، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع هذا العمل وضوابطه.

(٧) الإيداع في أحد المستشفيات المتخصصة.

(٨) الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وعدا المصادرة وإغلاق المحال ورد الشيء إلى أصله لا يحكم على هذا الطفل بأي عقوبة أو تدبير منصوص عليه في قانون آخر.

مادة (١٠٤)

التوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الطفل على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى.

مادة (١٠٥)

يسلم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر في أيهم الصلاحية على القيام بتربيته سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك.

وإذا كان الطفل ذا مال أو كان له من يلزم بالإنفاق عليه قانوناً وطلب من حكم بتسليمه إليه تقرير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بتسليم المبلغ الذي يحصل من مال الطفل أو ما يلزم به المسئول عن النفقه وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقه ويكون الحكم بتسليم الطفل إلى غير الملتزم بالإنفاق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

مادة (١٠٦)

يكون تدريب الطفل وتأهيله بأن تعهد المحكمة به لأحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر التي تقبل تدريبه وبما يتناسب مع ظروف الطفل ، مدة تحددها المحكمة في حكمها ، على ألا تزيد مدة بقاء الطفل في الجهات المشار إليها على ثلاث سنوات ، وذلك بما لا يعيق انتظام الطفل في التعليم الأساسي.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١٠٧)

الالتزام بواجبات معينة بحظر ارتياد أنواع من المحال أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات.

مادة (١٠٨)

يكون الاختبار القضائي بوضع الطفل في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات فإذا فشل الطفل في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى الواردة بالمادة (١٠٢) من هذا القانون.

مادة (١٠٩)

يكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو المعترف بها منها ، فإذا كان الطفل معاقاً يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله ، ولاتحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع ، ويجب على المحكمة متابعة أمر الحدث عن طريق تقرير تقدمه المؤسسة التي أودع بها الطفل كل شهرين على الأكثر لتقرر المحكمة إنهاء التدبير فوراً وإبداله حسب الاقتضاء على أن تراعي أن يكون الإيداع لأقصر فترة ممكنة وفي جميع الأحوال يتعين ألا تقضي المحكمة بتدبير الإيداع إلا كملاذ أخير.

وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١١٠)

يلحق المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة بالجهات التي يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته وتتولي المحكمة الرقابة على بقائه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك وإذا بلغ الطفل سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات المخصصة لعلاج الكبار.

مادة (١١١)

إذا ارتكب الطفل الذي لم يجاوز سنه خمس عشره سنة جريمتين أو أكثر ، وجب الحكم بتدبير مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الطفل ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم.

مادة (١١٢)

ينتهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات التي تناسب حالته وفقاً لما نصت عليه المادة (١٠٩) من هذا القانون.

مادة (١١٣)

لا يحكم بالإعدام ولا بالحبس المؤبد على المتهم الذي لم يجاوز سنة الثامنة عشرة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

ومع عدم الإخلال بأحكام قانون الجزاء ، إذا أرتكب الطفل الذي تجاوزت سنه خمس عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الحبس المؤبد حكم عليه بالحبس المؤقت ، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بعقوبة الحبس أن تحكم عليه بأحد التدابير المنصوص عليها في البنود (٥) ، (٦) ، (٨) من المادة (١٠٣) من هذا القانون.

مادة (١١٤)

لا يجوز احتجاز الأطفال أو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد ، ويراعى في تنفيذ الاحتجاز تصنيف الأطفال بحسب السن والجنس ونوع الجريمة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أحتجز أو حبس أو سجن طفلاً مع بالغ أو أكثر في مكان واحد.

مادة (١١٥)

يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار من أهمل ، بعد إنذاره طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٩٩) من هذا القانون من العمل في مراقبة الطفل وترتب على ذلك تعرضه للخطر في إحدى الحالات المشار إليها الفقرة الأولى من المادة (٩٧) من هذا القانون.

مادة (١١٦)

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تجاوز ألف دينار من سلم إليه طفل وأهمل في أداء أحد واجباته إذا ترتب على ذلك ارتكاب الطفل جريمة تعرضه للخطر في إحدى الحالات المبينه في هذا القانون.

فإذا كان ذلك ناشئاً عن إخلال جسيم بواجباته تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز خمسة ألاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة (١١٧)

عدا الأبوين والأجداد والزوج والزوجة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخفى طفلاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للقرار أو ساعده على ذلك.

مادة (١١٨)

يعاقب كل بالغ حرض طفلاً على ارتكاب جنحة أو أعده لذلك أو ساعده عليها أو سهلها له بأي وجه ولم يبلغ مقصده من ذلك بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لتلك الجريمة.

وتكون العقوبة الحبس مدى لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة إذا أستعمل الجاني مع الطفل وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المسئولين عن تربيته أو ملاحظاته أو كان مسلماً إليه بمقتضي القانون أو كان خادماً عند أي ممن تقدم ذكرهم.

وفي جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة على أكثر من طفل ، ولو في أوقات مختلفة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات.

ويعاقب بالعقوبة المقررة للشروع في الجريمة المحرض عليها ، كل بالغ حرض طفلاً على ارتكاب جناية أو أعده لذلك أو ساعده عليها أو سهلها له بأي وجه ولم يبلغ مقصده من ذلك.

مادة (١١٩)

يزداد بمقدار المثل الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأي جريمة إذا وقعت من بالغ على طفل ، أو إذا ارتكبها أحد والديه أو من له الولاية أو الوصاية أو المسئول عن ملاحظاته وتربيته أو من له سلطة عليه ، أو كان خادماً عند من تقدم ذكرهم.

مادة (١٢٠)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل ، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المحصلة منها ، وغلق الأماكن محل ارتكابها مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية.

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة كل من :

أ- إستخدم الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم .

ب- إستخدم الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب ، ولو لم تقع الجريمة فعلاً.

مادة (١٢١)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ، ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار كويتي ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من نشر أو أذاع بأحد أجهزة الإعلام أي معلومات أو بيانات ، أو أي رسوم أو صور تتعلق بهوية الطفل حال عرض أمره على الجهات المعنية بالأطفال المعرضين للخطر أو المخالفين للقانون.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١٢٢)

تسري أحكام إنقضاء الدعوى الجزائية بالصلح أو التصالح المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليه على الجرائم التي يرتكبها الطفل.

مادة (١٢٣)

يكون للأطفال المجني عليهم والأطفال في جميع مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ الحق في الاستماع إليهم وفي المعاملة بكرامة وإشفاق ، مع الاحترام الكامل لسلامتهم البدنية والنفسية والأخلاقية ، والحق في الحماية والمساعدة الصحية والاجتماعية والقانونية وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع ، في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن توفير العدالة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها.

مادة (١٢٤)

يكون للموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية والعمل في دوائر اختصاصهم صفة سلطة الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأطفال وحالات تعريضهم للخطر وسائر الجرائم المنصوص عليها في القانون.

مادة (١٢٥)

يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

مادة (١٢٦)

لا يحبس احتياطيا الطفل الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة ، ويجوز للنيابة العامة إيداعه إحدى دور الملاحظة مدى لا تزيد على أسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه : على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بمدها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليه.

www.kna.kw

ويجوز بدلا من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأمر بتسليم الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ، ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بغرامة لا تجاوز ألف دينار.

مادة (١٢٧)

تشكل في مقر كل محافظة محكمة للأحداث وتتولى أعمال النيابة العامة لتلك المحاكم نيابة متخصصة للأحداث يصدر بشأنها قرار من وزير العدل.

مادة (١٢٨)

تشكل محكمة الأحداث من ثلاثة قضاة ويعاون المحكمة خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوبياً ، وعلى الخبيرين أن يقدما تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الطفل من جميع الوجوه وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها ، ويعين الخبيران المشار إليهما بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، وتحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبيراً بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

ويكون استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث أمام دائرة إستئنافيه تشكل بالمحكمة الكلية من ثلاثة قضاه ، اثنين منهما على الأقل بدرجة رئيس محكمة ، ويراعى حكم الفقرة السابقة في تشكيل هذه الدائرة.

مادة (١٢٩)

تختص محكمة الأحداث دون غيرها بأمر الطفل عند اتهامه في إحدى الجرائم أو تعرضه للانحراف ، كما تختص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المواد من (١١٣ إلى ١١٧) من هذا القانون.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص لمحكمة الجنايات بنظر قضايا الجنايات التي يتهم فيها طفل جاوز سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة متى أسهم في الجريمة غير طفل

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

وأقتضي الأمر رفع الدعوى الجزائية عليه مع الطفل ، وفي هذه الحالة يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه ، ولها أن تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء.

مادة (١٣٠)

يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو يقيم فيه الطفل هو أو وليه أو وصيه بحسب الأحوال.

ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تعقد في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال التي يودع فيها الطفل.

مادة (١٣١)

تتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال القواعد والإجراءات المقررة في مواد الجنح ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

مادة (١٣٢)

للطفل الحق في المساعدة القانونية ، ويجب أن يكون له في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً محام يدافع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، فإذا لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة ندبه ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليه.

مادة (١٣٣)

لا يجوز أن يحضر محاكمة الطفل أمام محكمة الأحداث إلا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص ، وللمحكمة أن تأمر بإخراج الطفل من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد ممن ذكروا إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الطفل أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

بالإدانة إلا بعد إفهام الطفل بما تم في غيبته من إجراءات ، وللمحكمة إعفاء الطفل من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفي بحضور وليه أو وصية نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً.

مادة (١٣٤)

ينشىء المراقبون المشار إليهم في المادة (١٣٤) من هذا القانون لكل طفل متهم بجناية أو جنحة وقبل التصرف في الدعوى ملفاً يتضمن فحصاً كاملاً لحالته النفسية والعقلية والبدنية والاجتماعية ويتم التصرف في الدعوى على ضوء ما ورد فيه.

ويجب على المحكمة قبل الحكم في الدعوى أن تناقش واضعي تقارير الفحص المشار إليها فيما ورد بها ولها أن تأمر بفحوص إضافية.

مادة (١٣٥)

إذا رأت المحكمة أن حالة الطفل البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة في أحد الأماكن المناسبة المدة التي تلزم لذلك ، ويوقف السير في الدعوى إلى أن يتم هذا الفحص.

مادة (١٣٦)

لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث.

مادة (١٣٧)

يكون الحكم الصادر على الطفل بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف.

مادة (١٣٨)

كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الطفل وكل حكم يصدر في شأنه يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الطفل طرق الطعن المقررة في القانون.

www.kna.kw

مادة (١٣٩)

يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الطفل لوالديه أو لمن له الولاية عليه فلا يجوز استئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه.

مادة (١٤٠)

إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سنة تجاوزت الخامسة عشره ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع المحامي الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون.
وإذا حكم على المتهم باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشره ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يبلغها رفعت النيابة العامة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق الى النيابة العامة للتصرف.

مادة (١٤١)

يختص رئيس محكمة الأحداث التي يجري التنفيذ في دائرتها دون غيره بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة منها ، على أن يتقيد في الأشكال في التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.
ويقوم رئيس محكمة الأحداث أو من يندبه من قضاة المحكمة أو الخبير بها بزيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب والتأهيل ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستشفيات المتخصصة والمؤسسات العقابية وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الأحداث والواقعة في دائرة اختصاصها وذلك مرة على الأقل كل ثلاث أشهر ، للتحقق من قيامها بواجباتها في إعادة تأهيل الطفل ومساعدته لإعادة إدماجه في المجتمع ولرئيس محكمة الأحداث إرسال تقرير بملاحظته إلى اللجنة العامة لحماية الطفولة المختصة لإعمال مقتضاه.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١٤٢)

فيما عدا تدبير التوبيخ يتولى المراقب الاجتماعي الإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المواد من (١٠١) إلى (١٠٤) من هذا القانون وملاحظة المحكوم عليه بها وتقديم التوجيهات له وللقائمين على تربيته وعليه أن يرفع إلى محكمة الأحداث تقارير دورية عن الطفل الذي يتولى أمره والإشراف عليه ، وعلى المسئول عن الطفل إخبار المراقب الاجتماعي في حالة موت الطفل أو مرضه أو تغيير سكنه أو غيابه دون إذن وكذلك عن كل طارئ آخر يطرأ عليه.

مادة (١٤٣)

إذا خالف الطفل حكم التدبير المفروض عليه كان للمحكمة أن تأمر بعد سماع أقواله بإطالة مدة التدبير بما يجاوز نصف الحد الأقصى أو أن تستبدل به تدبيراً آخر يتفق مع حالته.

مادة (١٤٤)

للمحكمة أن تأمر بعد إطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الطفل أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، وإذا رفض هذا الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رفضه ، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن.

مادة (١٤٥)

لا ينفذ أي تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به ألا بقرار يصدر من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأى المراقب الاجتماعي.

مادة (١٤٦)

لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون الذين لم يجاوزوا من العمر ثماني عشرة سنة كاملة وقت التنفيذ.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١٤٧)

لا يلزم الأطفال بأداء أي رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوي المتعلقة بهذا الباب.

مادة (١٤٨)

يكون تنفيذ العقوبات المقيده للحرية المحكوم بها على الأطفال في مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الداخلية فإذا بلغ سن الطفل واحدا وعشرين سنة نفذت عليه العقوبة أو المدة الباقية منها في السجن المركزي ، ويجوز مع ذلك استمرار التنفيذ عليه في المؤسسة العقابية إذا لم تكن هناك خطورة من ذلك وكانت المدة الباقية من العقوبة لا تجاوز ستة أشهر.

مادة (١٤٩)

ينشأ لكل طفل محكوم عليه ملف تنفيذ يضم إليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ويثبت فيه ما يصدر في شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وإحكام ، ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ إي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (١٥٠)

تطبق الأحكام الوارد في قانون الجزاء وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليهما فيما لم يرد به نص في هذا الباب.

مادة (١٥١)

مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها قانون أخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنه وبغرامة لا تزيد عن الفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يلزم قانوناً برعاية الطفل ولم يقم بالواجبات المنصوص عليها في المادة (١٤) وعدم تمكينه من الحصول على حقوقه الواردة بالمادة السابعة والمادة (٣) من هذا القانون.

www.kna.kw

مادة (١٥٢)

يعاقب بالحبس ستة اشهر وغرامة الف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل ولي أمر أو وصي وكل مكلف قانوناً برعاية الطفل والمبادرة إلى تحصينه بالطعوم والأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية وأمراض الطفولة وفقاً للنظم والتعليمات الصادرة من الجهات الطبية المختصة ويعتبر عدم التقيد بهذا الاجراء مخالفاً للقانون.

مادة (١٥٣)

يعاقب بالحبس سنتين وبغرامة لا تزيد عن الفي دينار كويتي أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وقام بالاعتداء جسدياً عليه ولم يترتب على ذلك الاعتداء عاهة.

مادة (١٥٤)

يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة لا تزيد عن ثلاثة ألاف دينار كل شخص ملزم قانوناً برعاية الطفل وقام بالاعتداء جنسياً عليه أو الاعتداء عليه وتسبب في عاهة مستديمة.

مادة (١٥٥)

كل من اعتدى على طفل أو أهمل في رعايته وكانت نتيجة الاعتداء أو الاهمال الوفاة – يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد.

مادة (١٥٦)

يعاقب كل مسئول أو صاحب عمل يحرم الأم المرضعة التي تكون تحت رئاسته من فترتي الرضاعة بالحبس لمدة شهر وغرامة خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة (١٥٧)

يعتد بالتقرير الطبي المحرر من الطبيب المعالج والمعتمد من المستشفى أو من المركز الطبي المختص ، في شأن جميع حالات التعدي والإيذاء على الاطفال من المسئولين عنهم قانوناً في اثبات الواقعة أمام المحكمة المختصة.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

مادة (١٥٨)

تنشأ دائرة بالمحكمة الكلية تسمى (دائرة قضايا الأطفال) تختص بالنظر في كافة القضايا المتعلقة بالأطفال.

الباب التاسع

الهيئة العامة للطفولة والأمومة

مادة (١٥٩)

تنشأ هيئة تسمى الهيئة العامة للطفولة والأمومة ، ويبين المرسوم الصادر بإنشائها تشكيلها وتنظيمها واختصاصاتها مع مراعاة ما ورد بالمادة (٩٧) من هذا القانون.

مادة (١٦٠)

ينشأ صندوق يتبع الهيئة العامة للطفولة والأمومة يسمى صندوق رعاية الطفولة والأمومة وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة وموازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بنهايتها ، ويرحل فائض الحساب من سنة مالية إلى أخرى.

مادة (١٦١)

يكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس الهيئة العامة للطفولة والأمومة ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق ونظام العمل فيه قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتكون مدة مجلس إدارة الصندوق أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

مادة (١٦٢)

مجلس إدارة الصندوق هو الجهة المهيمنة على شئونه وله على وجه الخصوص ما يأتي :

(١) اتخاذ ما يلزم لتنمية موارد الصندوق.

(٢) إنشاء دور إيواء ومدارس ومستشفيات خاصة بالطفل.

(٣) إقامة مشروعات خدمية وإنتاجية وحفلات وأسواق خيرية ومعارض ومباريات رياضية لتحقيق أهداف الهيئة العامة للطفولة والأمومة ، وذلك بعد الحصول على التصريح من الجهات المعنية.

(٤) توزيع إعانات على الجهات المهتمة بالطفولة والأمومة.

(٥) القيام بأي عمل من شأنه دعم حقوق الطفل.

(٦) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الأطفال وشؤون الأسرة.

(٧) إجراء المسح الميداني الإحصائي الدوري للاستقصاء والمتابعة لحالات الاعتداء أو الإساءة أو تجاوز حدود التربية أيا كانت صور المعاملة التي تؤثر سلبا على تربية الأطفال واقتراح الحلول المعالجة لها.

(٨) التعاون مع الجهات المعنية كل في مجال عمله.

مادة (١٦٣)

تتكون موارد الصندوق مما يأتي :

أ- المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لدعم الصندوق.

ب- الغرامات ومقابل التصالح عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

ج- عوائد استثمار اموال الصندوق والعقارات التي تخصص له او تؤول إليه.

د- الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها.

مادة (١٦٤)

تقوم الهيئة بتشكيل مجلس مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتنسيق العمل بين الوزارات المعنية في جميع المحافظات لعرض جميع قضايا الطفل غير الجزائية في داخل المجلس.

مادة (١٦٥)

تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة التربية وعمل ما تراه مناسبا لتطوير آليات حماية الطفولة.

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة (١٦٦)

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على عرض وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

مادة (١٦٧)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون

مادة (١٦٨)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به خلال ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن حماية الطفل

عُنى الدستور الكويتي بالأسرة والطفل إذ نص في المادة (٩) منه على أن " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها ويقوى أواصرها ، ويحمى في ظلها الأمومة والطفولة " كما نصت المادة (١٠) من ذات الدستور على أن " ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الاهمال الأدبي والجسماني والروحي ".

كما قضت المادة (١٣) من الدستور أيضاً على " أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه ".

تأسيساً على ما تقدم ، أعد الاقتراح بقانون المرفق ، والذي يتألف من (١٦٨) مادة موزعة على عشرة أبواب ، ويهدف في مجمله إلى التأكيد على حقوق الطفل الأساسية وخاصة حقه في الحياة والنمو والرعاية الصحية والتعليم والثقافة ، وفي حمايته من العنف والإساءة البدنية والمعنوية ، والإهمال والاستغلال ، فضلاً عن حمايته من كافة أنواع التمييز بسبب النوع أو العنصر أو الدين أو محل الميلاد أو الإعاقة ، وكفالة المساواة التامة في الحقوق والواجبات ، مع حفظ لكرامته الإنسانية وطبيعته البشرية.

تناول الباب الأول الأحكام العامة ، أما الباب الثاني فقد عُنى بالرعاية الصحية ، ونظم مسائل مزاولة مهنة التوليد ، وقيد المواليد ، والتطعيم ، والبطاقة الصحية ، وغذاء الطفل والمخالفات ، وفي الباب الثالث (الرعاية الاجتماعية) وردت الأحكام المتعلقة بدور الحضانة ، والرعاية البديلة ، والحماية من اخطار المرور.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

أما الباب الثالث فقد ركز على تعليم الطفل بما في ذلك حقه في التعليم ، ورياض الأطفال ، ومراحل التعليم.

ومن جهة أخرى عالج الباب الرابع قضية رعاية الطفل العامل والأم العاملة ، ونظم ضوابط عملها وحقوقها وساعات العمل ، واحتياطات الصحة والسلامة المهنية والإجازات.

في الباب الخامس رتب القانون تدابير حمايته وتأهيل الطفل المعاق ، وفي الباب السادس ثقافة الطفل ، وفي السابع المعاملة الجزائية للطفل ، وكيفية حمايته من المخاطر الجسدية والمعنوية ، والإهمال ، وطريقة معاملة الأحداث الجانحين ، ومراكز الإيواء ، وخصص الباب الثامن للإجراءات التأهيلية والعقابية للطفل مرتكب الجريمة ، وغطى الباب التاسع الأحكام المتصلة بالهيئة العامة للطفولة والأمومة وصندوق رعاية الطفولة والأمومة ومجلس إداراته ، وموارد الهيئة.

وأخيراً جاء الباب العاشر بأحكام ختامية ذات صفة تنفيذية ، تتعلق بتنفيذ القانون ، وإلغاء الأحكام المتعارضة معه في القوانين الأخرى ، وإصدار لوائحه التفسيرية ، ونشره في الجريدة الرسمية وتاريخ العمل به.

٣ ديسمبر ٢٠١٤

الموقر ١٠٧٣ م ع/ ١٠/ ٢٠١٤

معالي الأخ الفاضل / مرزوق علي الغانم
رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،

أود أن أحيل لمعاليكم نسخة من المرسوم رقم (295) لسنة 2014 بإحالة مشروع قانون في شأن حقوق الطفل .

آملين التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر مع نظره على وجه الاستعجال وفقا لنص المادتين (98 ، 181) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

مع وافر التقدير والاحترام ،

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح

لحال ال الجلسة تفضلوا بمراجعة الإدارة
يسرني حتى يجعل أعمال الجلسة القادمة
مع اعطائه مهلة لجدول الأعمال

١٤/١٢/١٨

مرسوم رقم 295 لسنة 2014

بإحالة مشروع قانون إلى مجلس الأمة

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،
- وبناء على عرض وزير الشئون الاجتماعية والعمل ،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

يقدم إلى مجلس الأمة مشروع القانون المرافق في شأن حقوق الطفل ، مع نظره على وجه الاستعجال وفقا لنص المادتين (98 ، 181) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة .

نائب أمير الكويت

نواف الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

هند صبيح براك الصبيح

مشروع

قانون رقم لسنة ٢٠١٤

في شأن حقوق الطفل

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم السجون والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن التعليم الإلزامي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن الحضانة العائلية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام المعلومات المدنية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث ،

ME

- وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ في شأن التعليم العام والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء فصول خاصة للطلبة بطيئة التعليم ،
- وعلى القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر ،
- وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإعلام المرئي والمسموع والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ،
- وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٠ في شأن تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء ،
- وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية ،
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن دور الحضانة ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

M.E

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها :

الوزير المختص : الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء .

الطفل : كل من لم يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة ميلادية كاملة .

الرعاية البديلة : الرعاية اللازمة للأطفال الذين يعانون من ظروف أسرية صعبة أو حرموا من أسرهم .

مؤسسة الرعاية الاجتماعية : كل مؤسسة حكومية أو جمعية أهلية أو دار ينشأ لتحقيق الرعاية الاجتماعية .

الباب الأول
المبادئ العامة

مادة (٢)

تكفل الدولة حماية الطفولة ، وترعى الأطفال ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة السليمة في بيئة تقوم على إحترام الحرية والكرامة والقيم الروحية والاجتماعية والانسانية.

مادة (٣)

يثبت سن الطفل بموجب شهادة الميلاد أو البطاقة المدنية فإذا لم يوجد أي منهما يكون إثبات السن بشهادة رسمية تصدر من الجهة المختصة بوزارة الصحة .

مادة (٤)

يكون لكل طفل منذ ولادته على والديه والدولة والمجتمع الحق في الحضانة والتربية والتعليم والحماية والرعاية .

ME

مادة (٥)

لكل طفل الحق في اسم يميزه ، ويسجل هذا الاسم بالطريق الذي رسمه القانون ، على أن يكون الاسم متفقاً والعرف العام ، وألا ينطوي على تحقير أو مهانة ، وإلا امتنعت الجهة المختصة عن تسجيله .

مادة (٦)

يتمتع الطفل بجميع حقوقه، وعلى الأخص الحق في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ، ورؤية والديه ، ورعاية أحواله وفقاً لأحكام القانون .

مادة (٧)

يحظر ممارسة جميع صور العنف والإساءة البدنية والنفسية والإهمال والقسوة والاستغلال للأطفال .

M.E.

الباب الثاني
الحقوق الاجتماعية للطفل
الفصل الأول
الحق في النسب والحضانة

مادة (٨)

للطفل الحق في إثبات نسبه وفقاً لما يقرره القانون .

مادة (٩)

لكل طفل الحق في الحضانة وتربيته ورعايته وفقاً لما يقرره القانون .

مادة (١٠)

تشمل حضانة الطفل رعايته الجسدية والصحية والنفسية والتربوية والتعليمية والثقافية ، وسائر أمور الرعاية الإنسانية وجميع شئونه التي بها صلاح أمره .

مادة (١١)

يجب على الحاضن مراعاة تعليم الطفل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، وفي حالة مخالفة ذلك يكون للمحكمة أن تعتبر ذلك مانعاً للحضانة .

مادة (١٢)

إذا تقررت حضانة الأم لطفلها ، بعد انفصال الرابطة الزوجية ، فلها حق البقاء في المسكن الذي تقيم فيه مع المحضون ، ما لم يوفر الأب سكناً مناسباً يقرر القاضي المختص ملاءمته للحضانة ، وذلك ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

مادة (١٣)

تقوم الجهة المختصة بالإشراف على سجون النساء بتوفير الرعاية الصحية الكاملة والعلاج للأم الحامل قبل الولادة وبعدها ولا يثبت مكان الولادة في شهادة ميلاد الطفل .

مادة (١٤)

للأبوين والأجداد حق رؤية الصغير ، وفقاً لما يقرره القانون .

M.E

الفصل الثاني
الرعاية البديلة

مادة (١٥)

تعمل الدولة على توفير الرعاية البديلة للأطفال الذين حرموا من أسرهم ولا يوجد حاضن لهم ، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

مادة (١٦)

تتولى مؤسسات الرعاية الاجتماعية إيواء الأطفال مجهولي الوالدين ، أو المحرومين من الرعاية الأسرية لسبب اليتم أو تصدع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية السليمة لهم ، ويجوز استمرار الطفل بالمؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلى أن يتم حصوله على المؤهل العالي ، متى كانت الظروف التى دعت المؤسسة إلى إيوائه لا تزال قائمة ، واجتاز مراحل التعليم بنجاح.

ويصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل قراراً بالنظام الأساسي لهذه المؤسسات .

الفصل الثالث
الرعاية الصحية

مادة (١٧)

يجب تطعيم الطفل وتحصينه من الأمراض المعدية دون مقابل بالمراكز والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة ، ويصدر وزير الصحة قراراً يحدد الحالات التى يجوز فيها التطعيم خارج هذه الجهات والشروط المتطلبة لذلك ، وتحديد أنواع الطعوم والأمراض التى يتعين تحصين الطفل ضدها والمواعيد المحددة لذلك ، وتحديد المدة التى يتم فيها الفحص الدوري على صحة الأطفال بالمدارس خلال مراحل التعليم قبل الجامعي على ألا تقل عن سنة .

المادة (١٨)

يكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها فى وزارة الصحة ، وتسلم لوالده أو القائم بتربيته بعد إثبات رقمها بشهادة الميلاد ، وتصدر البطاقة وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير الصحة على نحو يكفل تدوين جميع البيانات حتى بلوغ الطفل تمام الثامنة عشر من عمره وتخصص فيه مساحة لصورة فى المراحل العمرية المختلفة .

M.E

مادة (١٩)

يلتزم والد الطفل أو القائم بتربيته بالاحتفاظ بالبطاقة الصحية وتقديم نسخة منها إلى المدرسة عند الالتحاق بها ، وتقوم المدرسة بحفظها بملفه المدرسي ، وتعرض على طبيب المدرسة في كل مناسبة يجري فيها فحص الطفل طبياً .

وإذا كان الطفل في مؤسسة عقابية أو في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو المستشفيات المتخصصة أو في دور الحضانة يلتزم المدير المختص بحفظ بطاقته الصحية أو نسخة منها وتقديمها للطبيب المختص بمناسبة كل كشف أو تطعيم أو تحصين يقع للطفل لإثباته بها ، فإذا لم يكن للطفل بطاقة صحية عند إيداعه التزم المدير المختص باستخراجها له ، وعليه أن يقوم بتسليمها لوالد الطفل أو القائم على تربيته .

الفصل الرابع
قيد المواليد

مادة (٢٠)

يجب التبليغ عن المواليد واستخراج شهادة ميلاد لهم وفقاً لأحكام القانون .

مادة (٢١)

تسلم شهادة ميلاد الطفل الأولى إلى رب أسرة المولود مجاناً ، ويجوز تسليمها إلى والدته أو أحد أجداده أو أعمامه أو أخواله أو إخوته ، وذلك بعد التحقق من شخصية المستلم .

الفصل الخامس
غذاء الطفل

مادة (٢٢)

لكل طفل الحق في الرضاعة الطبيعية من الأم حتى يبلغ السنتين ، وفي الحالات التي تتطلب استخدام بدائل ، يجب أن يتوافر في المنتج الشروط والمواصفات والمعايير المقررة في دساتير الأدوية عالمياً ومحلياً .

M.E

مادة (٢٣)

لا يجوز إضافة مواد ملونة أو حافظة أو غيرها إلى أغذية الرضع والأطفال ، إلا إذا كانت مطابقة للشروط والمواصفات المقررة دولياً ومحلياً .

ويجب أن تكون أغذية الأطفال والأوعية الخاصة بها خالية من المواد الضارة بالصحة أو الجراثيم التي تؤثر في صحتهم أو نموهم .

ويحظر تداول أغذية الأطفال والمستحضرات الطبية الخاصة بهم أو الإعلان عنها إلا بعد تسجيلها والحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الصحة .

الباب الثالث
تعليم وثقافة الطفل
الفصل الأول
حق الطفل في التعليم

مادة (٢٤)

يراعى في تعليم الطفل تكوينه علمياً وثقافياً وروحياً ورياضياً وفنياً ، وتنمية شخصيته ومواهبة وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها ، بقصد إعداد المواطن الصالح المؤمن بربه وبقيم الخير والحق والعدل والإنسانية ، وتزويده بالعلوم والدراسات النظرية والتطبيقية التي تكفل تحقيق الانتماء للوطن ، والتنمية البشرية ، وذلك على أساس تكافؤ الفرص بين الجنسين ، مع مراعاة التطورات العلمية والتقنيات الحديثة . وتكفل الدولة حماية الطفل من كل ما من شأنه إعاقة تعليمه أو الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو النفسي أو الاجتماعي .

M.E

الفصل الثاني
رياض الأطفال

مادة (٢٥)

يجب أن يتوافر في رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة للطفل سواء كانت قائمة بذاتها أو كانت فصلاً ملحقاً بإحدى المدارس الحكومية ، أو إحدى الدور التي تقبل الأطفال ، دون سن الرابعة .

مادة (٢٦)

تخضع رياض الأطفال الخاصة للبرامج والخطط التي تقررها وزارة التربية ، وتشرف عليها إدارياً وفنياً ومالياً ، ويصدر وزير التربية قراراً يتضمن شروط الترخيص والمواصفات الخاصة بها ، وكيفية أنشائها ونظام العمل فيها ، وشروط قبول الأطفال ومقابل الالتحاق بها .

الفصل الثالث
ثقافة الطفل

مادة (٢٧)

توفر الدولة حاجات الطفل الثقافية في مجالات الأدب والفنون والعلوم ، وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث العربي والإسلامي والعالمي ، والمشاركة في الحياة الثقافية .

مادة (٢٨)

يحظر نشر أو عرض أو تداول أية مطبوعات أو مصنفات أدبية أو فنية مرئية أو مسموعة تؤثر بالسلب على أخلاقيات الطفل ، أو تزين له العادات والسلوكيات المخالفة للتقاليد وقيم المجتمع ، أو أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى انحرافه .

مادة (٢٩)

يعمل نادي الطفل على توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال من سن السادسة إلى الرابعة عشرة عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ، ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض التالية :

ME

- رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً خلال أوقات فراغهم في أثناء فترة الإجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعده .

- استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة أم الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للإنحراف .

- تهيئة الفرصة للطفل لكي ينمو نمواً متكاملاً من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة.

- معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي .

- تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال .

- تهيئة أسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة .

وتبين اللائحة التنفيذية أداة إنشاء النوادي ونظام العمل بها .

الباب الرابع
المجلس الأعلى للطفولة

مادة (٣٠)

يشكل بمرسوم مجلس أعلى يسمى " المجلس الأعلى للطفولة " يضم في عضويته ممثلين عن الجهات الحكومية المختصة وعدداً من ذوي الخبرة في هذا الشأن ، يتولى تنسيق الجهود في مجال وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة بغرض تحقيق أهداف هذا القانون .

مادة (٣١)

يختص المجلس الأعلى للطفولة بما يلي :-

١- العمل على كفالة الحقوق الأساسية للطفل وحمايته .

M.E

٢- توفير الضمانات والحماية القانونية اللازمة لرعايته وتأهيله والارتقاء بمستواه الإنساني والاجتماعي .

٣- إعداد الطفل للحياة الحرة والكرامة الإنسانية على أسس من المساواة والعدل والتسامح والاعتدال .

٤- إرساء وترسيخ كل ما يتعلق بحقوق الطفل ، وإبراز أهميتها لتحقيق التنشئة السليمة للأطفال .

٥- إجراء الدراسات لتقييم أوضاع الطفل في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والتعليمية والثقافية .

٦- وضع خطط للنهوض بالطفولة وأولويات وخطوات التنفيذ في إطار خطة الدولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٧- اقتراح مشروعات القوانين التي تستهدف تحقيق أغراض هذا القانون .

٨- الاشتراك في المؤتمرات وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال النهوض بالطفل .

٩- دراسة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الطفل .

١٠- توفير الكوادر المتطلبة وتدريبها على أحدث المناهج والوسائل اللازمة لرعاية وحماية الطفل .

١١- تقديم التقارير السنوية لمجلس الوزراء لإيضاح ما تم تنفيذه من الخطط المعدة في هذا الشأن .

ويضع المجلس لائحة داخلية لنظام العمل به .

M.E

الباب الخامس

العقوبات

مادة (٣٢)

يعاقب كل من يخالف أحكام أى من المادتين ٧ ، ١٧ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار .

مادة (٣٣)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها فى قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٢٣) من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة .

مادة (٣٤)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر يعاقب كل من ينشئ أو يدير روضة أطفال دون ترخيص أو بالمخالفة للمواصفات والشروط الخاصة بها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ثلاثة ألاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٣٥)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها فى قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف حكم المادة (٢٨) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة ألاف دينار مع مصادرة المواد والمطبوعات أو المصنفات محل الجريمة .

M.E

الباب السادس

أحكام عامة

مادة (٣٦)

تعمل الدولة ، في حالات الطوارئ والكوارث والنزاعات المسلحة على حماية الطفل وإعانته في الحصول على حقوقه في المأوى والغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق التي يتضمنها هذا القانون .

مادة (٣٧)

يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل قراراً بندب العدد الكافي من موظفي الوزارة ليتولى مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون ، وضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه وتحرير المحاضر لإثبات هذه الجرائم .

مادة (٣٨)

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مادة (٣٩)

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في :

الموافق :

M.E

State of Kuwait دولة الكويت
وزير الشئون الاجتماعية والعمل
Minister of Social Affairs & Labour

المذكرة الإيضاحية
لمشروع قانون حقوق الطفل

بتاريخ 25 سبتمبر 1991م الموافق 17 ربيع الأول 1412هـ صدر المرسوم رقم 104 / 1991 بالموافقة على اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 ووقعت عليها دولة الكويت بتاريخ 7 من يونيو 1990م

وبتاريخ 15 فبراير 1993م الموافق 23 شعبان 1413 هـ صدر المرسوم رقم 1993/36م بالموافقة على ميثاق حقوق الطفل العربي الذي صادق عليه مجلس وزراء الشئون الإجتماعية العرب بالقرار رقم 159 الصادر في دورته الحادية عشرة .

وفضلاً عن انضمام الكويت للبروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية حقوق الطفل والخاص باشتراك الطفل في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الثاني الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية بموجب المرسوم الأميري رقم 78 لسنة 2004م

وإذ حرص الدستور الكويتي في الباب الثاني منه على إبراز المقومات الأساسية للمجتمع الذي يقوم على العدل والحرية والمساواة والتعاون والتراحم وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، وإن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها ،ويقوي أواصرها ، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ، وتتكفل الدولة بحماية النشء وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي ، وأن من المقومات الأساسية للمجتمع التي كفلها الدستور التعليم بوصفه ركنا أساسيا للتقدم ، ورعاية العلوم والآداب والفنون وتشجيع البحث العلمي ، فضلاً عن تعهد الدولة برعاية الصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض .

ولما كان الاتجاه الحديث في التشريعات الإجتماعية يهدف إلى التكوين الأفضل في بناء المجتمعات والرعاية البشرية من نواحي الصحة والغذاء والتعليم والثقافة والبيئة

والضمان الإجتماعي والعلم ورعاية الأمومة والطفولة وكل ما يؤدي إلى تقدم ورقي الانسان .

وإنه ولإن كانت التشريعات التي تنظم ما تقدم من مناحي الحياة الاجتماعية قد تكفلت بضبط ووضع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات والالتزامات المتبادلة بين المخاطبين بها ، من خلال تغير أطوار وظيفة الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية للشئون الاقتصادية والاجتماعية لشعبها ، إلا أن مقتضيات التطور المتسارع للحياة الإنسانية ، تجاوزت بعض أحكام تلك التشريعات مما يستوجب في مجال حقوق الطفل تجميع القواعد والأحكام القانونية المتصلة بالأطفال في وحدة تشريعية تتسم بالحداثة ، وتستوفي ما تضمنه المعاهدات والمواثيق الدولية سالفة البيان وتلبي روح العصر ، وتحقق ما استهدفه الدستور من ترسيخ المقومات الأساسية للمجتمع ، وذلك أن العناية بأطفال الحاضر تعني بالأبناء شباب المستقبل ، فلا جدال في أن سلامة المجتمع تبدأ من سلامة أطفاله ، وإعدادهم ليكونوا ذخيرته ، كي يصبح مجتمعا أكثر قدرة وأقوى صلابة على مواجهة تحديات الحياة ، والانتصار على مشكلاتها بزاد علمي وخلقي وروحي .

ويهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية :-

1- إعلاء حقوق الطفل وأحكام القانون التي تخصه اجتماعياً وتربوياً وثقافياً وغيرها من المناحي التعليمية ، مما يجب أن يتمتع به الطفل باعتبارها حقوقاً أساسية تكفلها وتحميها الدولة والأسرة والمجتمع .

2- حماية الطفل من كافة أنواع الإهمال أو الاستغلال أو العنف الأسري أو المجتمعي .

3- إعداد الطفل للحياة والحرية والكرامة الإنسانية في المجتمع القائم على مبادئ التكافل الاجتماعي المتضامن ، والذي يسوده الوعي المستنير بالحقوق والحريات والواجبات العامة ، على أسس من قواعد العدل والمساواة والتسامح .

4- توفير آلية تعمل على إرساء وترسيخ وتنفيذ تلك الأغراض بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة .

وإعمالاً لهذه المبادئ فقد أعد هذا القانون ويتضمن ستة أبواب تشتمل على تسع وثلاثين مادة.

الباب الأول : المبادئ العامة .

الباب الثاني : الحقوق الاجتماعية للطفل .

الباب الثالث : تعليم وثقافة الطفل .

الباب الرابع : المجلس الأعلى للطفولة .

الباب الخامس : العقوبات .

الباب السادس : أحكام عامة .

وقد تضمنت المادة الأولى من القانون المقصود من كل من الوزير المختص والطفل والرعاية البديلة ، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية .

وقد تضمن الباب الأول من المشروع المبادئ العامة التي يقوم عليها وذلك في المواد (2 ــ 7) .

وتضمن الباب الثاني الأحكام الخاصة بالحقوق الاجتماعية للطفل وذلك في خمسة فصول ابتداء من المادة (8 ـ 23) حيث تولى الفصل الأول منه تنظيم حق النسب والحضانة والرؤية للطفل بينما تناول الفصل الثاني الأحكام الخاصة في الرعاية البديلة سواء عن طريق الأسرة أو المؤسسة الاجتماعية وفي هذين الفصلين راعى المشرع في بيانه للحقوق سالف الإشارة إليها وما نظمته القوانين الخاصة في هذا الشأن.

وفي الفصول الثالث والرابع والخامس من الباب الثاني من القانون ، نظم المشرع الرعاية الصحية من حيث تطعيم الطفل وتحصينه وبطاقته الصحية وذلك في المواد من (17 – 19) ، بينما نظم في المادتين (20 – 21) الأحكام المتعلقة بقيد المواليد في حين نظم الأحكام الخاصة بغذاء الطفل في المادتين (22–23) .

وفي الباب الثالث من القانون أفرد المشرع ثلاثة فصول في شأن حق الطفل في التعليم والثقافة ، حيث قرر في المادة (24) حق الطفل في التعليم وفي المادتين (25–26) نظم المشرع النصوص ما يتعلق برياض الأطفال و بينما تولت المواد من (27–29) ما يتعلق بثقافة الطفل.

وخص المشرع الباب الرابع من القانون للمجلس الأعلى للطفولة حيث بين في المادة (30) أداة أنشاء المجلس و تشكيله و أهدافه ، بينما حددت المادة (31) اختصاصات المجلس .

وأما الباب الخامس من القانون حدد المشرع في المواد من (32–35) العقوبات المقررة لكل من يخالف المواد (7) و (17) و (23) و (28) من القانون و كذلك كل من ينشئ أو يدير روضة أطفال دون ترخيص أو بالمخالفة للمواصفات و الشروط الخاصة بها .

و في الباب السادس تناول المشرع بيان الأحكام العامة للقانون و ذلك في المواد من (36–39) ، حيث قرر في المادة (36) على أن تعمل الدولة في حالات الطوارئ و الكوارث و النزاعات المسلحة على حماية الطفل و إعانته في الحصول على المأوى و الغذاء و الرعاية الصحية و غيرها من الحقوق التي تضمنها هذا القانون ، بينما قضت المادة (37) بأن ينتدب وزير الشئون الاجتماعية و العمل الموظفين المكلفين بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون مع منحهم الصفة الضبطية للجرائم التي ترتكب

بالمخالفة لأحكامه ، وفي المادتين (38-39) قضى المشرع بأن يعمل بأحكام هذا القانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على أن يتولى الوزير المختص إصدار اللائحة التنفيذية له .